

وَقَفَّ لِلَّهِ تَعَالَى

الْأَسْئَلَةُ وَالْأَجْوِبَةُ الْفَقْهِيَّةُ

المَقْرُونَةُ بِالْإِدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ

تَأَلَّفَ

عَبْدُ الْعَزِيزِ مُحَمَّدُ السَّيَّارُ

المُدَرِّسُ فِي مَعْرِفَةِ إِمَامِ الدُّعْوَةِ بِالرَّيَاضِ

غُفِرَ لَدُنْهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ

الْجُزْءُ الثَّالِثُ

الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ عَشَرَ

١٤٢٥ هـ

طُبِعَ عَلَى نَفَقَةٍ مَنِ يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَنَجَةَ اللَّهِ وَالِدَارِ الْآخِرَةَ فَجَزَاهُ
اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا وَغَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَنْ يُعِيدُ
طِبَاعَتَهُ أَوْ يُعِينُ عَلَيْهَا أَوْ يَتَسَبَّبُ لَهَا أَوْ يُشِيرُ عَلَى مَنْ يُؤْمَلُ فِيهِ
الْخَيْرَ أَنْ يَطْبَعَهُ وَقَفًّا لِلَّهِ تَعَالَى يُوزَّعَ عَلَى إِخْوَانِهِ الْمُسْلِمِينَ
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلِّمْ

من أراد طباعته إبتغاء وجه الله تعالى (لا يريد به عرضا من الدنيا) فقد
أذن له وجزى الله خيرا من طبعه وقفا أو أعان على طبعه أو تسبب لطبعه
وتوزيعه على إخوانه المسلمين فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
(إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة صانعه يحتسب في صنيعته الخير
والرامي به ومنبله) الحديث رواه أبو داود وورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه
قال : (إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم
ينتفع به أو ولد صالح يدعو له) الحديث رواه مسلم .

وعن زهد بن خالد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ((من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا ومن خلف غازيا في
أهله بخير فقد غزا)) متفق عليه :

يَا طَالِبَا لَعُلُمِ الشَّرْعِ مُجْتَهِدَا	تَبْنِى الْفَوَائِدَ دَانِيَا وَقَاصِيهَا
فِي الْفَقْهِ أَسْئَلُهُ تُهْدِي وَأَجْوَبُهُ	أَلَمْ يَبْهَا تَرْتَوِي مِنْ عَذْبِ صَافِيهَا
كَمْ حُكْمٌ شَرَعَ بِقَالَ اللَّهِ مُقْتَرَنَا	أَوْ قَالَ الْمُصْطَفَى أَوْدَعْتُهُ فِيهَا

طبع على نفقة من يتبنى بذلك وجه الله والدار الآخرة فجزاه الله عن
الاسلام والمسلمين خيرا وكثر من أمثاله في المسلمين اللهم صلى على محمد
وآله وسلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ -

باب الهدى والأضحية

س ١ : ماهو الهدى ؟ وماهى الأضحية وما حكمهما وما دليل الحكم ؟ واذكر ما تستحضره من خلاف ورجح لما ترى أنه الأرجح .

ج : الهدى ما يهدى للحرم من نَعَمٍ وغيرها ، والأضحية ما يذبح من إبل وبقر وغنم أيام للنحر بسبب العيد تقرباً إلى الله تعالى ، ومشروعيتها ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع . أما الهدى ، فقال تعالى : (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خيرٌ فاذكروا اسم الله عليها صواف فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر كذلك سخرناها لكم لعلكم تشكرون) .

ومن السنة ماورد عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة . رراه الشيخان ، وقال على رضى الله عنه : أهدى النبي صلى الله عليه وسلم مائة بدنة ، فأمرنى بلحومها فقسمتها ، وأمرنى بجلالها ثم يجلودها فقسمتها . رواه البخارى .

وأما الأضحية فلقوله تعالى (فصل لربك وانحر) قال جمع من المفسرين : المراد الأضحية بعد صلاة العيد ، ومن السنة حديث أنس « ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ، متفق عليه » قال ابن القيم رحمه الله : والذبايح التى هى قربة إلى الله تعالى وعبادة هى الهدى والأضحية والعقيقة ، وقال : القرбан للخالق يقوم مقام الفدية عن النفس

المستحقة للتلف فدية وعوضاً وقرباناً إلى الله وعبودية ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدع الهدى ، ثبت أنه أهدى مائة من الإبل في حجة الوداع وأرسل هدياً في غيرها ولم يكن يدع الأضحية .

وقد اختلف العلماء فيها ف قيل : إنها سنة مؤكدة ، وقيل إنها واجبة . استدلل القائلون بأنها سنة بما ورد عن جابر ، قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد الأضحية ، فلما انصرف أتى بكبش فذبحه فقال « بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا عنى وعن من لم يضح من أمتى ، رواه أحمد وأبو داود والترمذى » وعن علي بن الحسين عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ضحى اشترى كبشين سمينين أقرنين أملحين . الحديث . رواه أحمد « وروى الدارقطنى بإسناده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ثلاث كتبن علىّ وهنّ لكم تطوع » وفي رواية « الوتر والنحر وركعتا الفجر » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أراد أن يضحى فدخل العشر فلا يأخذ من شعره ولا بشرته شيئاً » ، رواه مسلم . علقه على الإرادة والواجب لا يعاق على الإرادة . وروى عن أبي بكر وعمر أنها كانا لا يضحيان عن أهلها مخافة أن يرى ذلك واجباً ولأنها ذبيحة لم يجب تفرقة لحما فلم تكن واجبة كالعقيقة

وهذا قول أكثر أهل العلم ، روى ذلك عن أبي بكر وعمر وابن مسعود رضى الله عنهم ، وبه قال سويد بن غفلة وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وعطاء الشافعى وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر . وقال ربيعة ومالك والثورى والليث والأوزاعى وأبو حنيفة هي واجبة لقوله تعالى : (فصل زبك وانحر) قال جمع من المفسرين : المراد التضحية بعد صلاة العيد والأمر للوجوب ، ولما ورد عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا » . رواه أحمد وابن ماجه .

والذى يترجح عندى ما قال الجمهور أنها سنة مؤكدة على من قدر عليها من

المسلمين القيمين والمسافرين إلا الحاج بهمى . فقال مالك لا أضحية عليهم ، اختاره الشيخ تقي الدين وغيره . والله سبحانه أعلم . ورخص بعض أهل العلم في الأضحية عن الميت ، ومنع بعضهم . وقول من رخص مطابق للأدلة ولا حجة مع من منع . ومن الأدلة على سنية التضحية عن الميت ماورد عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم عيد الأضحي فلما انصرف أتى بكبش فذبحه فقال : بسم الله والله أكبر اللهم هذا عنى وعن من لم يضح من أمتى » رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وعن علي بن الحسين عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ضحى اشترى كبشين سميين أقرنين أملحين فإذا صلى وخطب الناس أتى بأحدهما وهو قائم في مصلاه فذبحه بنفسه بالمدينة ثم يقول اللهم هذا عن أمتى جميعاً من شهد لك بالتوحيد وشهد لى بالبلاغ ، ثم يؤتى بالآخر فذبحه بنفسه فيقول : هذا عن محمد وآل محمد فيطممها المساكين » الحديث رواه أحمد ، فهذان الحديثان فيهما دلالة واضحة على الأضحية عن الأموات لأن من أتمه صلى الله عليه وسلم المضحى عنهم الأحياء والأموات ، ولو كانت مختصة بالأحياء لما أهمله صلى الله عليه وسلم . وتقدمت الأدلة الدالة على أن من فعل قربة وجعل ثوابها لحي مسلم أو ميت نفعه ذلك . فى الجزء الأول فى آخر كتاب الجنائز ص ٢٧٦ .

ص ٢ : متى شرعت الأضحية ، وهل تجزى من غير بهيمة الأنعام ؟ وما الأفضل أضحية من بهيمة الأنعام لمن يريد أن يضحي بأحدها ؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل .

ج : شرعت فى السنة الثانية من الهجرة كالعبيدين وزكاة المال وزكاة الفطر . ولا تجزى الأضحية من غير بهيمة الأنعام ، وهى الإبل والبقر والغنم الأهلية لقوله تعالى : (ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) ،

وقال : (والبدن جملانها لكم من شمائر الله لكم فيها خير) .
والأفضل في هدى وأضحية إبل فبقر فغنم إن أخرج ما أهدها أو ضحى به
من بدنة أو بقرة كاملاً لحديث أبي هريرة مرفوعاً : « من اغتسل يوم الجمعة غسل
الجنابة ، ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية
فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن » . الحديث
متفق عليه ، ولأنها أكثر لحماً وأنفع للفقراء والأفضل من كل جنس أسمن فأغلى
ثمناً لقوله تعالى : (ومن بمعظم شمائر الله فإنها من تقوى القلوب) .

قال ابن عباس : تعظيمها استسمانها واستحسانها ، ولأنه أعظم لأجرها
وأكثر لنفعها . وقال أبو أمامة عن سهل : كنا نُسَمِّن الأضحية بالمدينة ،
وكان المسلمون يسمنون . رواه البخاري . وروى استفرهوا ضحاياءكم فإنها في
الجنة مطاياكم .

* * *

من ٣ : ما أفضل ألوانها وهل يفرق بين الذكرو والأنثى في الأضحية ؟ وأيما أفضل :
أضحية بمشرة أو اثنتان بتسعة ؟

ج : الأفضل الأشهب وهو الأملح وهو الأبيض النقي البياض . قاله ابن
الأعرابي ، أو ما بياضه أكثر من سواده . قال الكسائي : لما روى عن مولاة
ابن ورقة بن سعيد قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دم عفراء أزكى
عند الله من دم سوداوين » . رواه أحمد بمعناه . وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : « دم عفراء أحب إلى الله من دم سوداوين » رواه أحمد . والعفراء
التي بياضها ليس بناصع . وقال أبو هريرة : دم بياض أحب إلى الله من دم
سوداوين .

وعن علي بن الحسين عن أبي رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
إذا أضحى اشترى كبشين سميين أقرنين أملحين » الحديث . رواه أحمد . وعن

أبي سعيد قال : « ضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبش أقرن مخبل يأكل في سواد ويمشي في سواد وينظر في سواد ». رواه الخمسة إلا أحمد وصححه الترمذي . وعن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن بطأ في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد » الحديث . رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

ثم بلى الأملح الأصفر ثم الأسود ، وكما كان أحسن لوناً فهو أفضل ، قال الإمام أحمد : يعجبني البياض وذكر وأثنى سواء لقوله تعالى : (لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ) . وقوله تعالى : (وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ) ولم يقل ذكر ولا أثنى .

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى جملاً كان لأبي جهل في أنفه برة من فضة ؛ رواه أبو داود وابن ماجه . قال أحمد : الخصى أحب إلينا من النعجة لأن لحمه أوفر وأطيب ، والخصى ما قطعت خصيتاه أو سلتا .

وقال الموفق رحمه الله : الكبش في الأضحية أفضل النعم لأنها أضحية النبي صلى الله عليه وسلم ، وأفضل من ثني معز جذع ضأن قال أحمد : لا تعجبني الأضحية إلا بالضأن ، ولأنه أطيب لحماً من ثني المعز وأفضل من سبع بدنة أو سبع بقرة ، وسبع شياه أفضل من بدنة أو بقرة .

وزيادة عدد في جنس أفضل من المفالة مع عدم التعدد . فبدنتان سمينتان بتسعة أفضل من بدنة بعشرة لما فيه من إراقة الدماء ، ورجح شيخ الإسلام البدنة التي بعشرة على البدنتين بتسعة لأنها أنفس .

والذي يترجح عندي ، أن التعدد أفضل لما فيه من تعدد إراقة الدماء ، ولما في التعدد من كثرة الشعر والصوف ، فقد ورد عن زيد بن أرقم قال قلت أو قالوا : يا رسول الله ماهذه الأضاحي ؟ قال : سنة أبيكم إبراهيم ، قالوا : ما لنا منها ؟ قال : بكل شعرة حسنة . قالوا : فالصوف . قال بكل شعرة من الصوف حسنة . رواه أحمد وابن ماجه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من ٤ : تكلم بوضوح عن أحكام مايلي : السن المجزى في الأضحية ، الشاة عن الرجل وأهل بيته وعياله ، إذا اشترك جماعة في بدنة أو بقرة وأراد بعضهم قربة وبعضهم لحماً أو كان بعضهم ذمياً ، الجواميس في الهدى والأضحية ، إذا ذبح الأضحية على أنهم سبعة فبانوا ثمانية ، إذا اشترك اثنان في شاتين على الشيوع ، إذا اشترى سبع بدنة أو بقرة ذبحت للحم ليضحي به . أذكر ماتستحضره من دلائل أو تعاليل .

ج : لا يجزى في الأضحية إلا الجذع من الضأن وهو ماله ستة أشهر ، ويدل لإجزائه ماروت أم بلال بنت هلال عن أبيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يجزى الجذع من الضأن أضحية . رواه ابن ماجه ، والهرى مثله ، والفرق بين جذع الضأن والممز أن جذع الضأن ينزو فيلقح بخلاف الجذع من الممز ، قاله إبراهيم الحربي .

ويعرف كونه أجذع بنوم الصوف على ظهره ، ولا يجزى إلا الثني مما سواه ، فتني الإبل ما كمل له خمس سنين وثني بقرماله سنتان كاملتان ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تذبحوا إلا مسنة ، فإن عسر عليكم فاذبحوا الجذع من الضأن » ، رواه مسلم . والثنية من البقر هي المسنة ، وثني مزم ماله سنة كاملة .

وقال الشيخ تقي الدين : يجوز التضحية بما كان أصغر من الجذع من الضأن لمن ذبح قبل صلاة العيد جاهلاً بالحكم إذا لم يكن عنده ما يعتد به في الأضحية وغيرها ، لقصة أبي بردة ويحمل قوله عليه الصلاة والسلام : ولن تجزى عن أحد بعدك أي بعد ذلك ، قاله في الإنصاف .

وتجزى الشاة عن واحد وعن أهل بيته وعياله مثل امرأته وأولاده ومماليكه لما ورد عن عطاء بن يسار قال : سألت أبا أيوب الأنصاري : كيف كانت الضحايا فيكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كان الرجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون

حتى تباهى الناس فصاروا كما ترى . رواه ابن ماجه والترمذى وصححه .
وعن الشعبي عن أبي سريحة ، قال : حملنى أهلى على الجفاء بعدما علمت من
السنة ، كان أهل البيت يضحون بالشاة والشاتين والآن يبخلنا جيراننا . رواه
ابن ماجه ، ولحديث : على كل أهل بيت فى كل عام أضحية .
وإن اشترك ثلاثة فى بدنة أو بقرة أو جبوها على أنفسهم لم يحز أن يشركوا
غيرهم فيها .

وإن ذبح قوم على أنهم سبعة فبانوا ثمانية ذبحوا شاة وأجزأهم ذلك ، وإذا
اشترك اثنان فى شاتين على الشيوع أجزأ ذلك عنهما . ونحزى بدنة أو بقرة عن
سبعة ، روى عن على وابن مسعود وابن عباس وعائشة لحديث جابر : نحرنا بالحديبية
مع النبى صلى الله عليه وسلم البدنة والبقرة عن سبعة ، رواه مسلم . ويعتبر ذبح
البدنة والبقرة عنهم لحديث « إنما الأعمال بالنيات » وسواء أراد كلهم قربة
أو أراد بعضهم لحماً أو كان بعضهم مسلماً وأراد القربة وبعضهم ذمياً ، ولكل
مانوى ، لأن الجزء المحزى لا ينقص أجره بإرادة الشريك غير القربة ولو اختلفت
جهات القربة والقسمة إفراز لا بيع .

وإذا اشترى سبع بدنة أو بقرة ذبحت للحم ؛ فهو لحم اشتراه وليست
أضحية . والجواميس فى الهدى والأضحية كالبقرة فى الإجزاء والسن وإجزاء
الواحدة عن سبعة لأنها نوع منها . والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ٥ : تكلم بوضوح عما يلى : الجماء ، البترء ، الخصى ، مرضوض الخصىتين ،
ما خلق بلا أذن ، ما ذهب نصف أليته ، العوراء ، قائمة العين مع ذهاب
إبصارها ، المجفء ، الهزيلة ، العوجاء ، المريضة ، الجداء ، الهتاء ،
الصمماء ، المضباء ، المعيبة . إلخ .

ج : يحزى فى الأضحية والهدى جماء لم يخلق لها قرن ، وبترء لا ذنب لها

خلقة أو مقطوعا ، وتجزى صمما ، وهي صغيرة الأذن ، وخفى ما قطعت خصيلته
أو سلتا ، ومرضوض الخصيلتين لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين موجوءين ،
والوجوه رض الخصيلتين . ويجزى في هدى وأضحية من إبل وبقر أو غنم ما خلق
بغير أذن ، أو ذهب نصف إليته فما دون .

ولا تجزى فيهما قائمة العينين مع ذهاب إبصارهما ، لأن العمى يمنع مشيها مع
رفيقتهما ويمنع مشاركتها في العلف . وفي النهى عن الموراء التنبيه على العمياء .
ولا تجزى فيهما عجفاء لا تنقى وهي الهزيلة التي لا منع فيها ولا عرجاء لا تطيق
مشيا مع صحبة . ولا يدنة المرض لحديث البراء بن عازب قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « أربع لا تجوز في الأضاحي : الموراء البين عورها ،
والمریضة البين مرضها ، والعرجاء البين ضلعها ، والكسيرة التي لا تنقى . رواه
الخمسة وصححه الترمذی . »

وعن أبي سعيد قال : اشتریت كبشاً أضحى به فهدا الذئب فأخذ الألية ،
قال : فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ضح به . رواه أحمد . ولا تجزى
جداء وهي الجدباء . وهي ماشاب ونشف ضرعها لأنها في معنى المعجفاء بل أولى .
ولا تجزى فيهما هتاء وهي التي ذهبت ثناياها من أصلها كالتى قبلها .
ولا تجزى فيهما خفى محبوب ، ولا عضباء وهي ما ذهب أكثر أذنها أو أكثر
قرنها لحديث على قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يضحى بأعضب الأذن
والقرن ، قال : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب . فقال : العضب النصف فأكثر ،
رواه الخمسة وصححه الترمذی .

وتكره معيبة الأذن والقرن بمخرق أو شق أو قطع لنصف منهما فأقل ،
لحديث على أمرنا أن نستشرق للمين والأذن ولا نضحى بموراء ولا مقابلة
ولا مدابرة ولا خرقاء ولا شرقاء . أخرجه أحمد والأربعة وصححه الترمذی
وابن حبان والحاكم .

وروى يزيد ذو مھر قال : أتيت عتبة بن عبد السلمي فقلت يا أبا الوليد : إني خرجت ألتبس الضحايا فلم أجد شيئاً يعجبني غير ثرمام فما تقول ؟ قال : ألا جئتني أضحي بها . قال : سبحان الله تجوز عنك ولا تجوز عني ، فقال : نعم إنك تشك ولا أشك . إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المصفرة والمستأصلة والبخقاء والمشيمة والكسراء . فالمصفرة التي تستأصل أذنها حتى تبدو صماخها ، والمستأصلة التي ذهب قرنهما من أصله ، والبخقاء التي تبغق عينها ، والمشيمة التي لا تتبع الفم عجباً وضمماً ، والكسراء التي لا تنقي ، رواه أبو داود وأحمد والبخاري في تاريخه ، وفي الاختيارات الفقهية وتجزي الهما التي سقط بمض أسنانها في أصح الوجهين ص ١٢٠ .

ص ٦ : تكلم عن صفة ذبح بهيمة الأنعام مقرونة بالدليل .

ج : السنة نحر الإبل قائمة معقولة يدها اليسرى فيطعن بها بالحربة في الوعدة التي بين أصل العنق والصدر ، لما روى زياد بن جبير قال : رأيت ابن مھر أتى على رجل أناخ بدنة لينحرها ، فقال : ابشها قائمة مقيدة سنة محمد صلى الله عليه وسلم ، متفق عليه . وروى أبو داود بإسناده عن عبد الرحمن بن سابط أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة وقيل في تفسير قوله تعالى : (فاذكروا اسم الله عليها صواف) أي قياماً ؛ لكن إن خشى أن تنفر عليه أناخها .

والسنة ذبح بقر وغنم على جنبها الأيسر موجهة إلى القبلة لقوله تعالى (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) ولحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين ذبحهما بيده .

ويجوز ذبح الإبل ونحر البقر والغنم ، ويحل لأنه لم يجاوز محل الزكاة ولعموم قوله صلى الله عليه وسلم : ما أنهر الدم وذكر اسم الله « فكل » .

س ٧ : اذكر ما يقوله الذابح مقرونا بالدليل .

ج : يسمى وجوبا حين يحرك يده بالنحر أو الذبح لقوله تعالى (فاذكروا اسم الله عليه) وقوله : (وذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) وتسقط التسمية سهواً ، ويكبر استجباً باً ويقول : اللهم هذا منك ولك . لما روى ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح يوم العيد كبشين ، ثم قال حين وجههما : (وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين) بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا منك ولك » رواه أبو داود . وإن قال بعد هذا : اللهم تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم خليلك فحسن لمناسبة الحال ، وفي حديث لمسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم تقبل من محمد وآل محمد وأمة محمد » . وفي كتاب المذهب والمستحب أن يقول : اللهم تقبل مني . لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : ليجعل أحدكم ذبيحته بينه وبين القبله . ثم يقول : من الله وإلى الله والله أكبر اللهم منك ولك ، اللهم تقبل . وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا ضحى قال : من الله والله أكبر اللهم منك ولك اللهم تقبل مني .

س ٨ : تكلم عن إسلام الذابح ونيته ، وحضور ذبحها ، والتوكيل في ذلك ، والدليل أو التعليل .

ج : سن إسلام ذابح لأنها قربة ، ويكره أن يوكل في ذبح أضحيته ذمياً كتابياً لقول علي وابن عباس وجابر والحديث ابن عباس الطويل مرفوعاً : لا يذبح ضحايكم إلا طاهر .

ولا تحل ذكاة وثني ومجوسي ومرتد ، والمستحب أن يتولى الممدي أو المضحي الذبح أو النحر بنفسه لحديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه

وسلم ضحى بكبشين أملحين ووضع رجله على صفاحهما وسمى وكبر فذبحهما بيده ، ولأنه صلى الله عليه وسلم نحر مما ساقه في حجته ثلاثاً وستين بدنة . ويجوز أن يستنيب غيره ، لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثاً وستين بدنة بيده ، ثم أعطى علياً رضي الله عنه فنحر ما غير الحديث ، رواه أحمد ومسلم . ويستحب لمن وكل في تذكية أضحيته أن يحضرها لأن في حديث ابن عباس الطويل : واحضروها إذا ذبحتم فإنه يغفر لكم عند أول قطرة من دمها . وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة : احضري أضحيتك يغفر لك بأول قطرة من دمها .

ولا بأس أن يقول الوكيل : اللهم تقبل من دمها . ولا بأس أن يقول الوكيل : اللهم تقبل من فلان أى الموكل له . وتعتبر النية من الموكل وقت التوكيل في الذبح ، وفي الرماية ينوى الموكل كونها أضحية عند الذكاة أو الدفع إلى الوكيل وإن كانت الأضحية معينة فلا تعتبر النية ولا تعتبر تسمية المضحى عنه اكتفاء بالنية .

س ٩ : تكلم بوضوح عن وقت ذبح أضحية ، وهدي نذر أو تطوع ، وهدي مئمة وقران ، وعما إذا قامت الصلاة بالزوال ، وبين حكم الذبح ليلاً ووقت الأفضل في الذبح ، وإذا قامت وقت الذبح فما الحكم ، وما هي شروط الأضحية . واذكر ما تستحضره من دليل أو تعامل أو خلاف .

ج : وقت الذبح أوله من بعد أسبق صلاة العيد ولو قبل الخطبة لحديث جندب بن عبد الله البجلي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ، وعن البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ، ومن ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى . متفق عليه .

وقيل لا بد من صلاة الإمام وخطبته وهو مذهب مالك . ورواية عن الإمام أحمد . قال في السكافي :

وأول وقت الذبح في حق أهل المصر إذا صلى الإمام وخطب يوم النحر انتهى واستدل له بما في الرواية الأخرى من حديث جندب ، قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر ، ثم خطب ، ثم ذبح . الحديث متفق عليه .

والأفضل أن يكون الذبح بعد الصلاة وبعد الخطبة وذبح الإمام إن كان خروجاً من الخلاف ، ولو سبقت صلاة إمام في البلد جاز الذبح أو بعد قدرها بعد دخول وقتها في حق من لا صلاة في موضعه كأهل البوادي من أهل الخيام والحراكوات ومحوم لأنه لا صلاة في حقهم معتبرة فوجب الاعتبار بقدرها ، فإن فاتت بالزوال ذبح عند الزوال فما بعده إلى آخر ثانی أيام التشريق فأيام النحر ثلاثة : يوم العيد ، ويومان بعده . وهو قول عمر وابنه وابن عباس وأبو هريرة وأنس .

وروى أيضاً عن علي . قال أحمد : أيام النحر ثلاثة عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، ويستحيل أن يباح ذبحها في وقت يحرم أكلها فيه ، ونسخ أحد الحكيم لا يلزم منه رفع الأجزاء . وقال رضى الله عنه : أيام النحر يوم الأضحي وثلاثة أيام بعده . وقال عطاء والحسن وغيرهما : وهذا مذهب الشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد واختاره ابن المنذر والشيخ تقي الدين وغيرهما ، قال ابن القيم : ولأن الثلاثة تختص بكونها أيام منى وأيام التشريق ، ويحرم صومها فهي إخوة في هذه الأحكام فكيف تفرق في جواز الذبح غير نص ولا إجماع . وروى من وجهين مختلفين يشد أحدهما الآخر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : كل منى منحر ، وكل أيام التشريق ذبح ، وهذا القول هو الذي تميل إليه النفس ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما الذبح في الليل فيكره خروجاً من خلاف من قال بعدم جوازه فيها كالك ، قال الوزير : اتفقوا على أنه يجوز ذبح الأضحية ليلاً في وقتها المشروع لها كما يجوز في نهاره

إلا مالكا ، وأبو حنيفة يكرهه مع جوازه ، والتضحية وذبح هدى في أول أيام الذبح وهو يوم العيد أفضل وأفضله عقب الصلاة والخطبة وذبح الإمام إن كان لما فيه من المبادرة والخروج من الخلاف ، فإن فات الوقت للذبح قضى الواجب وفعل به كالأداء المذبح في وقته ، كما لو ذبحها في وقته فلا يسقط الذبح بفوات وقته كما لو ذبحها في وقتها ولم يفرقها حتى خرج وسقط التطوع بخروج وقته لأنه سنة فات محلها ، فلو ذبحه وتصدق به كان لهما تصدق به . ووقت ذبح هدى واجب بفعل محذور من حين فعل المحذور كال كفارة بالحنث ، وإن أراد فعله لمذريبيحه فله ذبحه قبل فعل المحذور لوجود سببه ، كإخراج كفارة عن يمين بعد حلف وقيل حنث ، وكذا دم وجب لترك واجب في حج أو عمرة فيدخل وقته من تركه ، وشروط أضحية أربعة :

١ - نعم أهلية .

٢ - سلامتها من عيوب مضرّة .

٣ - دخول وقت ذبح .

٤ - صحة ذكائه بأن يذبحها مسلم أو كتابي ، والله أعلم ، وصلى الله على

محمد وآله وسلم .

من النظم مما يتعلق بالهدى والأضحية

وهذا بيان الهدى إن كنت مهدياً
 لحافظ على تجويده تلقه غداً
 ففي كل شمر منه والوبر قربة
 وأفضلها ككوم من البدن بعدها
 ويجزؤها جذع من الضأن ثم من
 فيجزى باستكمال ستة أشهر
 ومن بقر ما جاز عامين عمره
 وتجزى إحدى البدن عن سبعة
 فإن بان فيهم ثامن بعد ذبحها
 وسبع من الأغنام تعدل ناقة
 ويجزى سبع مع شريك لقربة
 ولم يجز مع عيب يضر بلعومها
 فلا تجزى العوراء مع خسف عينها
 ولا تجزى العجفاء يا صاح فيهما
 ولا عاجز خلف القطيع لقمه
 ولا تجزى العمياء وما جف ضرعها
 ولا كل محبوب ووجهان خذها
 ويكره عيب في الأذان بخرقها
 ويجزى خصى لم يجب وضحين
 وسنة نحر البدن قائمة أنت
 بنقرة أصل الصدر في رأس صدرها

وقربات من يبغي تقرب مهتد
 وسام أولى العزم الكرام وجود
 وللفضل في شهب وصفر فأسود
 من البقر انحر ثم للفهم إقصود
 سواها ثني مجزى فيهما قد
 ومن معز مستكمل الحول فاحدد
 ومن إبل خمس السنين فقيّد
 مع التشارك قبل الذبح لا بمدّه اشهد
 فيجزى معها ذبحهم شاء أمهد
 وخير من التشارك شاة لمفرد
 سواها ومن لم يبيع غير المقدد
 ومانع تكميل الفداء للتزيد
 ووجهين في عيائها لم توهّد
 وذلك ما لا مخ فيه لقصد
 ومعضوب جل القرن وأذنه أصدّد
 ولا ذات هتم من أصول المحدد
 يبتراء والجلاء غير مفند
 وشق وقطع دون نصف محدد
 بأي مكان شئت ما لم تقيد
 ومعلقة اليسرى بطعن محدد
 وقطعتك مشروط الذكاة فأكد

وذبحك غير البدن يا صاح سنة
 وسم وكبر ثمت انو لذبحها
 فإن لم تسمى ساهياً فبإحالة
 ويحرم ذبح من مجوس وعابد
 ومن لبنة المنحور موضع ذبحه
 وبشرط قطع الحلق ثم مريه
 ويكره إعجال بقطعهك عضوها
 وعن ذبح حمل الأم يحزى ذبحها
 وميثاق ذبح الهدى عن ترك واجب
 من الزمن المحتوم إيجابه به
 وبعد صلاة العيد أو بعد قدرها
 لأضحية والهدى عن متعة وعن
 وقد قيل من بعد الصلاة وخطبة
 فإن لم يصلها الإمام بمصره
 ويومان بعد العيد مع ليلتيهما
 فإن فات فاقض الفرض حتما ونقله
 ولا بأس في عكس لفصل معدود
 وأن تترك الأولى بفعلك فاشهد
 على أشهر الأقوال عكس التعمد
 سوى الله والمرتد والمتولد
 إلى الرأس أنى شئت في العنق اقدد
 وعنه مع الأوداج فارو وأسند
 قبيل زهوق الروح مع حله اشهد
 إذا بان كالذبوح أو ميتاً قد
 وعن فعل محظور متى شئت فاقدد
 وإن تسقيح للنذر إن شئت فابتدى
 لمن لم يصل وقت ذبح المرصد
 قران وهدى النذر فافقه وحدد
 وقد قيل مع ذبح الإمام المقلد
 فبعد الزوال الذبح حسب فقيد
 وفي الليل قول لا يجوز فقلد
 لتنحر فإن تقضى ثابن وتحمد

— ٢ —

فصل فيما يتعلق به الهدى والأضحية

ص ١٠ : تسكّم عما يتعين به الهدى والأضحية وما لا يتعين به ، وحكم نقل الملك فيما تمين ، وحكم تمين معلوم العيب ، وإذا بانّت معينة مستحقة ، وحكم ركوبها ؛

ج : يتعين هدى بقوله : هذا هدى ، أو بتقليده النعل أو العرى وآذان القرب بنية كونه هدياً أو بإشماره بنية الهدى لقيام الفعل الدال على المقصود مع النية مقام اللفظ كبناء مسجد ، ويأذن للناس في الصلاة فيه ، وتتعين أضحية بقوله : هذه أضحية . ويتعين كل من الهدى والأضحية بقوله : هذا أو هذه لله ونحوه ، ولا يتعين هدى ولا أضحية بنية ذلك حال الشراء ، لأن التعمين لإزالة ملك على وجه القرية ، فلم يؤثر فيه مجرد نية كالعق والوقف ، ولا يتعين هدى ولا أضحية بسوقه مع نيته كإخراجه مالا للصدقة به فلا يلزمه التصديق به للخير ، وما تمين من هدى أو أضحية جاز نقل الملك فيه ، وشراء خير منه لحصول المقصود به مع نفع الفقراء بالزيادة ، ولا يجوز بيع ما تمين في دين ولو بهد موت ، وإن لم يترك غيره كما لو كان حياً ، وتقوم ورثته مكانه في أكل وصدقة وهدية ، وإن عين معلوم عيبه في هدى أو أضحية تمين ، وكذا لو عين معلوم العيب مما في ذمته من هدى أو أضحية فيلزمه ذبحه ، ولا يحزّنه هدياً ولا أضحية ، ويملك ردّ ما علم عيبه بعد تعينه كما يملك أخذ أرشه ، ولو بانّت معينة مستحقة لزمه بدلها ، ويباح لههد ومضح أن يركب هدياً وأضحية معينين لحاجة فقط بلا ضرر ، قال الله تعالى : (لكم فيها منافع إلى أجل مسمى ، ثم يحملها إلى البيت العتيق) : قال أحمد : لا يركبها إلا عند الضرورة . وهو قو ، الشافعي

حواين المنذر وأصحاب الرأي ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهراً ، رواه أبو داود . ولأنه تعلق بها حق المساكين فلم يجوز ركوبها من غير ضرورة كمالكهم ، وإنما جوز عند الضرورة للحديث ، فإن نقصها الركوب ضمن النقص لأنه تعلق بها حق غيره ، وأما ركوبها مع عدم الحاجة ففيه روايتان : إحداهما لا يجوز لما تقدم ، والثانية يجوز لما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة ، فقال : اركبها . فقال يا رسول الله إنها بدنة . فقال : اركبها ويلاك في الثانية أو في الثالثة . متفق عليه .

مس ١١ : تسلم بوضوح عن أحكام ما يلي : إذا ولدت معينة من هدى أو أضحى ، شرب لبنها ، جز صوفها ، ونحوه ، إعطاء الجزار منها ، ماذا يعمل بجلدها وجلها ، بيع شيء منها ، إذا سرق مذبح من هدى أو أضحى ، إذا ذبح في وقتها بلا إذن ربها واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف .

ج : إن ولدت معينة ابتداء أو عما في ذمته من هدى أو أضحى ذبح ولدها ممها لأنه تنبع لأمه سواء كان حملاً حين التمين أو حدث بعده إن أمكن حمله أو سوقه إلى المنحر ، وإلا يمكن حمله ولا سوقه فهو كهدي عطب ، ولا يشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها . ولم يضرها ولا نقص لحمها . لما روى عن علي رضي الله عنه أن رجلاً سأله فقال : يا أمير المؤمنين ، إني اشتريت هذه البقرة لأضحى بها ، وأنها وضعت هذا المجل . فقال : لا تحلبها إلا ما فضل عن ولدها ، فإذا كان يوم الأضحى فاذبجها وولدها عن سبعة ، رواه سعيد والأثرم .

وقال أبو حنيفة : لا يحلبها ويرش على ضرعها الماء حتى ينقطع اللبن ، فإن احتلبها تصدق به ، لأن اللبن متولد من الأضحى الواجبة ، فلم يجوز لمضغ

الانتفاع به كالولد ، والذي يرجع عندي ، القول الأول ، ولكن الصدقة به أفضل خروجاً من الخلاف . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ويباح أن يجز صوفها ونحوه كوبرها وشعرها لمصاحبة ، كما لو كانت تسمن به وله الانتفاع به وبجلدها كلبنها ، لما روت عائشة رضي الله عنها ، قالت : دفت دافة من أهل البادية حضرت الأحنى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ادخروا الثالث وتصدقوا بما بقي : فلما كان بعد ذلك ، قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، لقد كان الناس ينتفعون من ضحايهم ويحملون من الودك ويتخذون من الأسقية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وما ذاك ؟ قالوا : يا رسول الله نهيت عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما نهيتكم من أجل الدافة ، فكلوا وتصدقوا وادخروا فدل على أنه يجوز اتخاذ الأسقية منها . وكان مسروق وعلقمة يدبغان جلد أضحيتهما ويصليان عليه ، فلين كان بقاء الصوف ونحوه أنفع لها ليقبها حراً أو برداً حرم جزءه .

وبستحب أن يتصدق بالجلد والصوف ونحوه .

ويحرم بيع شيء منها أي الذبيحة ، هدياً كانت أو أضحية ، ويحرم بيع الجلد والجل ، لما ورد عن علي رضي الله عنه قال : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه ، وأن أنصدق بأحومها وجلودها وأجلتها . الحديث متفق عليه . والمضحي والمهدي إعطاء الجازر منها هدية وصدقة . لما في حديث علي : وأن لا أعطي الجازر منها شيئاً . وقال : نحن نعطيهم من عندنا . متفق عليه . ولقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي قتادة بن النعمان : ولا تبيعوا لحوم الأضاحي والمهدي ، وتصدقوا واستمتعوا بجلودها .

قال الميموني : قالوا لأبي عبد الله : فجلود الأضحية نعطيها السلاخ ، قال : لا . وحكى قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا تعط في جزارتها شيئاً منها ، قال :

إسناده جيد ، وإن عين أضحية أو هدياً فسرق بعد الذبح ، فلا شيء عليه . وكذا إن عيئه عن واجب في الذمة ، ولو كان وجوبه في الذمة بالنذر ، فلا شيء عليه لأنه أمانة في يده ، فلا يضمنه بتلفه بلا تعد ولا تفريط كودبعة ، وإن لم يعين ما ذبحه عن واجب في ذمته ، ومرفق ضمن .

وإن ذبح للمينة من هدى أو أضحية ذابح في وقتها بلا إذن ربها ، فإن نواها عن نفسه مع علمه أنها أضحية الغير لم تجز واحداً منهما ، أو نواها عن نفسه ولم يعلم أنها أضحية الغير وفرق لحمها لم تجزى عن واحد منهما ، وضمن ذابح ما بين قيمتها صحيحة ومذبوحة إن لم يفرق لحمها ، وضمن قيمتها صحيحة إن فرقه لأنه غاصب متلف عدواناً ، وإلا يكن الذابح يعلم أنها أضحية الغير بأن اشتبهت عليه ، ولم يفرق لحمها أو علمه ونواها عن ربها أو أطلق أجزاء عن مالها ، ولا ضمان .

ح ١٢ : تكلم عن أحكام ما يلي : إذا ضحى اثنان كل بأضحية الآخر غلطاً ، إذا أ تلف المينة أجنبي أو صاحبها ، إذا مرضت بخاف عليها ، إذا فضل عن شراء المثل شيء .

ج : إذا ضحى اثنان كل منهما بأضحية الآخر غلطاً كفتها ، ولا ضمان على واحد منهما للآخر استحساناً لإذن الشرع فيه ، ولو فرقا اللحم ، وإن بقي لحم ما ذبحه كل منهما تراداه ، لأن كل منهما أمكنه أن يفرق لحم أضحيته بنفسه ، فكان أولى به .

وإن أ تلفها أجنبي أو أ تلفها صاحبها ضمنها بقيمتها يوم التلف تصرف قيمتها في مثلها لتعويضها بخلاف قن تعين لتعق ، فلا يلزمه صرف قيمته في مثله ، ولو مرضت مدينة بخاف صاحبها عليها موتاً ، فذبحها ، فعليه بدلها لإتلافه إياها . ولو تركها بلا ذبح فانت ، فلا شيء عليه لأنها كودبعة عنده ، ولم يفرط .

وإن فضل شيء عن شراء المثل ، بأن كان المتألف شاة مثلاً تساوى عشرة ، ورخصت بحيث يساوى مثلها خمسة اشترى بالفاضل عن شراء المثل شاة ، أو اشترى به سبع بدنه ، أو سبع بقرة إن أمكن . وإن شاء اشترى بالعشرة كلها شاة . فإن لم يبلغ الفاضل ثمن شيء من ذلك تصدق به أو يلحم يشترى به ، ويتصدق به .

ص ١٣ : تكلم عن الهدى العاطب ، وجعل علامة على الهدى ليعرف ، وعن ما إذا تلف أو عاب ، وعما إذا سرق الممين عما في الذمة ، وتكلم عن استرجاع العاطب والمعيب والفضال .

ج : إن عطب بطريق هدى واجب ، أو تطوع بنية دامت ، أو عجز عن المشى صحبة الرفاق ذبحه موضعه وجوبا ، وسن غمس نعله في دمه ، وضرب صفحته بالنعل المغموسة في دمه لتعرفه الفقراء فتأخذه .

وحرم أكله أو أكل خاصته من الهدى الذى عطب ونحوه لحديث ابن عباس أن ذؤيباً أبا قبيصة حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث معه بالبدن ، ثم يقول : إن عطب منها شيء تخشيت ، فأنحرها ، ثم اغمس نعلها في دمها ، ثم اضرب بها صفحتها ، ولا تطعمها أنت ولا أحد من رقتك . رواه مسلم . وفي لفظ ويخليها والناس ، ولا يأكل منها هو ، ولا أحد من أصحابه . رواه أحمد .

وعن ناجية الخزاعي ، وكان صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : قلت كيف أصنع بما عطب من البدن . قال : أنحره واغمس نعله في دمه ، واضرب صفحته ، وخل بين الناس وبينه ، فليأكلوه . رواه الخمسة إلا النسائي . وإن تلف الهدى أو عاب بفعله أو تفریطه ، لزمه بدله كأضحية ، يوصله إلى شراء الحرم ، وإلا يتلف أو يعيب بفعله أو تفریطه أجزأ ذبح ما تعيب عن واجب بالتصين كتعيينه معيباً ، فبرئ من عيبه . لحديث أبي سعيد قال : ابتعنا كبشاً

نضحى به ، فأصاب الذئب من أليته ، فسألنا النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمرنا أن نضحى به . رواه ابن ماجه .

وإن وجب ما تعيب ، بلا فعله ولا تفريطه ، قبل تميمين كفدية من دم متعة وقران ، أو لترك واجب أو فعل محظور ، وكدم منذر في الذمة إذا عين عنه ما تعيب ، فلا يجزئ ذبحه عما في ذمته لأن الواجب دم صحيح ، فلا يجزئ عنه معيب .

وعليه نظير ما تعيب . ولو راد الذي عينه عما في ذمته كدم تمتع ، عين عنه بقرة مثلاً فتعميت بفعله أو تفريطه يلزمه بقرة نظيرها لوجوبها بالتعيين .

وإن كان بغير تفريطه ففي الغنى لا يلزمه أكثر مما كان في ذمته ، لأن الزيادة وجبت بتعيينه ، وقد تلفت بغير تفريطه فسقطت كما لو عين هدياً تطوعاً ، ثم تلف . قاله في القاعدة الحادية والثلاثين ومعناه في الشرح . وكذا لو سرق العين عما في الذمة أو ضل ونحوه ، كما لو غضب فيلزمه نظيره ، ولو زاد عما في الذمة . قال أحمد : من ساق هدياً واجباً ، فعطب أو مات ، فعليه بدله .

وليس له استرجاع عايط ومعيب وضال ومسروق وجد ونحوه ، كمنصوب قدر عليه . لما روى الدارقطني عن عائشة : أنها أهدت هديين فأضاتهما ، فبعث إليها ابن الزبير بهديين ، فنحرتهما . ثم عاد الضالان ، فنحرتهما ، وقالت : هذه سنة الهدى ، ولتعلق حق الله به ، بإيجابه على نفسه ، فلم يسقط بذبح بدله .

س ١٤ : متى يجب سوق الهدى ، ومتى يسن ، وما الذي يسن إشعاره ، والذي لا يسن ، وأين موضع الإشعار ، وأين موضع التقليد ، وما حكمه ؟ وإذا نذر هدياً وأطلق فما الجزئ ؟ وإذا نذر فهل تجزئ البقرة ؟ وتسكلم عما إذا عين شيئاً بنذر ، وإذا ذكر ما تستحضره من دلائل أو تعليل .

ج : يجب هدى بنذر لحديث : من نذر أن يطيع الله فليطعه . ولأنه نذر طاعة ، فوجب الوفاء به كغيره من النذور ، وسواء كان منجزاً أو معلقاً .

ومن النذر إن لبست ثوباً من غزلت فهو هدى فلبسه ، ونحوه من النذور المطلقة ، على شرط إذا وجد وسن سوق حيوان أهده من الحل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، فساق في حجة الوداع مائة بدنة ، وكان يبعث بهديه إلى الحرم وهو بالمدينة .

ولا يجب سوقه أى الهدى ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر به . والأصل عدم الوجوب إلا بالنذر ، لحديث من نذر أن يطعم الله ، فليطعمه . ويستحب أن يحقه بعرفة . روى عن ابن عباس . وكان ابن عمر لا يرى هدياً إلا ما وقفه بعرفة .

وسن إشعار بدن ، وإشعار بقر بشق صفحته اليمنى من سنام أو شق محل السنام ، مما لا سنام له من إبل أو بقر حتى يسيل الدم .

وسن تقليدها مع غنم النمل وآذان القرب والعري . لما ورد عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : قتلت قلائد بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أشعرها ، ثم بعث بها إلى البيت ، فما حرم عليه شيء كان له حلاً متفق عليه . وعن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى مرة إلى البيت غنماً ، قلدها . رواد الجماعة ، وفعله الصحابة أيضاً . ولأنه إيلام لغرض صحيح فجاز ، كالسكى والوسم والحجامة . وفائدته توقي نحو لص لها وعدم اختلاطها بغيرها . وأما الغنم فلا تشمر لأنها ضعيفة ، وصوفها وشعرها يستره وأما تقليدها ، فلحديث عائشة ، وتقدم قبل ثلاثة أسطر .

وإذا ساق الهدى من قبل الميقات ، استحب إسماره وتقليده في الميقات . لما ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذى الحليفة ، ثم دعا ناقته . فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن ، وسلت الدم عنها وقلدها نعلين . الحديث رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي .

وعن المسور بن مخرمة ومروان ، قالا : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة في بضع عشرة مائة من أصحابه ، حتى إذا كانوا بذى الحليفة قلده النبي

صلى الله عليه وسلم الهدى ، وأشمره وأحرم بالعمرة . رواه أحمد والبخاري وأبو داود . وإذا نذر هدياً مطلقاً ، فأقل مجزئ عن نذره شاة جذع ضأن ، أو ثني معز ، أو سبع من بدنة ، أو بقرة لحمل المطلق في النذر على المهود الشرعي .

وإن ذبح البدنة أو البقرة كانت كلها واجبة لتعينها عماف ذمته بذبحها عنه ، وإن نذر بدنة أجزأه بقرة إن أطلق البدنة لمساواتها لها . وإن نذر معيناً أجزأه ماعينه ، ولو كان صغيراً أو معيناً أو غير حيوان ، كعبد وثوب ودرام وعقار ، والأفضل كون الهدى من بهيمة الأنعام ، لفعله صلى الله عليه وسلم .

* * *

ص ١٥ : أين محل الهدى عند الإطلاق وعند التعيين للموضع ؟ تكلم بوضوح عن الدماء التي يؤكل منها والتي لا يؤكل منها ، واذكر ما تستحضره من الدلائل والتحليل .

ج : على الناذر إيصاله إن كان مما ينقل ، أو إيصال ثمن غير منقول كعقار لفقراء الحرم ، لقوله تعالى : (ثم محلها إلى البيت العتيق) . ولأن النذر يحمل على المهود شرعاً ، وسئل ابن عمر ، عن امرأة نذرت أن تهدي داراً ، قال : تبيعها وتصدق بثمنها على فقراء الحرم ، وكذا إن نذر سوق أضحية إلى مكة أو قال : لله على أن أذبح فيلزمه للخير .

وإن عين بنذره شيئاً غير الحرم ، ولا معصية فيه ، تعين ذبحاً وتفريقاً لفقراء ذلك الموضع . فإن كان الموضع الذي عينه به صم أو شيء من أمر الكفر أو المعاصي ، كبيوت النار ، والكنائس ونحوها ، فلا يوف بنذر .

لما ورد عن ميمونة بنت كردم قالت : كنت ردف أبي فسمعتة يسأل النبي صلى الله عليه وسلم ، يا رسول الله إني نذرت أن أنحر إبلاً بيوانة ، فقال : أهي وثن أو طاغية ؟ قال : لا . قال : أوف بنذرك . رواه أحمد وابن ماجه .

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن امرأة قالت : يا رسول الله ،

إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا ، مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية .
قال : لئنم ؟ قالت : لا . قال : لوئن ؟ قالت : لا . قال : أوف بنذرك . رواه
أبو داود . ولأن نذر المعصية يحرم الوفاء به لقول النبي صلى الله عليه وسلم ، لا نذر
في معصية الله ، واقوله صلى الله عليه وسلم : ومن نذر أن يعصى الله ، فلا يعصه .

وسنأكله وتفرقة من هدى التطوع اقوله تعالى : (فكلوا منها) وأقل
أحوال الأمر الاستحباب . وقال جابر : كنا لا نأكل من بدننا فوق ثلاث ،
فرخص لنا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : كلوا وتزودوا ، فأكلنا وتزودنا .
رواه البخاري . والمستحب أكل اليسير ، لحديث جابر أن النبي صلى الله عليه
وسلم أمر من كل بدنة ببضعة ، فجعلت في قدر ، فطبخت ، فأكلا من لحمها وشربا
من مرقها . رواه أحمد ومسلم . ولأنه نسك ، فاستحب الأكل منه كأضحية .

ولا يأكل من هدى واجب . ولو كان إيجابه بنذر أو تعيين غير دم متعة
وقران ؛ لأن سببهما غير محذور : فأشبهه هدى التطوع ؛ ولأن أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم ، تمتعن معه في حجة الوداع ؛ وأدخلت عائشة الحج على
العمرة ؛ فصارت قارئة ؛ ثم ذبح عنهن النبي صلى الله عليه وسلم البقرة ؛ فأكلن
من لحومها : احتج به أحمد ؛ وقال الشيخ : يأكل مما عينه لا مما في ذمته .

مما يتعلق بالهدى والأضحية

وتعيين هدى بالتلفظ حاصل وأضحية باللفظ لا باشرائه فما لم يعين منهما لك ظهره وليس يزبل الملك تعيين هديه فإن شا يهبها أو يبيعها ويبدلن وإن تفتقر فاركب إذا لم يضرها ويضمنها إن نقصها بركوبها ومن درها فاشرب عن الولد فاضلا ولا تعط جزارا من اللحم أجرة وإن شئت أبقه لنفسك دائما وأما الهدايا الواجبات فكلها وإن سرفت من بعد ذبحك أجزأت ولا غرم أن ينوى بذبح لربها وعن أحمد الزمه في ذا ضمانها ومثلها الزمه قيمتها وإن من المثل أو من قيمة يوم هلكها فإن مثلها أدى وأخرجه فاضلا وليس عليه غرم ثاو وضائع فإن مات لم يذبحه مع خوف هلكه وإن يتعمب بعد إجراء ذبحه إذا كان عن هدى عليك محتم وإن كل هدى واجب عن محله

واشتماره مع نية وتقلد بنيته حال الشراء في الموطأ وما زاد واسترجاع ما لم ينقص وأضحية من قبل ذبح بأوطد بأجود في الأولى ومثل بمبعد ومع ذبحها إيجاب ذبح المؤكد لتعليق حق الغير إذا الترشد وجز متى ينفع وللفقير أجد ولا جلد لها حتما ولا الشعر وارقد إذا كان من أضحية لا من الهدى إلى أهلها أوصل بغير قيد وفي أي وقت مجزئ ذبح معتد كذلك أن ينوى له في المؤكد ولم يحز عن كل على نص أحمد يكن ربهما الزمه بالتزويد وقيل من التعمين حتى التفسد أجز واشترى مقداره وبه جد بلا رهنه وانحر لخوف الردى قد ضمنت لتفريطه وإلا فلا أشهد وكان له هديا وأضحية زد وإلا فلا تضمن إذا لم تنسك فذاك متى أفشى نواه وجدد

ومن دمه عَمَلٌ بصفحة له لكي
ولا يأكل منه ولا رقعة له
كذا حكم هدى النفل إن لم يعد فإن
ولا فرق في الأحكام بين معين
وإن بنو أو ماضل أو غاب أو عطب
ولا ترجع في عاظم ومعيبه
وموصل هدى لم يعين محله
ويشعر سوق الهدى من حله وأن
وإشمار بدن في يمين سنامها
ولا شيء فيما قد تقدم واجب
وتجزئ في الإطلاق شاتك عن دم
وواجبها سبع إذا ما ذبحتها
ويجزيك ما أجزاك أضحية وما
ومها تعين يجر إيصاله إلى
ولو أنه نذر معيب وإن ترد
وبشرع ترك الأكل من هدى نقله
ولا يطعم من واجب المهدى محرم
يحرم أكل من هدايا نذوره
وقولان في تحايل باقي دماؤه

تدل على تحليله كل مرمد
وسيات ذو وفر وفقر ملدد
يعد قبل ذبح فهو ملك له طرد
بنقل وعما كان في الذمة اطرود
فضمنه ما في ذممة بهجد
وضائمه من بعد ذبح بأوكه
سليما فذاك يجزى عن مقصده
توقفه في الموقف المتأكد
وتقليد كل نحو نفل مقدر
وموجب هدى نذره غير ما ابتدئ
كذا سبع إحدى البدن والبقر احدد
بوجه ووجه كلها واجب جد
يرد بعيب في الضحايا هنا اردد
ربا مكة من غير تعيين مقصد
سوى مكة في النذر يلزم فاقصد
لإخراجه لله جدد لا تردد
سوى الأكل من هدى لغير المفرد
وأكلك أيضاً من هدايا التصيد
التي وجبت في المذهب النفل فاعمد

* * *

حس ١٦ : متى تجب الأضحية ، وأيما أفضل ذبحها أم الصدقة بثمنها ، وما صفة
الحاصل بلعنها ، وما حكم الأكل منها ، وما الذي يضمن منها ، وهل للمالكها

لإهداء منها ، وإذا منع الفقراء اللحم حتى أنتن ، فما الحكم ، وهل يكفى إطعام الفقير عن تملكه ، وما حكم الادخار؟ واذكر الدليل أو التعليل .

ج : تجب الأضحية بالنذر لحديث : من نذر أن يطيع الله فليطعه . وذبح الأضحية أفضل من الصدقة بشمها ، وكذا هدى لحديث : ما عمل ابن آدم عملاً أحب إلى الله من هراقة ، وإنه لتأتى يوم القيامة بقرونها وأظلافها وأشعارها ، وإن الدم ليقع من الله عز وجل بمكان قبل أن يقع على الأرض فطيبوها بها نفساً . رواه ابن ماجه — وقد ضحى النبي صلى الله عليه وسلم وأهدى الهدايا والخلفاء بعده ، ولو أن الصدقة بالتمن أفضل لم يعدلوا عنه .

وسن أن يهدى وأن يأكل ويتصدق أثلاثاً ، لحديث ابن عباس مرفوعاً في الأضحية ، قال : ويطعم أهل بيته الثلث ، ويطعم فقراء جيرانه الثلث ، ويتصدق على السائل بالثلث . قال الحافظ ، قال أبو موسى : هذا حديث حسن ، ولقوله تعالى : « فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر » .

قال الحسن : القانع الذى يسألك ، والمعتر الذى يتعرض لك ولا يسألك .

وقال مجاهد : القانع ، الجالس فى بيته ، والمعتر الذى يسألك ، فجعلها بين ثلاثة ، فدل على أنها بينهم أثلاثاً . ولقول ابن عمر : الضحايا والهدايا ثلث لك ، وثلث لأهل بيتك ، وثلث للمساكين ، وإن أطعمها كلها أو أكثرها فحسن ولا يجب الأكل منها ، ولا الإهداء منها لأن النبي صلى الله عليه وسلم نحر خمس بدنت . وقال : من شاء فليقتطع ، ولم يأكل منها شيئاً ، ولأنها ذبيحة يتقرب بها إلى الله ، فلم يجب الأكل منها كالحقيقة ، فيكون الأمر للاستحباب .

وبضمن إن أكلها كلها ضمن أقل ما يقع عليه الاسم كالأوقية بمثلها لحماً ، وقيل العادة ، وقيل الثلث ، ويعتبر تملك الفقير فلا يكفى إطعامه ، لأنه لإباحة .

وما ملك مضح أو مهد أكله كأكثرها فنه هديته لأنها في معنى أكله ، وإلا
بذلك أكله ، ضمنه بمثله لحما كبيعه وإتلافه .

ويضمن الهدى والأضحية ، أجنبي أتلفه بقيمته كسائر المقومات ، وإن منع
الفقراء منه حتى أنين ، ضمن نقصه وإن انتفع به وإلا فإنه يضمن قيمته كإعدامه .
ونسخ تحريم الادخار للحوم الأضاحي ، لحديث : كنت نهيتكم عن
ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، فأمسكوا ما بدا لكم . رواه مسلم . ولحديث
عائشة مرفوعاً : إنما نهيتكم للدافة التي دفت ، فكلوا وتزودوا وتصدقوا وادخروا .
قال الشيخ : إلا زمن مجاعة لأنه سبب الادخار ، وقال : الأضحية من النفقة
بالمعروف ، فتضحى المرأة من مال زوجها عن أهل البيت بلا إذنه عند غيبته ،
أو امتناعه كالنفقة عليهم .

* * *

من ١٧ : ما الذي يحرم على مريد الأضحية ؟ ومتى أول وقت التحريم وآخره ؟
واذكر الدليل والخلاف .

ج : إذا دخل عشر ذى الحجة ، حرم على من يضحي أو يضحي عنه أخذ
شيء من شعره ، أو ظفره ، أو بشرته إلى الذبح ، لحديث أم سلمة مرفوعاً : إذا
دخل العشر ، وأراد أحدكم أن يضحي ، فلا يأخذ من شعره ، ولا من أظفاره
شيئاً حتى يضحي . وفي رواية : ولا من بشرته .

وقيل : يكره لقول عائشة رضي الله عنها : كنت أقتل قلاند هدى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، ثم يقلدها بيده ، ثم يبعث بها ، ولا يحرم عليه شيء أحله الله
له حتى ينحر الهدى . متفق عليه .

والذي يترجح عندي القول الأول والله سبحانه أعلم .

وقد أجيب عن حديث عائشة ، بأنه في إرسال الهدى ، ومن شرح الإقناع ،
قال : وأيضاً ، لحديث عائشة عام ، وحديث أم سلمة خاص ، فيحمل العام عليه ،

وأيضاً ، لحديث أم سلمة من قوله ، وحديث عائشة من فعله . وقوله مقدم على فعله لاحتمال الخصوصية . فإن أخذ شيئاً من شعره أو ظفره أو بشرته تاب إلى الله تعالى لوجوب التوبة من كل ذنب .

وقال في شرح الاقتباس ، قلت : وهذا إذا كان لغير ضرورة ، وإلا فلا إثم كالمحروم ، وأولى ولا فدية عليه إجماعاً ، سواء فعله عمداً وسهواً . وإذا كان عند المضحى أكثر من واحدة ، فإذا ذبح الأولى حل له الأخذ من شعره وظفره وبشرته .

من النظم مما يتعلق بالأضحية

وبادر إلى أضحية مستجيدها وليست بذبح واجب في المؤكد
 وذبحك نفلا فائق بذل قيمة ولم يجز غير الذبح في فرضها قد
 وتعزى أهل البيت شاة جميعهم ولا يمنع الإيجاب أكلا بأجود
 فيشرع إهدا الثك والصدقات بالثلث وليت وجوز أكل ثك فازهد
 وأوسطها أهد وكل أنت ثلثها كذا الحكم في هدى التطوع قيد
 ويجزئك القدر المسمى وقيل ما تهودى وقيل الثلث غير مقيد
 ويضمن ما يأتى على الكل ثلثها وقيل الذى يجزى تصدقه قد
 وإما تعين في الضحايا معيبة يجب ذبحها لحماً وإن تبر جود
 ولا تقض من أضحية الميت دينه ووراثته فيها كحكم الملحد
 وفي العشر لا تقطع من الشعر إن ترد تضح ولا ظفر وحرم بأجود

العقيقة

ص ١٨ : ما هي العقيقة ، وما حكمها ، ومن المخاطب بها ، ومتى وقتها ، وما هي الحكمة فيها ، واذكر الدليل والتعليل والخلاف .

ج : أصل العقيقة ، صوف الجذع . وشعر كل مولود من الناس ، والبهائم الذي تولد عليه . يقال عقيقة وعقة أيضاً بالكسر ، وبه سميت الشاة التي تذبح عن المولود يوم أسبوعه عقيقة ، لأنه يزال عنه الشعر يومئذ فسميت باسم سببها . وقال زهير يذكر حماراً وحشياً :

أذلك أم أقب البطن جار عليه من عقيقته عفاء

وقال امرؤ القيس :

فيا هند لانكحي بومة عليه عقيقته أحسا

هو الذي في شعر رأسه شقرة ، وقيل إنه مأخوذ من العق ، وهو الشق والقطع ، فسميت الذبيحة عقيقة لأنه يشق حلقومها ، وهي سنة مؤكدة عند الجمهور لأمره صلى الله عليه وسلم وفعله وفعل أصحابه والتابعين المستفيض ، قال مالك : لا اختلاف فيه عندنا ، وهو المعمول به في الحجاز قديماً وحديثاً ، وهو مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما .

لما ورد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة؟ فقال : لا أحب العقوق ، وكأنه كره الإسم ، فقالوا : يا رسول الله إنما نسألك عن أحدنا يولده ، قال : من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافأتان وعن البعارية شاة . رواه أحمد وأبو داود (٣ - الأسئلة والأجوبة ج ٣)

النسائي وعن ابن عباس رضى الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم عَقَّ
عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً . رواه أبو داود ، وصححه ابن خزيمة ، وابن
الجارود ، وعبد الحق . لكن رجح أبو حاتم إرساله ، وأخرج ابن حبان من
حديث أنس نحوه .

وقيل : واجبة شرعت فدية يفدى بها المولود ، كما فدى الله إسماعيل الذبيح
بالكباش ، وكانت تفعل في الجاهلية ، فأقرها الإسلام وأكدها ، وأخبر
الشارع أن الغلام مرتهن بها .

فمن سمرة رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كل غلام
مرتهن بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ، ويحلق ويسمى . رواه أحمد والأربعة ، وصححه
الترمذي . قال شيخ الإسلام : العقيقة فيها معنى القربان والشكر والصدقة والفداء ،
وإطعام الطعام عند السرور . فإذا شرع عند النكاح ، فلأن يشرع عند الغاية
المطلوبة ، وهو وجود النسل أولى . وقال أحمد : إن استقرض رجوت أن يخلف
الله عليه أحيا سنة واتبع ما جاء به عن ربه . قال ابن القيم : وهذا لأنها سنة ونسيكه
مشروعة بسبب تجمد نعمة على الوالدين ، وفيها سر بديع موروث عن فداء
إسماعيل ، بالكباش الذى ذبح عنه وفداء الله به ، فصار سنة في أولاده بعده أن
يفدى أحدهم عن ولادته بذبح بذبح . ولا يستنكر أن يكون هذا حرزاً له من
الشیطان بعد ولادته كما كان ذكر اسم الله عند وضعه في الرحم حرزاً له من
ضرر الشيطان . اهـ . في تحفه للودود .

وفي العقيقة مصالح منها إظهار البشر بالنعمة ، ومنها نشر النسب ، ومنها
اتباع سبيل السخاء ، وعصيان داعي الشح والبخل ، فإن فأت الذبيح في اليوم السابع .
ففي أربعة عشر ، فإن فأت ، ففي إحدى وعشرين ، لحديث بريدة عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، قال : في العقيقة تذبح لسبع ، ولأربع عشرة ، ولإحدى
وعشرين . أخرجه الحسين بن يحيى بن عباس القطان . ويروى عن عائشة نحوه .

حولا تعتبر الأسابيع بعد ذلك ، فيبقى أى يوم أراد لأنه قد تحقق سببها ، وهى سنة فى حق الأب .

حس ١٩ : ما مقدار الحقيقة للذكر والأنثى ، وما حكم ذبحها قبل السابع أو قبل الولادة ، وهل يحزى فيها شرك فى دم ، وضح ذلك ، وما الذى يسن فعله فى اليوم السابع غير الذبح . وهل يبقى غير الأب ، وإذا كبر ولم يبقى عنه فما الحكم ، وهل يبقى عن اليتيم ؟

ج : السنة أن يذبح عن الغلام شاتين ، وعن الجارية شاة ، لما ورد عن أم كرز الكعبية ، أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن الحقيقة ، فقال : نعم ، عن الغلام شاتان ، وعن الأنثى واحدة ، لا يضركم ذكرانا أو إناثا . رواه أحمد والترمذى وصححه ، وتقدم حديث عمرو بن شعيب ، فى الجواب الذى قبل هذا .

وعن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عن الغلام شاتان مكافئتان ، وعن الجارية شاة رواه أحمد والترمذى وصححه . وفى لفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن نمنق عن الجارية شاة ، وعن الغلام شاتين ، رواه أحمد وابن ماجه .

ولأنه إنما شرع للسرور بالمولود ، والسرور بالغلام أكثر ، ولكونها فداء النفس ؛ أشبهت الدية فى كون الأنثى على النصف من الذكر ؛ وهذا قول الأكثر .

وكان ابن عمر يقول : شاة شاة ، لحديث ابن عباس : أن النبى صلى الله عليه وسلم ؛ عق عن الحسن والحسين ؛ كبشاً كبشاً . رواه أبو داود .

وقال مالك : شاة عن الذكر ، والأنثى ؛ كما هو قول ابن عمر ؛ والقول الأول عندى أنه أرجح . والله سبحانه أعلم .

قال ابن القيم في الهدى : فإن قيل عقه عن الحسن والحسين ؛ بكبش كبش ؛ يدل على أن هديه ، أن على الرأس رأساً . قالوا : ولأنه نسك ؛ فكان على الرأس مثله كالأضحية ، ودم التمتع ، فالجواب : أن أحاديث الشائين عن الذكر ، والشاة عن الأنثى ؛ أولى أن يؤخذ بها لوجوه : أحدها : كثرتها . ثانياً : أنها من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأحاديث الشائين من قوله ، وقوله عام ، وفعله يحتمل الاختصاص .

الثالث : أنها متضمنة لزيادة ؛ فكان الأخذ بها أولى .

الرابع : أن الفعل يدل على الجواز ؛ وللقول يدل على الاستحباب ؛ والأخذ بهما ممكن فلا وجه لتمطيل أحدهما .

الخامس : أن قصة الذبح عن الحسن والحسين ، كانت عام أحد ، والعام الذي بعده . وأم كرز سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم ، ماروته عام الحديبية ، سنة ست بعد الذبح ، عن الحسن والحسين ، قاله النسائي في كتابه الكبير .

السادس : أن قصة الحسن والحسين ، يحتمل أن يراد بها بيان جنس المذبح ، وأنه من الكباش لافي تخصيصه بالواحد ، كما قالت عائشة : ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بقرة ، وكن تسعاً . ومرادها الجنس لا التخصيص بالواحدة .

السابع : أن الله سبحانه فضل الذكر على الأنثى ، كما قال : (٣ : ٣٦) ، وليس الذكر كالأنثى) ، ومقتضى التفاصيل ترجيحه عليها في الأحكام . وقد جاءت الشريعة بهذا التفضيل ، في جعل الذكر كالأثنيين في الشهادة ، والميراث والدية ، فكذلك ألحقت الحقيقة بهذه الأحكام .

الثامن : أن الحقيقة تشبه العتق عن الولود ، فإنه رهين بمقيقته ، فالحقيقة فكاهة وتمتته ، وكان الأولى أن يعق عن الذكر بشائين ، وعن الأنثى بشاة ، كما أن عتق الأثنيين يقوم مقام عتق الذكر ، كما في جامع الترمذى وغيره .

عن أبي أمامة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما امرئ مسلم ، أعتق امرأ مسلماً كان فكاً كه من النار ، يجرى كل عضو منه ، عضواً منه ، وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كاتفا فكاً كه من النار ، يجرى كل عضو منهما ، عضواً منه . وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة كانت فكاً كه من النار ، يجرى كل عضو منها ، عضواً منها ، وهذا حديث صحيح انتهى باختصار من ص ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ .

ويجوز ذبحها قبل السابع ، قال في تحفة المولود في أحكام المولود : والظاهر ، أن التقيد بذلك ، أي بالسابع ، ونحوه استحباباً ، وإلا فلو ذبح عنه في الرابع أو الثامن أو العاشر ؛ وما بعده أجزاء ؛ والاعتبار بالذبح لايوم الطبخ والأكل ؛ ولا تجزى بدنة أو بقرة إلا كاملة ؛ فلا يجرى فيها شرك في دم لعدم وروده ؛ وينوى عقيقة لحديث : إنما الأعمال بالنيات .

ويسن حلق رأس صبي يوم السابع وتسميته ؛ لحديث سمرة بن جندب مرفوعاً : كل غلام رهينته بعقيقته تذبح يوم سابعه ويسمى ويحلق رأسه . رواه الأثرم وأبو داود . وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أمر بتسمية المولود يوم سابعه ؛ ووضع الأذى عنه ؛ والعق عنه . رواه الترمذي ؛ وقال : حديث حسن غريب .

قال ابن القيم : كانت التسمية حقيقة لها ؛ تعريف الشيء المسمى ؛ لأنه إذا وجد وهو مجهول الاسم ، لم يكن له ما يقع تعريفه به ؛ فجاز تعريفه يوم وجوده ، وجاز تأخير التعريف إلى ثلاثة أيام ، وجاز إلى يوم العقيقة عنه ، ويجوز قبل ذلك وبمده ، والأمر فيه واسع .

واتفقوا على أن التسمية للرجال والنساء فرض . حكاه ابن حزم وغيره . وفي قوله تعالى : (وإني سميتها مريم) دليل على جوازه يوم الولادة ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : ولد لي الليلة ولد ، سميته باسم أبي إبراهيم . متفق عليه .

ولهما عن أنس : أنه ذهب بأخيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ولدته أمه . فحنكه وسماه عبدالله . والتسمية للأب ، فلا يسمى غيره مع وجوده . قال ابن القيم : وهذا مما لا نزاع فيه بين الناس ، ولأنه يدعى يوم القيامة باسمه ؛ واسم أبيه .

ولا يعق المولود عن نفسه ، إذا كبر لأنها مشروعة في حق الأب ، فلا يقطعها غيره كأجنبي ، فإن عاق غير الأب ، والمولود عن نفسه بعد أن كبر ، لم يكره ، لعدم الدلائل عليها .

وقيل : يعق عن نفسه استحباباً ، إذا لم يعق عنه أبوه ، لأنها مشروعة عنه ، ولأنه مرتين بها . قال الشيخ : يعق عن اليتيم من ماله كالأضحية أولى لأنه مرتين بها بخلاف الأضحية ، وقال بعضهم : مشروعة ولو بعد موت المولود .

ص ٢٠ : تكام بوضوح عما يلي : ماذا يسن بعد حلق رأس ذكر ، الأذان والإقامة في أذن المولود ، التعنيك ، صفته ، حكمه إذا اجتمع عقيقة وأضحية ونوى بالأضحية عنهما ، وإذا ذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو تمثيل .

ج : يسن أن تصدق بزنة شعره فضة ، لما ورد عن أبي رافع أن حسن ابن علي رضي الله عنهما ، لما ولد أرادت أمه فاطمة رضي الله عنها أن تعق عنه بكبشين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تعق عنه ، ولكن احلق شعر رأسه ، فتصدق بوزنه من الورق . ثم ولد حسين رضي الله عنه فصنعت مثل ذلك ، رواه أحمد .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، عاق عن الحسن والحسين رضي الله عنهما كبشاً كبشاً . رواه أصحاب السنن . ولفظ الترمذي : عاق النبي صلى الله عليه وسلم ، عن الحسن بشاة ، وقال : يافاطمة احلق رأسه ، وتصدق بزنة شعره فضة ، فوزناه فكان وزنه درهماً أو بعض درهم .

وسن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى ، ذكرأ كان أو أنثى ، حين يولد ، وأن يقام في اليسرى ، لما ورد عن أبي رافع قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسين ، حين ولدته فاطمة بالصلاة . رواه أحمد ، وكذلك أبو داود والترمذى وصححه . وقال الحسن ، ولبيهقي عن ابن عباس ، أنه أذن في أذن الحسن بن علي يوم ولد ، وأقام في أذنه اليسرى ، وفيه ضعف .

وقال ابن القيم وغيره : من التأذين أن يكون أول ما يقرع سمع الإنسان كلمات الرب وعظمته ، والشهادة التي أول ما يدخل بها في الإسلام ، كما يلقن كلمة التوحيد عند خروجه من الدنيا . وغير مستنكر وصول التأذين إلى قلبه ، وتأثره به ، وهروب الشيطان من الأذان ، وأن تكون الدعوة إلى الله سابقة دعوة الشيطان وغير ذلك من الحكم ؟

وسن أن يحنك المولود بتمرة بأن تمضغ ، ويدلك بها داخل فمه ، ويفتح فمه حتى ينزل إلى جوفه منها شيء ، لما في الصحيحين ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، قال : ولد لى غلام ، فأتيت به النبي صلى الله عليه وسلم ، فسماه إبراهيم ، وحنكه بتمرة ، زاد البخارى ، ودعا بالبركة ودفنه إلى ، وكان أكبر ولد أبي موسى ، وروى أبو أسامة ، عن هشام بن عروة ، عن أسماء : أنها حملت بعبد الله ابن الزبير ، فولدت بقاء ، ثم أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوضعت في حجره ، فدعا بتمرة فمضغها ، ثم وضمها في فيه . قال النووي وغيره : اتفق العلماء على استحباب تحنك المولود عند ولادته بتمر ، فإن تعذر ، فما في معناه أو قريب منه من الحلو ، أو أن يكون الحنك من الصالحين ، وإذا اجتمع عتيقة وأضحية ، ونوى بالأضحية عنهما أجزأت عنهما .

قال ابن القيم رحمه الله في كتابه الودود في أحكام المولود : كما لو صلى ركعتين بنوى بهما تحمية المسجد وسنة المكتوبة ، أو صلى بعد الطواف فرضاً أو سنة مكتوبة ، وقع ما صلاه عنه وعن ركعتي الطواف ، وكذا لو ذبح المتمتع

والقارن شاة يوم النحر؛ أجزأ عن دم المتعة أو القران ، وعن الأضحية ، وفي مناه لو اجتمع هدى وأضحية ، فتجزى ذبيحة عنهما لحصول المقصود منهما بالذبح ، وهو معنى قول ابن القيم .

* * *

س ٢١ : تكلم عما يلي : لطح رأس الصبي بزعفران ، صفة العمل بمظنها ولحمها وأعضائها ، ما يعطى منها ، وهل بينها وبين الأضحية فرق ، وماذا يقول عند ذبحها ، واذكر شيئاً من فوائدها ، وماهى للفرعة ، وماهى المتيرة وماحكمها ، اذكر ما استحضره من دليل أو تطيل أو خلاف .

ج : يستحب أن يلطخ رأسه بالزعفران ، أو غيره من الخلق ، لما ورد عن بريدة الأسلمى ، قال : كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ، ونحلق رأسه ونلطنه بزعفران . رواه أبو داود . ولما روت عائشة رضى الله عنها قالت : كانوا في الجاهلية يحملون قطنة في دم العقبة ، ويحملونها على رأس المولود ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم ، أن يحملوا مكان الدم خلقاً .

قال ابن القيم في التحفة : وسن لهم أن يلطخوا الرأس بالزعفران الطيب الرائحة ، الحسن اللون ، بدلا عن الدم الخبيث الرائحة النجس العين . والزعفران من أطيب الطيب والطفه وأحسنه لوناً . وكان حلق رأسه إمطة الأذى عنه ، وإزالة للشعر الضعيف لينخلقه شعر أقوى وأمكن منه وأنفع للرأس مع ما فيه من التخفيف عن الصبي ، وفتح مسام الرأس ليخرج البخار منها يسر وسهولة ، وفي ذلك تقوية بصره وشمه وسمعه . انتهى .

ويستحب أن يفصلها أعضاء ولا يكسر عظمها ، لما روى عن عائشة رضى الله عنها ، أنها قالت : السنة شاتان مكافأتان عن الفلام ، وعن الجارية شاة تطبخ جدولا ، ولا يكسر لها عظم ويأكل ويطعم ويتصدق ، وذلك يوم السابع .

ويستحب أن يعطى القابلة نفذاً ، لما في مراسيل أبي داود . عن جعفر

ابن محمد ، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في العقيقة التي عتها فاطمة عن الحسن والحسين : « أن ابشوا إلى القابلة منها برجل » ، وكالاً كل والهدية والصدقة . روى ابن المنذر ، عطاء ، عن أبي كرز وأم كرز ، قالا : قالت امرأة من أهل عبد الرحمن بن أبي بكر : لما ولدت امرأة عبد الرحمن نحرنا جزوراً . فقالت عائشة : لا بل السنة شاتان مكافأتان يتصدق بهما عن الغلام ، وشاة عن الجارية تطبخ ولا يكسر لها عظم فتأكل كل ونطعم وتصدق ، يكون ذلك في السابع ، فإن لم يفعل في الرابع عشر ، فإن لم يفعل : ففي الحادي وعشرين .

قال ابن المنذر ، وقال الشافعي : العقيقة سنة واجبة ، ويتقى فيها من الميوب ما يتقى في الضحايا . انتهى .

ويجتنب في العقيقة ما يجتنب في الأضحية ، فلا تجزى فيها الموراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ونحوها ، ويباع جلدها ورأسها وسواقطها ، ويتصدق بثمنها ، بخلاف الأضحية ، لأن الأضحية أدخل منها في التعبد ، والذكر أفضل في العقيقة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين بكبش كبش .

وحكمها حكم الأضحية في الضمان إذا أتلقت ، والولد فيذبح مسماً ، والابن والصوف أو الشعر أو الوبر ، فتستحب الصدقة به ، والذكاة فلا يجزى إخراجها حية والركوب ، وما يجوز من الحيوان مما تقدم في الهدى والأضحية كاستحقاق استئمانها ، وأن أفضل ألوانها البياض لاشتراكها في تعلق الفقراء بهما .

ويقول عند ذبحها : بسم الله ، اللهم لك وإليك ، هذه عقيقة فلان بن فلان ، لحديث عائشة ، قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم : اذبحوا على اسمه فقولوا : بسم الله لك وإليك ، اللهم ، هذه عقيقة فلان . رواه ابن المنذر وقال : هذا حسن .

قال ابن القيم : ومن فوائدها أنه قربان يقرب به عن المولود في أول أوقات خروجه إلى الدنيا ، والمولود ينتفع بذلك غاية الانتفاع كما ينتفع بالدعاء ، وإحضاره

مواضع النسك والإحرام عنه ، وغير ذلك . . .

ومن فوائدها أنها تفك رهان المولود فإنه مرتين بعقيقته . قال الإمام أحمد :
مرتين عن الشفاعة لوالديه ، وقال عطاء بن أبي رباح : مرتين بعقيقته . قال :
يحرم شفاعته ولده . ومن فوائدها أنها فدية يفدى بها المولود كما فدى الله
سبحانه إسماعيل الذبيح بالكبش ، انتهى .

الفرعة هي ذبح أول ولد الناقة ، والعقيرة ذبيحة رجب ، لما روى أبو هريرة
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا فرع ولا عقيرة » متفق
عليه . وقيل : يكرهان . وهذا القول أرجح ، والله أعلم .

من النظم مما يتعلق بالعقيقة

عن ابن شاتين اعقن وعن ابنة بشاة لندب لا وجوب بأوكد
فإن لم تجد شاتين بالشاة فاجتز عن ابن وفرقها جـدولا تسدد
ولا تكسرن عظماً لها ثم حكمها كأضحية في كل حكم معدد
وفي سابع فاذبح ورابع عشرة متى فات ثم إحدى وعشرين فاقصد
وحذركه من تمر أوان ولادة وفي أذنيه بالأذنين غرد
وفي سابع يسمى ويخلق رأسه ومن ورق مقداره زنة جـد
ويسكره ختن الطفل في سابع على الأصح

وفي إحدى وعشرين جود
فإن فات آخره لوقت اشتداده وأسماءه حسن فعبد وحمد
وعن نفسك اعقق حين تكبر واقضها

قد فعل المختار ذا فيه فاقتد
وبيع جلود والسواظ جاز وقيمتها أعط الفقير بأجود
وليس بمسنون عتيرة مزجب ولا فرعة للبدن أول مولد

ص ٢٢ : تكلم بوضوح عما يلي ، أحب الأسماء إلى الله ، التسمية بأكثر من واحد ، ما يكره من الأسماء ، المحرم من الأسماء ، مالا يكره التسمية به ، تغيير الاسم القبيح ، الكنى والألقاب .

ج : تقدم أن التسمية للأب ، ويسن أن يحسن اسمه لقوله صلى الله عليه وسلم : إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم ، فأحسنوا أسماءكم . رواه أبو داود . وأحب الأسماء إلى الله : عبد الله ، وعبد الرحمن . لما ورد عن

ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أحب أسمائكم إلى الله ، عبد الله وعبد الرحمن . رواه مسلم في صحيحه . وعن جابر ، قال : ولد لرجل منا غلام ، فسماه القاسم فقلنا : لا تكنيك أبا القاسم ، ولا كرامة . فأخبر النبي عليه الصلاة والسلام ، فقال : سم ابنك عبد الرحمن . متفق عليه .

وكل ما أضيف إليه اسم من أسماء الله فحسن ، كعبد الرحمن ، وعبد الرحيم ، وعبد السلام ، وعبد القادر ، وعبد العظيم ، وعبد الحميد ، وعبد الحسن ، وعبد الرزاق ، وعبد الخالق ، وعبد السميع ، وعبد المهيمن ، وعبد المجيد .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بني عبد الله ، إن الله قد أحسن اسمكم . وكذا أسماء الأنبياء ، عليهم الصلاة والسلام ، كإبراهيم ، ونوح ، ومحمد ، وموسى ، وعيسى ، وسليمان وشبهها لحديث وهب الجشمي مرفوعاً : تسموا بأسماء الأنبياء ، الحديث رواه أحمد ، وحديث : تسموا باسمي ، ولا تكونوا بكينتي ، وتجوز التسمية بأكثر من واحد ، كما يوضع له اسم وكنية ولقب .

قال ابن القيم : وأما أسماء الرب تعالى ، وأسماء كتابه ، وأسماء رسوله ، فلما كانت نعوتاً دالة على المدح والثناء ، لم تكن من هذا الباب ، بل من باب تكثير الأسماء بجلالة المسمى وعظمته وفضله . قال تعالى : (والله الأسماء الحسنى) .

وفي الصحيحين من حديث جبير بن مطعم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لي خمسة أسماء أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحي الذي يمحو الله به الكفر ، وأنا الحائث الذي يحشر الناس على قدمي ، وأنا الباقب الذي ليس بعدي نبي ، انتهى ، والاختصار على اسم واحد أولى ، لقوله صلى الله عليه وسلم في أولاده . ويكره من الأسماء حرب ، ومرة ، وحزب ، ونافع ، ويسار ، وأفلح ، ونجيم ، وبركة ، ويعلى ، ومقبل ، ودافع ، ورياح ، والعاصي ، وشهاب ، والمضطجع ، ونبي ونحوها . وكذا ما فيه تركية كالنقي ، والزكي ، والأشرف ، والأفضل ، وبورة . قال القاضي : وكل ما فيه تفخيم وتعظيم . روى مسلم في صحيحه ، عن

سمرة بن جندب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تسمين غلامك يساراً ، ولا رباحاً ، ولا نجاحاً ولا أفلاح ، فإنك تقول : أثم هو ، فلا يكون ، وفي التحفة : وفي معنى هذا مبارك ، ومفلح ، وخير ، وسرور ، ونعمة وما أشبه ذلك ، فإن المعنى الذى ذكره له النبي صلى الله عليه وسلم التسمية بتلك الأربعة موجود فيها ، فإنه يقال : أعتدك سرور ، أعتدك نعمة ، فيقول : لا ، فتشتمز القلوب من ذلك ، وتقطير به ، وتدخل في باب المنطق المكروه .

وفي الحديث : أنه كره أن يقال خرج من عند برة مع أن فيه معنى آخر يقتضى النهى ، وهو تزكية النفس بأنه مبارك ، ومفلح .

وقد لا يكون كذلك ، كما رواه أبو داود في سننه . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تسمى برة . وقال : لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم . وفي سنن ابن ماجه ، عن أبي هريرة ، أن زينب كان اسمها برة فقيل تزكى نفسها فسمها النبي صلى الله عليه وسلم زينب . ومنها التسمية بأسماء الشياطين كخنزب ، والولهان ، والأعور ، والأجدع .

قال الشعبي عن مسروق : أقيت عمر بن الخطاب ، فقال من أنت ؟ قلت : مسروق بن الأجدع ، فقال عمر رضى الله عنه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الأجدع شيطان ، وفي سنن ابن ماجه ، وزیادات عبد الله فى مسند أبيه ، من حديث أبي بن كعب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : إن للوضوء شيطاناً يقال له الولهان ، فاتقوا وسواس الماء . وشكا إليه عثمان بن أبي العاصى ، من وسواسه فى الصلاة فقال : ذلك شيطان يقال له خنزب وذكر أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حميد بن عبد الرحمن ، عن هشام ، عن أبيه : أن رجلاً كان اسمه الحباب ، فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله ، وقال الحباب شيطان .

ومنها أسماء الفراعنة ؛ والجبابرة كفرعون وقارون وهامان والوليد ، قال عبد الرزاق في الجامع : أخبرنا معمر عن الزهري ، قال : أراد رجل أن يسمي ابنه الوليد ، فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : أنه سيكون رجل يقال له الوليد ، يعمل في أمتي يعمل فرعون في قومه . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يشتد عليه الاسم القبيح ، ويكرهه من الأشخاص والأماكن والقبائل والجبال ، حتى إنه مر في مسير له بين جبلين ، فقال : ما اسمهما ؟ فقيل : فاضح ومخز ، فعدل عنهما ، ولم يمر بينهما ! وكان عليه السلام شديد الاعتناء بذلك .

ومن تأمل السنة ، وجد معاني الأسماء مرتبطة بها حتى كأن معانيها مأخوذة منها ، وكأن الأسماء مشتقة من معانيها ، فتأمل قوله عليه الصلاة والسلام : أسلم سلمها الله ، وغفار غفر الله لها ، وعصية عصت الله . وقوله لما جاء سهيل بن عمرو يوم الصلح : سهل أمركم ، وقوله لبريدة لما سأله عن اسمه ، فقال بريد . قال : يا أبا بكر ، برد أمرنا ، ثم قال : ممن أنت ؟ قال من أسلم ، فقال : لأبي بكر سلمنا : ثم قال ممن قال : من سهم ، قال خرج سهمك ، ذكره أبو عمر في استذكاره . حتى أنه كان يعتبر ذلك في التأويل : فقال : رأيت كأننا في دار عقبة بن رافع ؛ فأتينا برطب من رطب بن طاب ، فأولت الماقبة لنا في الدنيا والرفعة لنا ؛ وأن ديننا قد طاب

وإذا أردت أن تعرف تأثير الأسماء في مسمياتها ، فتأمل حديث ابن المسيب عن أبيه ، عن جده ، قال : أتيت إلي النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما اسمك ؟ قلت : حزن ، فقال : أنت سهل ، فقال : لا غير اسمًا ممانيه أبي . قال ابن المسيب : فما زالت تلك الحزونة فينا بعد . رواه البخاري في صحيحه . والحزونة الغلظة ، ومنه أرض حزونة وأرض سهلة .

وتأمل ما رواه مالك في الموطأ ؛ عن يحيى بن سعيد : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال لرجل : ما اسمك ؟ قال جرة . قال : ابن من ؟ قال ابن

شهاب . قال ممن ؟ قال : من الحرقة . قال : أين مسكنك ؟ قال : بحرة النار . قال : بأيتها ؟ قال : بذات لظى ، قال عمر : أدرك أهلك فقد هلكوا واحترقوا . فكان كما قال عمر . انتهى .

ويحرم التسمية بملك الأملاك ، وسلطان السلاطين ، وشاهنشاه ، فقد ثبت في الصحيحين ؛ من حديث أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : إن أخنع اسم عند الله رجل يسمى ملك الأملاك ، وفي رواية أخنى بدل أخنع . وفي رواية لمسلم : أغىظ رجل عند الله يوم القيامة ، وأخبثه رجل ، كان يسمى ملك الأملاك . لا ملك إلا الله . ومعنى أخنع وأخنى أوضع . وقال ابن القيم رحمه الله : وفي معنى ذلك كراهية التسمية بقاضى القضاة ، وحاكم الحكام ، فإن حاكم الحكام في الحقيقة هو الله وقد كان جماعة من أهل الدين يتورعون عن إطلاق لفظ قاضى القضاة وحاكم الحكام ، قياساً على ما يفيضه الله ورسوله من التسمية بملك الأملاك . وهذا محض القياس .

قال : وكذلك تحرم التسمية بسيد الناس ، وسيد الكل ، كما يحرم بسيد ولد آدم . فإن هذا ليس لأحد إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وحده ، فهو سيد ولد آدم . فلا يحل لأحد أن يطلق على غيره ذلك ، انتهى .

ويحرم التسمية بما لا يليق إلا بالله كقدوس ، والبر ، وخالق ، ورحمان ، لأن معنى ذلك لا يليق بغير الله تعالى .

وقال ابن القيم : ومما يمنع تسمية الإنسان به ، أسماء الرب تبارك وتعالى ، فلا يجوز التسمية بالأحد ، والصمد ، ولا بالخالق ، ولا بالرازق ، وكذلك سائر الأسماء المختصة بالرب تبارك وتعالى . ولا تجوز تسمية الملوك بالقاهر ، والظاهر ، كما لا يجوز تسميتهم بالجبار ، والمتكبر ، والأول ، والآخر ، والباطن ، وعلام الغيوب . انتهى . عن أبي شريح ، إنه كان يكنى أبا الحكم ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله هو الحكم وإليه الحكم ، فقال : إن قومي إذا اختلفوا

في شيء أتوني فحكمت فرضي كلا الفريقين » فقال : ما أحسن هذا ، فمالك من الولد ؟ قلت : شريح ومسلم وعبد الله ، قال فمن أكبرهم ؟ قلت شريح . قل : فأنت أبو شريح . رواه أبو داود وغيره .

قال ابن حزم : اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله كعبد العزى ، وعبد عمرو ، وعبد علي ، وعبد السكبة ، ومثله عبد النبي ، وعبد الحسين ، وعبد المسيح قال ابن القيم : وقوله صلى الله عليه وسلم أنا ابن عبد المطلب ، فليس من باب إنشاء التسمية بل من باب الإخبار بالاسم الذي عرف به المسمى ، والإخبار بمثل ذلك على وجه تعريف المسمى لا يحرم ، فباب الإخبار أوسع من باب الإنشاء . قال رحمه الله : وأما الأسماء التي تطلق عليه وعلى غيره كالسميع والبصير ، والرؤوف ، والرحيم ، فيجوز أن يخبر بمعانيها عن المخلوق ، ولا يجوز أن يتسمى بها على الإطلاق ، بحيث ، يطلق عليه ، كما يطلق على الرب تعالى .

قال ومما يمنع منه التسمية بأسماء القرآن وسوره ، مثل : طه ، ويس ، وحم . وقد نص مالك على كراهة التسمية بياسين ، ذكر السهيلي . وأما ما ذكره العوام : أن يس وطه من أسماء النبي عليه الصلاة والسلام ، فغير صحيح ، ولا حسن ، ولا مرسل ، ولا أثر عن صحابي . وإنما هذه الحروف مثل : ألم وحم وآل ونحوها ، انتهى .

ويحرم أن يقال لمنافق أو كافر : ياسيدى . ويستحب تغيير الاسم القبيح . لما ورد عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ، غير اسم عاصية وقال : أنت جميلة .

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة : أن زيب كان اسمها برة ، فقيل تركي نفسها ، فسميها رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب . وفي سنن أبي داود ، من حديث ابن المسيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما اسمك ؟ قال : حزن . قال : أنت سهل ، قال : لا ، السهل

يوطأ ويمتنهن . قال سميد : فظننت أنه سيصدينا بعده حزونه .

وروى أبو داود في سننه ، عن أسامة بن أخدرى : أن رجلا كان يقال له أصرم . كان في النفر الذين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال ما اسمك ؟ قال : أصرم . قال : بل أنت زرعة . قال أبو داود : وغير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اسم العاص ، وعزيز ، وعقلة ، وشيطان ، والحكم ، وغراب ، وشهاب ، وحباب ، فسماء هاشمًا ، وسمى حرباً سلمًا ، وسمى المضطجع المنبث ، وأرضًا يقال لها عفرة : خضرة ، وشعب الضلالة ، سماء شعب الهدى ، وبنو الزنية سمام بنو الرشدة ، وسمى بنو مغوية : بنو رشدة . قال أبو داود : تركت أسانيدها للاختصار ، وغير النبي صلى الله عليه وسلم اسم المدينة ، وكان يثرب فسمها طيبة ، كما في الصحيحين عن أبي حميد . قال : أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك حتى أشرفنا على المدينة ، فقال : هذه طيبة . ولا بأس ، بالكفى كأبي فلان وأبي فلانة ، وأم فلان وأم فلانة . وتباح تسمية الصغير ، في الصحيحين من حديث أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقًا ، وكان لي أخ يقال له : أبو عمير ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا جاء يقول له يا أبا عمير ما فعل النغير ، وكان أنس يكنى قبل أن يولد له ، بأبي حمزة ، وأبو هريرة كان يكنى بذلك ولم يكن له ولد إذ ذاك . وأذن النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة أن تكنى بأم عبد الله ، وهو عبد الله ابن الزبير ، وهو ابن أختها أسماء بنت أبي بكر ، هذا هو الصحيح لا الحديث الذي روى أنها سقطت من النبي صلى الله عليه وسلم سقطا فسماه عبد الله وكنها به ، فإنه حديث لا يصح ، قاله في التحفة . وقال : ويجوز تسمية للرجل الذي له أولاد بنير أولاده . ولم يكن لأبي بكر ابن اسمه بكر ، ولا لعمر ابن اسمه حفص ، ولا لأبي ذر ابن اسمه ذر ، ولا لخالد ابن الوليد ابن اسمه

سليمان . وكان يكنى أبا سليمان . والكنية نوع تكثير وتفخيم للمكنى وإكرام له ، كما قال الشاعر :

أكنيه حين أناديه لأكرمه . لا ألقبه بالسوءة اللقب

وفي الإقناع وشرحه : ولا ينكر التكنى بأبي القاسم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم . وصوبه في تصحيح الفروع . قال : وقد وقع فعل ذلك من الأعيان ، ورضاهم به يدل على الإباحة . وقال في الهدى : والصواب أن التكنى بكنيته ممنوع ، والمنع في حياته أشد ، والجمع بينهما ممنوع منه . اهـ . فظاهره التحريم ، ويؤيده حديث : « لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي » اهـ ، ومن لقب بما يصدقه فخله جاز .

ويحرم من الألقاب ما لم يقع على مخرج صحيح لأنه كذب ، ولا بأس بترخيم الإسم المنادى كقوله صلى الله عليه وسلم لزوجته الصديقة بنت الصديق : « يا عائش » بحذف التاء ، وكقوله صلى الله عليه وسلم لبنته فاطمة الزهراء : يا فاطم . ولا بأس بتصغير الإسم مع عدم أذى بذلك ، كتصغير أنس إلى أنيس ، إذ قد يراد بالتصغير التعميم والتعجيب . ولا يقل سيد لرفيقه يا عبدى ، ولا لأمته يا أمتى . وفي الحديث الصحيح : ولا يقل أحدكم عبدى وأمتى . والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

كتاب الجهاد

س ٢٣ : تسكلم عن فضل الجهاد وحكمه وتعريفه ، ولماذا ختم به العبادات ؟
واذكر ما تستحضره من الأدلة .

ج : الجهاد مشتق من الجهد وهو المشقة ، يقال : أجهد دابته إذ حمل عليها
في السير فوق طاقتها . وقيل وهو المبالغة واستفراغ ما في الوسع . يقال جهد
في كذا أي جد فيه وبألف . ويقال : اجهد جهدك في الأمر أي ابلغ غايةك .
قال تعالى : (جاهدوا في الله حق جهاده) (وأقسموا بالله جهد أيمانهم) أي
بالنوا في الدين ، واجتهدوا فيها . وفي الشرع بذل الجهد في قتال الكفار .

وختم به العبادات لأنه أفضل تطوع البدن ، وعده بعضهم ركناً سادساً
لدين الإسلام ، فلذا أورده بعد الأركان الخمسة ، وهو ذروة سنام الإسلام ،
وموجب الهداية وحقيقة الإخلاص والزهد في الدنيا ، ومنازل أهله أعلى المنازل
في الجنة ، كما لهم الرفعة في الدنيا فهم الأعلى في الآخرة .

قال تعالى : (إِنْ اللَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمْ
جَنَّةٌ ، يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعِنْدَ اللَّهِ حَقُّهُ فِي التَّوْرَةِ
وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ ، وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبِشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ
بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) . وقال : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ
تُنَجِّيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ)
لَايَةٌ . وقال : (إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ
رَحْمَةَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) وقال تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

أموالنا بل أحياء عند ربهم يرزقون ؛ فرحين بما آتاهم الله من فضله) الآيات :
وقال عز من قائل : (الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم
أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون . يبشرهم ربهم برحمة منه) الآية . وروى
البخارى ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم أي الأعمال أفضل ؟ قال : إيمان بالله ورسوله . قيل ثم ماذا ؟ قال : الجهاد
في سبيل الله ، قيل : ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور . فجعل الجهاد أفضل من الحج ،
ولهما عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله أي الأعمال أفضل ؟
قال : الإيمان بالله ورسوله . قيل : ثم ماذا ؟ قال الجهاد في سبيله ، وعن أنس رضي
الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لعدوة أو روحة في سبيل الله
خير من الدنيا وما فيها ، رواه البخارى ومسلم ، ولهما أيضاً عن أبي سعيد
الخدري ، رضي الله عنه قال : أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
يا رسول الله ، أي الناس أفضل ؟ قال : مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله ،
وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
تضمن الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بي وجهاد في سبيلي وتصديق
برسلي فهو على ضامن أن أدخله الجنة ، أو أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه
ثالثاً ما نال من أجر أو غنيمة ، والذي نفسي بيده ما من كلم يكلم في سبيل
الله إلا جاء يوم القيامة كهيئة يوم يكلم ، لونه لون دم ، وريحه ريح مسك ،
والذي نفسي محمد بيده ، لولا أن أشق على المسلمين ما قعدت خلف سرية تغزو
في سبيل الله أبداً ولكن لا أجد سعة فأحمانهم ، ولا يجدون سعة ويشق عليهم
أن يتخلفوا عني ، والذي نفسي محمد بيده لوددت أن أغزو في سبيل الله فأقتل ،
ثم أغزو فأقتل ، رواه مسلم . وعن معاذ رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : من قاتل فوق ناقة وجبت له الجنة ، ومن جرح جرحاً في سبيل الله
تعالى أو نكسب نكبة فإنها تحيى يوم القيامة كأغزر ما كانت ، لونها الزعفران

حوريجها المسك ، رواه أبو داود والترمذي ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال :
مر رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بشعب فيه عينة من ماء عذبة ،
فأعجبته فقال : لو اعتزلت الناس وأقمت في هذا الشعب ، ولن أفعل حتى أستاذن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا تفعل فإن مقام أحدكم في سبيل الله
أفضل من مقامه في بيته سبعين عاماً ، ألا تحبون أن يغفر الله لكم ويدخلكم
الجنة ، اغزوا في سبيل الله ، من قاتل في سبيل الله ، فواق ناقة وجبت له الجنة
رواه الترمذي . وعن مما ذكره رضي الله عنه قال : قيل يا رسول الله ، ما يعدل
الجهاد في سبيل الله ؟ قال . لا تستطيعونه . فأعاده عليه مرتين أو ثلاثاً كل
ذلك ، وهو يقول لا تستطيعونه ، ثم قال . مثل المجاهد في سبيل الله ، كمثل
القائم القانت بآيات الله ، لا يفتر من صلاة ، ولا صيام ، حتى يرجع المجاهد في
سبيل الله ، وعنه صلى الله عليه وسلم قال : أن في الجنة مائة درجة ، أعدّها الله للمجاهدين
في سبيل الله ، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض ، رواه البخاري . وعن
أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام :
إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف . وعن عبد الرحمن بن جبير رضي الله
عنه قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : ما أغبرت قدما عبد في سبيل الله
فتمسه النار .

ووحكه فرض ، لقوله تعالى : (كتب عليكم القتال وهو كره لكم) وقوله تعالى :
(وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله) وقوله تعالى : (انفروا خفافاً
وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله) . وقال تعالى : (إلا تنفروا
يعذبكم الله عذاباً أليماً) .

وهو فرض على الكفاية إذا قام به من يكفي سقط عن الباقي لقوله تعالى :
(لا يستوى القاعدون من المؤمنين ، غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله
بأموالهم وأنفسهم ، فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة ،

وكلا وعد الله الحسنى) . ولو كان فرضاً على الجميع ما وعد تاركه الحسنى . وقال تعالى : (وما كان للمؤمنون لينفروا كافة) : ولأن النبي عليه الصلاة والسلام كان يبعث السرايا ، ويقيم هو وأصحابه ، ولأنه لو فرض على الأعيان لاشتغل الناس به عن العماره ، وطلب المعاش والعلم فيؤدى إلى خراب الأرض ، وهلاك الخلق ، وتأتى المواضع التى يكون فيها الجهاد فرض إن شاء الله .

* * *

ص ٢٤ : مامعنى الكفاية فى الجهاد ، ما حكمه فى حق غيرهم ؟ وهل هنا عبارة توضح فرض الكفاية ؟ واذكر لذلك بعض الأمثلة .

ج : معنى الكفاية فى الجهاد ، أن ينهض قوم يكفون فى قتالهم ، إما أن يكون جنداً لهم دواوين من أجل ذلك ، أو يكونوا أعدوا أنفسهم له تبرعاً ، بحيث إذا قصد المدو حصلت المنعة بهم ، ويكون فى التفور من يدفع عنها . ويبعث فى كل سنة جيشاً يغيرون على العدو فى بلادهم .

ويسن الجهاد فى حق غير الكافرين بتأكيد ، لحديث أبى داود عن أنس مرفوعاً : ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن قال لا إله إلا الله ، لا نكفره بذنوب ، ولا نخرجه عن الإسلام بعمل ، والجهاد ماض منذ بعثنى الله ، حتى يقاتل آخر أمتى الدجال ، لا يبطله جور جائر ، ولا عدل عادل ، والإيمان بالأقدار . رواه أبو داود .

وفرض الكفاية هو ما قصد حصوله من غير شخص معين ، فإن لم يوجد إلا واحداً تعين عليه كرد السلام ، والصلاة على الجنائز من المسلمين .

ومن ذلك الصنائع المباحة المحتاج إليها لمصالح الناس غالباً الدينية والدنيوية ، البدنية والمالية ، كالزراع والغرس ونحوهما ، لأن أمر المعاد والمعاش ، لا ينتظم إلا بذلك ، فإذا أقام بذلك أهله بنية التقرب ، كان طاعة ، وإلا فلا .

ومن ذلك إقامة الدعوة إلى دين الإسلام ودفع الشبه بالحجة ، والسيوف لمن عاند لقوله تعالى : (وجادلهم بالتى هى أحسن) .

ومن ذلك سد البثوق وحفر الأنهار والآبار وتنظيفها ، وعمل القناطر والجسور والأسوار وإصلاحها ، وإصلاح الطرق والمساجد لعموم حاجة الناس إلى ذلك .

ومن ذلك الفتوى ، وتعليم الكتاب والسنة ، وسائر علوم الشريعة ، كالفقه وأصوله ، والتفسير والفرائض وما يتعلق به من حساب ونحو ، ولغة وتصريف وقرءات ، وعكس العلوم الشرعية علوم محرمة أو مكروهة .

م ٢٥ : تسكلم بوضوح عن شروط وجوب الجهاد ، واذكر ما استحضره من دليل أو تعليل ، واذكر ما استحضره ممن لا يجب عليه .

ج : بشرط خمسة : أحدها التكليف ، فلا يجب على صبي ولا على مجنون ، لما روى على كرم الله وجهه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق وروى عروة بن الزبير قال : رد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر نقرأ من أصحابه استصفرهم . منهم عبد الله بن عمر ، وهو يومئذ ابن أربع عشرة سنة ، وأسامة بن زيد ، والبراء بن عازب ، وزيد بن ثابت ، وزيد بن أرقم ، وعرابة ابن أوس ، ورجل من بني حارثة ، فجعلهم حرساً للذراري والنساء .

الثاني : السلامة من الضرر ، لقوله تعالى : (غير أولى الضرر) وهو المسمى والعرج ، والمرض والضعف ، لقوله تعالى : (ليس على الأعشى حرج ولا على الأعرج حرج ، ولا على المريض حرج) ، وقوله تعالى : (ليس على الضعفاء ، ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج) .

ولأن هذه الأعذار تمنع من الجهاد ، ومن في بصره سوء أو شيء يمنعه من رؤية عدوه ، وما يتقيه من السلاح لم يلزمه الجهاد ، لأنه في معنى المعنى في عدم إمكان القتال ، وإن لم يمنعه من ذلك لم يسقط عنه فرضه .

ويجب على الأعشى الذى يبصر فى النهار دون الليل ، وعلى الأعور لأنها
 يتمكنان من القتال . ولا يجب على أقطع اليد أو الرجل ، لأنه إذا سقط عن
 الأعرج ، فلاقطع أولى ، ولأنه يحتاج إلى الرجلين فى المشى ، واليدين ليتقى بأحدهما
 ويضرب بالأخرى .

وكذا لايلزم الأشل ، ولأن قطع منه ما يذهب بذهابه نفع اليد أو الرجل ،
 لأنه ليس بصحيح

الثالث : الحرية : فلا يجب على العبد لقوله تعالى : (ولاعلى الذين لا يجدون
 ما ينفقون حرج) . والعبد لا يجد ما ينفق ، ولأنه عبادة تشلق بقطع مسافة ، فكم
 يجب على العبد ؟ ولما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يبايع الحر على الإسلام
 والجهاد ، ويبايع العبد على الإسلام لا الجهاد .

الرابع : الذكورية ، فلا يجب على المرأة ، لما روى عن عائشة أنها قالت :
 قلت يا رسول الله : على النساء جهاد ؟ قال : نعم عليهن جهاد لا قتال فيه ، الحج
 والعمرة . رواه أحمد وابن ماجه . واللفظ له إسناده صحيح وأهله فى الصحيح ،
 ولأن الجهاد هو القتال ، والمرأة ليست من أهله ، لضعفها وخورها ، ولهذا لما
 رأى بعض الشعراء امرأة مقتولة ، قال الشاعر :

إن من أكبر الكبائر عندى قتل بيضاء حرة عطبول
 كتب للمقتل والقتال علينا وعلى الفانيات جر الذبول
 ولا يجب الجهاد على الخنثى المشكل ، لأنه يجوز أن يكون امرأة ، فلا يجب
 بالشك .

الخامس : الاستطاعة ، لأن غير المستطيع عاجز ، والمعجز ينفى الوجوب ،
 والمستطيع هو الصحيح الواجد بملك ، أو بذل إمام ما يكفيه ، ويكفى أهله فى
 غيبته ، لقوله تعالى : (ولاعلى الذين لا يجدون ما ينفقون حرج) الآية . وفى
 الكافى : الاستطاعة وجدان الزاد والسلاح وآلة القتال انتهى .

وأن يجد مع بعد محل جهاد مسافة قصر فأكثر من بلده ما يحمله لقوله تعالى: (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه) ولا تعتبر الراحة مع قرب المسافة . ويعتبر أن يكون ذلك فاضلاً عن قضاء دينه ، وأجرة حركته وحوائجه كالخج .

قال الشيخ : الأمر بالجهاد منه ما يكون بالقلب ، والدعوة والحجة ، والبيان والرأى والتدبير والبدن ، فيجب بقاية ما يمكنه .



س ٢٦ : ما أقل ما يفعل من الجهاد في العام الواحد ؟ وما هي المواضع التي يتعين فيها الجهاد ؟ وتكلم عما إذا دعت الحاجة لتأخير القتال .

ج : أقل ما يفعل الجهاد مرة في كل عام مع القدرة عليه ، لأن الجزية تجب على أهل الذمة في كل عام مرة ، وهي بدل النصر ، فكذلك مبدؤها وهو الجهاد . إلا لعذر ، بأن دعت الحاجة إلى تأخيره ؛ ولضعف المسلمين من عدد أو عدة ، أو مانع في الطريق من قلة علف ، أو قلة ماء في الطريق ، أو انتظار مدد يستعين به الإمام ونحو هذا ، فيجوز تركه بهدنة ، وبغيرها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صالح قريشاً عشر سنين ، وأخر قتالهم حتى تصووا العهد ، وأخر قتال قبائل العرب بغير هدنة . فإن دعت الحاجة إليه أكثر من مرة في عام فعمل لأنه فرض كفاية ، فوجب منه ما تدعو الحاجة إليه .

ويتعين الجهاد إذا حضر صف القتال لقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا) وقوله تعالى : (إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار) .

وإذا حصر هو أو حصر بلده عدو تعين عليه إن لم يكن عذر للآيتين .
ويتعين عليه إذا احتيج إليه في القتال ؛ أو استغفره الإمام أو نائبه ؛ ولم

يكن له عذر ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : وإذا استغفرتم فانفروا . متفق عليه .

• • •

ص ٢٧ : تكلم بوضوح عن قتال من تقبل منهم الجزية ، ومن لا تقبل منهم
واذكر ماتسحضره من الأدلة الدالة على أنه يجب قتال الكفار
ابتداء ودفاعاً ، والأحاديث المؤيدة لها ، وبما استدل من قال : إنهم
لا يقاتلون إلا دفاعاً فقط ، واذكر ماتسحضره من أقوال العلماء حول
هذه المسألة .

ج : يقاتل من تقبل منهم الجزية ، وهم أهل الكتاب والمجوس حتى يسلموا
أو يبذلوا الجزية بشرطه . لقوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم
الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين
أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) . ويقاتل من لا تقبل
منهم الجزية حتى يسلموا .

وإليك الأدلة الدالة على أن الكفار يجب قتالهم ، ابتداء ودفاعاً ، والأحاديث
المؤيدة لها . قال الله تعالى : (وقاتلهم حتى لا تكون فتنة) . قال البغوي رحمه
الله : وقاتلهم يعني المشركين ، حتى لا تكون فتنة أى شرك ، يعني قاتلهم حتى
يسلموا ، فلا يقبل من الوثني إلا الإسلام ، فإن أئى قتل ، ويكون الدين أى الطاعة
والعبادة لله وحده ، فلا يعبد شيء دونه اه . وقال تعالى : (وقاتلهم حتى لا تكون
فتنة ، ويكون الدين كله لله) .

قال الضحاك عن ابن عباس : وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ، يعني لا يكون
شرك ، وكذا قال أبو العالية ومجاهد والحسن وقتادة وغيرهم . وقال تعالى :
(فإذا انسلك الأشر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ، وخذوهم
واحصروهم واقصدوا لهم كل مرصد) .

قال ابن كثير رحمه الله : لا تكفوا بمجرد وجدانكم لهم ، بل اقصدوهم
بالحصار فى معاقلم وحصونهم ، والرصد فى طرقهم ومسالكهم ، حتى تضيقوا

عليهم الواسع ، وتضطروهم إلى القتل أو الإسلام ، ولهذا اعتمد الصديق رضي الله عنه ، في قتال مانعي الزكاة على هذه الآية الكريمة وأمثالها . وقال تعالى : (فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون) . وقال : (يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم) الآية .

قال ابن كثير : أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم بجهاد الكفار والمنافقين ، والغلظة عليهم ، إلى أن قال : وقد تقدم عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنه قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربعة أسياف ، سيف للمشركين (فإذا انسأخ الأشر الحرم ، فاقتلوا المشركين) . وسيف لكفار أهل الكتاب ، (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يحرّمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) . وسيف للمنافقين ، (جاهد الكفار والمنافقين) . وسيف للبغاة ، (فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) . ١ هـ . وقال تعالى : (الر ، كتاب أنزلناه إليك لنخرج الناس من الظلمات إلى النور) .

قال في فتح القدير على الآية : لتخرجهم من ظلمات الكفر والجهل والضلالة إلى نور الإيمان والعلم والهداية . جعل الكفر بمنزلة الظلمات ، والإيمان بمنزلة النور على طريق الاستعارة ، واللام في لتخرج للعرض والغاية ، وقال تعالى : (كتب عليكم القتال وهو كره لكم) . وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ، وليجعدوا فيكم غلظة) .

قال ابن كثير على هذه الآية : أمر الله تعالى المؤمنين أن يقاتلوا الكفار أولاً فأولاً ، الأقرب ، فالأقرب إلى حوزة الإسلام ، ولهذا بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتال المشركين في جزيرة العرب ، فلما فرغ منهم وفتح الله عليه مكة والمدينة والطائف واليمن واليمامة ، وهجر وخيبر وحضرموت ، وغير

ذلك من أقاليم جزيرة العرب ، ودخل الناس من سائر أحياء العرب في دين الله أفواجا ، شرع في قتال أهل الكتاب ، فتجهز لغزو الروم الذين هم أقرب الناس إلى جزيرة العرب ، وأدلى الناس بالدعوة إلى الإسلام لأنهم أهل كتاب فباع تبوك ثم رجع لأجل جهد الناس ، وجذب البلاد وضيق الحال ، وذلك سنة ٩ من هجرته عليه السلام .

ثم اشتغل في السنة العاشرة بحجة الوداع ، ثم عاجلته المنية صلوات الله وسلامه عليه ، بعد حجته بأحد وثمانين يوماً ، فاختره الله لما عنده .

وقام بالأمر بعده ، وزيره وصديقه وخليفته ، أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، إلى أن قال : ثم شرع في تجهيز الجيوش الإسلامية إلى الروم عبدة الصليان ، وإلى الفرس عبدة النيران ، ففتح الله ببركة سفارته البلاد . وأرغم أنف كسرى وقيصر ومن أطاعهما من العباد ، وأنفق كنوزها في سبيل الله ، كما أخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان تمام الأمر على يدي وصيه من بعده ، وولي عهده الفاروق الأواب شهيد الحراب عمر بن الخطاب . فأرغم الله به أنوف الكفرة الملحدين ، وقمع الطغاة والمناققين ، واستولى على الممالك شرقاً وغرباً .

ثم لما مات شهيداً ، وقد عاش حميداً أجمع الصحابة من المهاجرين والأنصار ، على خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان شهيد الدار ، فكسا الإسلام حلة رياسة سابغة ، وأمدت في سائر الأقاليم على رقاب العباد حجة الله البالغة ، فظهر الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها ، وعلت كلمة الله وظهر دينه ، وبلغت الملة الحنيفية ، من أعداء الله غاية مآربها . وكما علوا أمة انتقلوا إلى من بعدهم ، ثم الذين يلونهم من العتاة الفجار امثالاً ، لقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار) ، وقوله تعالى : (وليجدوا فيكم غلظة) . إلى أن قال :

وفي الحديث : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أنا الضحوك القتال
يعنى أنه ضحوك في وجه وليه ، قتال لهامة عدوه ، انتهى . ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .
وقال تعالى : (وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة) ، وقال تعالى :
(انفروا خفافاً وثقالاً ، وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ، ذلكم خير
لكم إن كنتم تعلمون) ، وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم
انفروا في سبيل الله انناقلتم إلى الأرض) الآية ، وقال تعالى : (إلا تنفروا يعذبكم
عذاباً أليماً) . وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ، خذوا حذركم فانفروا ثبات
أو انفروا جميعاً) أى انهضوا لقتال العدو جماعات متفرقات ، أو جميعاً جيشاً
واحداً . وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة
وجاهدوا في سبيله لعلكم تفلحون) وقال تعالى : (يا أيها النبي حرّض المؤمنين
على القتال) وقال تعالى : (وجاهدوا في الله حق جهاده) . وأما الأدلة من السنة
فأكثر من أن تحصر ، فتذكر طرفاً منها :

فعن ابن عمر رضى الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ،
ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم ،
إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله تعالى : رواه البخارى ومسلم .

وعن سليمان بن بريدة . عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا أمر أميراً على جيش أو سرية ، أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من
المسلمين خيراً . ثم قال : اغزوا باسم الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ،
اغزوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً ، وإذا لقيت عدوك من المشركين
فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال ، فأيتمن ما أجارك فاقبل منهم وكف عنهم :
ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول من

حارم إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلمهم ما للمهاجرين ،
وعليهم ما على المهاجرين ، فإن أبوا أن يتحولوا منها ، فأخبرهم أنهم يكونون
كأعراب المسلمين ، يجري عليهم الذي يجري على المسلمين ، ولا يكون لهم في
النيء والغنيمة شيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن هم أبوا فسلهم الجزية ،
فإن أجابوك ، فاقبل منهم وكف عنهم ، وإن أبوا فاستعن بالله عليهم وقاتلهم .
الحديث رواه أحمد ومسلم .

وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان إذا غزا بنا قوما لم يكن يغزو
بنا حتى يصبح ، فإن سمع أذاناً كف عنهم ، وإن لم يسمع أذاناً أغار عليهم ،
الحديث متفق عليه . وعنه رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسول
الله وأن يستقبلوا قبلتنا ، وأن يأكلوا ذبيحتنا ، وأن يصلوا صلاتنا ، فإذا فعلوا
ذلك حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها ، لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما على
للمسلمين ، رواه أصحاب السنن ، وفي الحديث الذي أخرجه مسلم عن عياض بن
حمار الجاشعي : وقاتل بمن أطاعك من عساك .

وعن سلمة بن الأكوع قال : غزونا مع أبي بكر زمن النبي صلى الله عليه وسلم
فبيتناهم ، وكان شعارنا تلك الليلة أمت أمت . رواه أبو داود ، وروى ابن عمر
رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : بعثت بين يدي الساعة
بالسيف حتى يعبد الله وحده ، ولا يشرك به شيء ، وجعل الصغار والنذل على
من خالف أمرى .

وعن ابن عوف قال : كتبت إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال ،
فكتب إلى ، إنما كان ذلك في أول الإسلام ، وقد أغار رسول الله صلى الله عليه
وسلم على بني المصطلق ، وهم غارون وأنعامهم تسقى على الماء ، فقتل مقاتلتهم .

وسبى ذراريهم ، وأصاب يومئذ جويرة بنت الحارث . حدثني به عبد الله بن عمر ، وكان في ذلك الجيش . متفق عليه .

وعن صفوان بن عسال قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فقال : سيروا باسم الله قاتلوا من كفر بالله ، ولا تمثلوا ولا تفدروا ولا تقتلوا وليداً : رواه أحمد وابن ماجه ، وعن الصمصم بن جثامة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون ، فيصاب من نساءهم وذريتهم ، قال : هم منهم . رواه الجماعة إلا النسائي ، وعن أبي أيوب قال : إنما نزلت فينا معشر الأنصار ، لما نصر الله نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأظهر الإسلام قلنا : هلم نقيم في أموالنا ونصلحها ، فأنزل الله تعالى : (وأنفقوا في سبيل الله ، ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) فالإلقاء بأيدينا إلى التهلكة ، أن نقيم في أموالنا ونصلحها وندع الجهاد ، رواه أبو داود .

وعن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن قال لا إله إلا الله ، ولا تكفره بذنوب ، ولا تخرجه من الإسلام بعمل ، والجهاد ماض منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال ، لا يبطله جور جائر ، ولا عدل عادل ، والإيمان بالأفئدة . رواه أبو داود .

وعن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيوشه قال : اخرجوا باسم الله ، تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله ، لا تفدروا ، ولا تغلوا ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا الولدان ، ولا أصحاب الصوامع ، رواه أحمد . وعن عصام المزني قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا بعث السرية يقول : إذا رأيتم مسجداً أو سمعتم منادياً فلا تقتلوا أحداً . رواه الخمسة إلا النسائي . وعن حمزة بن جندب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم أي صبيانهم . رواه الترمذي وأبو داود .

وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده

لولا أن رجلا لا تطيب أنفسهم أن يتخلفوا عني ، ولا أجد ما أجههم عليه ؛
ما تخلفت عن سرية تغزو في سبيل الله . والذي نفسي بيده لو ددت أن أقتل في
سبيل الله ، ثم أحيأ ثم أقتل ، ثم أحيأ ثم أقتل ، ثم أحيأ ثم أقتل ، متفق عليه .
وعن عبادة بن الصامت ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفل في البداة الربيع ،
وفي الرجعة الثالث . رواه أحمد وابن ماجه والترمذي . وفي رواية : كان إذا
أغار في أرض العدو نفل الربيع ، وإذا أقبل راجعاً وكل الناس نفل الثالث .
الحديث رواه أحمد .

وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : جاهدوا
المشركين بأموالكم وأنفسكم وأيديكم وألسنتكم . رواه أحمد وأبو داود ، وعن
عمران بن حصين قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تزال طائفة من
أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأم حتى يقاتل آخرهم الدجال . رواه
أبو داود . وعن سهل بن سعد ، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر ، قال :
أين علي ؟ ف قيل يشتكي عينيه ؛ فأمر فدعاه له ، فبصق في عينيه ، فبرئ مكانه حتى
كان لم يكن به شيء ، فقال : فقاتلهم حتى يكوئوا مثلنا ، فقال : على رسلك حتى
تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام ، وأخبرهم بما يحب عليهم . الحديث متفق عليه .

عن أبي موسى قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : الرجل
يقاتل للمغنم ، والرجل يقاتل للذكر ، والرجل يقاتل ليرى مكانه ، فمن في
سبيل الله ؟ قال : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، فهو في سبيل الله ، متفق
عليه ، وفي رواية : والرجل يقاتل حمية ، وفي رواية : والرجل يقاتل غضباً .

وعن أنس بن مالك ، رضي الله عنه ، أنه قال : كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يدخل على أم حرام بنت ملحان فطعمه ، وكانت أم حرام تحت
عبادة بن الصامت ، رضي الله عنه ، فدخل عليها ذات يوم فأطعمته ثم جلست
تغلي رأسه ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم استيقظ وهو يضحك ،

قالت : قلت ما يضحكك يا رسول الله ، فقال : ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكا على الأسرة ، أو مثل ملوك على الأسرة شك أيهما قال ، قالت : يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم فدعا لها . ثم وضع رأسه فنام ، ثم استيقظ وهو يضحك قالت : قلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله ، كما قال في الأولى ، قالت : قلت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم . قال : أنت من الأولين . فركبت أم حرام البحر في زمان معاوية بن أبي سفيان ، رضى الله عنهما ، فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر ، فهلك . أخرجه البخاري ومسلم .

قال في شرح صحيح البخاري : كان عمر رضى الله عنه ، قد منع المسلمين من الفوز في البحر شفقة عليهم ، واستأذنه معاوية في ذلك ، فلم يأذن له ، فلما ولي عثمان رضى الله عنه استأذنه فأذن له . وقال : لا نكره أحداً ، من غزاه طائفاً فأحمله . فسار في جماعة من الصحابة ، منهم أبو ذر وعبد بن الصامت ، ومعه زوجته أم حرام بنت ملحان ، وشداد بن أوس وأبو الدرداء في آخرين ، وهو أول من غزا الجزائر في البحر . ولما أراد الخروج منها قدمت أم حرام بغلة لتركبها ، فسقطت عنها فمات هنالك ، انتهى من عمدة القاري باختصار .

وقد وردت أحاديث تفيد إثم ترك الجهاد مؤيدة ما سبق . منها ما ورد عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم . رواه أبو داود . وغيره من طريق إسحاق بن أسيد نزيل مصر . وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من مات ولم يغزوا ، ولم يحدث نفسه به مات على شعبة من النفاق . رواه أبو داود والنسائي . وعن أبي أمامة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من لم يغز ،

أو يجهز غازيا ، أو يخلف غازيا في أهله بخير ، أصابه الله بقارعة قبل يوم القيامة .
رواه أبو داود بإسناد صحيح . وعن أبي بكر رضي الله عنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : ماترك قوم الجهاد إلا عنهم الله بالمذاب . رواه الطبراني
بإسناد حسن .

وعن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : من لقي الله بغير أثر من جهاد لقي الله وفيه ثلثة . رواه الترمذي وابن
ماجه ، كلاهما من رواية إسماعيل بن رافع ، عن سمى عن أبي صالح عنه ، وقال
الترمذي : حديث غريب اه .

أحاديث أخرى مؤيدة لما سبق : عن أنس رضي الله عنه ، قال : كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بأم سليم ونسوة معها من الأنصار يستقين
للماء ، ويداوين الجرحى . رواه مسلم والترمذي وصححه .

وعن أم عطية الأنصارية قالت : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
سبع غزوات ، أخلفهم في رحالهم ، وأصنع لهم الطعام ، وأداوى لهم الجرحى ،
وأقوم على المرضى . رواه أحمد ومسلم وابن ماجه ، وعن الربيع بنت معوذ قالت :
كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نسق القوم ، ونخدمهم ونرد القتلى
والجرحى إلى المدينة . رواه أحمد والبخاري .

وعن فروة بن مسيك قال : قلت يا رسول الله أقاتل بمقبل قومي ومدبرهم ؟
قال : نعم . فلما وليت دعاني ، فقال : لا تقاثلهم حتى ندعوهم إلى الإسلام ،
رواه أحمد ، وقيل : إن الكفار لا يقاتلون إلا دفاعا فقط ، واستدل أهل هذا
القول بآيات منها : قوله تعالى : (لا إكراه في الدين) .

قال ابن كثير على هذه الآية : وقد ذهب طائفة كثيرة من العلماء أن هذه
الآية محمولة على أهل الكتاب ومن دخل في دينهم قبل النسخ والتبديل ، إذا
يدلوا الجزية ، وقال آخرون : بل هي منسوخة بآية القتال ، وأنه يجب أن يدعى

جميع الأمم إلى الدخول في الدين الحنيف دين الإسلام ، فإن أبي أحد منهم الدخول ، ولم يتقيد له أو يذلل الجزية قوتل حتى يقتل .

وقال الشوكاني على تفسير هذه الآية : قد اختلف أهل العلم في قوله تعالى : (لا إكراه في الدين) على أقوال الأول أنها منسوخة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد أكره العرب على دين الإسلام وقتلهم ولم يرض منهم إلا بالإسلام ، والناسخ لما قوله تعالى : (يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة واعلموا أن الله مع المتقين) . وقال : (ستدعون إلى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون) .

وقد ذهب إلى هذا كثير من المفسرين إلى أن قال : وقد وردت هذه القصة من وجوه حاصلها ما ذكره ابن عباس مع زيادات ، تتضمن أن الأنصار قالوا : إنما جعلناهم على دينهم ، أي دين اليهود ، ونحن نرى أن دينهم أفضل من ديننا ، وأن الله جاء بالإسلام فلنكرههم ، فلما نزلت خير الأنبياء صلى الله عليه وسلم ، ولم يكرههم على الإسلام إذا اختاروا البقاء على دينهم وأدوا الجزية . واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) الآية . وفي سبب نزولها أخرج البخاري عن أسماء بنت أبي بكر قالت : أتتني أمي رغبة ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم أصلها ؟ قال : نعم . فأنزل الله فيها (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) وأخرج أحمد والبخاري والحاكم وصححه عن عبد الله بن الزبير قال : قدمت قتيلة على ابنتها أسماء بنت أبي بكر ، وكان أبو بكر طلقها في الجاهلية ، فقدمت على ابنتها بهدايا ، فأبت أسماء أن تقبل منها ، أو تدخلها منزلها ، حتى أرسلت إلى عائشة أن سلى عن هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته ، فأمرها أن تقبل هداياها وتدخلها منزلها ، فأنزل الله (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) الآية .

وقال ابن كثير رحمه الله : لا ينهاكم عن الإحسان إلى الكفرة الذين لا يقاتلونكم : كالنساء والضعفة منهم . وقال في فتح القدير : قال زيد : كان هذا في أول الإسلام عند المودعة وترك الأمر بالقتال ؛ قال قتادة : نسخها (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وقيل : هذا الحكم كان ثابتاً في الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش ، فلما زال الصلح لفتح مكة نسخ الحكم . وقيل خاصة في خلفاء النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن بينه وبينه عهد ، قاله الحسن ، وقال مجاهد : هي خاصة في الذين آمنوا ولم يهاجروا ، وقيل : هي خاصة بالنساء والصبيان ، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) .

قال البغوي رحمه الله : كان في ابتداء الإسلام أمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم ، بالكف عن قتال المشركين ، ثم لما هاجروا إلى المدينة ، أمره بقتال من قاتله منهم بهذه الآية ، وقال الربيع بن أنس : هذه أول آية نزلت في القتال ، ثم أمره بقتال المشركين كافة ، قاتلوا ولم يقاتلوا يقولوا قاتلوا المشركين ، فصارت هذه الآية منسوخة بها . وقيل نسخ بقوله : (اقاتلوا المشركين) قريب من صبيح آية ١٠ .

وفي فتح القدير : وقال جماعة من السلف : إن المراد بقوله (الذين يقاتلونكم) من عدا النساء والصبيان والرهبان ونحوهم .

وقال في فتح البين : في مقاصد القرآن على قوله تعالى : (وقاتلوا حيث تفتنهم) الآية . المعنى : وقاتلوا حيث وجدتموهم وأدر كتموهم في الحل والحرم ، وإن لم يجدوكم ، وتحقيق القول : إن الله تعالى أمر بالجهاد في الآية الأولى ، بشرط إقدام الكفار على القتال ، وفي هذه الآية أمرهم بالجهاد معهم ، سواء قاتلوا أو لم يقاتلوا ، واستثنى منه المقاتلة عند المسجد الحرام ، انتهى كلامه ج ١ ص ٢٤٩ .

وفيا أرى أن القائل إن الكفار لا يقاتلون إلا دفاعاً فقط ما يخلو من أمرين :
إما أن يكون من أعداء المسلمين قصده تثبيتهم عن الجهاد على ما هم عليه من
الوهن والكسل ، وإما أن يكون جاهلاً بنصوص الكتاب والسنة ، وغزوات
النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وفتوحاتهم ، وإليك أدلة أخرى ليقنع بها من
لم يقنع بما سبق من الأدلة الدالة على أنه يجب قتالهم ابتداء .

فمن يحيى بن سعيد أن أبا بكر بعث جيوشاً إلى الشام ، فخرج يشيهمهم ، فمشى
مع يزيد بن أبي سفيان ، وكان أمير ربيع من تلك الأرباع ، فقال يزيد لأبي بكر :
إما أن تركب ، وإما أن أنزل ، فقال له : ما أنت بنازل ، ولا أنا براكب ، إني
أحتسب خطاي في سبيل الله ، ثم قال : إنك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا
أنفسهم لله ، فدعهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له ، وستجد قوماً فحسوا عن
أوساط رؤسهم ، فاضرب ما فحسوا عنه بالسيف ، فإني موصيك بعشر : لا تقتل
امراً ولا صبياً إلخ ، رواه مالك .

وعن جبير بن حية قال : بعث عمر الناس في أفناء الأمصار يقاتلون المشركين
فأسلم الهرمزان قال : إني مستشيرك في مغازي هذه ، قال : نعم ، مثلها ومثل
من فيها من عدو المسلمين ، مثل طائر له رأس وجناحان ، وله رجلان ، فإن كسر
أحد الجناحين نهضت الرجلان والرأس فإن شدخ ذهبت الرجلان والجناحان .
قال : فالرأس كسرى ، والجناح قيصر ، والجناح الآخر فارس ، فمّر المسلمين أن
ينفروا إلى كسرى .

قال جبير بن حية : فندبنا عمر ، واستعمل علينا النعمان بن مقرن ، حتى إذا
كنا بأرض العدو ، وخرج علينا كسرى في أربعين ألفاً ، فقام ترجمان فقال :
ليكلمني رجل منكم .

فقال المغيرة : سل عما شئت . فقال : ما أنتم ؟ قال . نحن ناس من العرب
كنا في شقاء شديد ، وبلاء شديد ، نمص الجلد والنوى من الجوع ، ونلبس الوبر

والشجر ، ونعبد الشجر والحجر ، فبينما نحن كذلك ، إذ بعث رب السموات ، ورب الأرضين إلينا نبينا من أنفسنا ، نعرف أباه وأمه ، فأمر نبينا رسول ربنا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده ، أو تؤدوا الجزية . وأخبرنا نبينا عن رسالة ربنا ، أنه من قتل منا صار إلى الجنة في نعيم لم ير مثله ، ومن بقي منا يملك رقابكم ، رواه الترمذى والبخارى بلفظه .

وعن أبي وائل ، قال : كتب خالد بن الوليد إلى أهل فارس : بسم الله الرحمن الرحيم ، من خالد بن الوليد إلي رستم ومهران ، في ملا فارس . سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد . فإننا ندعوكم إلى الإسلام ، فإن أبيتم فإننا قوم يحبون القتل في سبيل الله ، كما يحب فارس الحمر ، والسلام على من اتبع الهدى . رواه في شرح السنة ، وفي مختصر السيرة . ولما فرغ خالد من قتال أهل اليمامة وأهل الردة ، انصرف راجعاً إلى المدينة .

وقيل : لما دخلت السنة الثمانية من خلافة أبي بكر ، كتب إلى خالد : إذا فرغت من اليمامة فسر إلى العراق ؛ فقد وليتك حرب فارس والحيرة . فسار إلى العراق في بضعة وثلاثين ألفاً ، إلى أن قال ثم سار خالد إلى أيلة ، وخرج له هرمز في مائة وعشرين ألفاً ، إلى أن قال : ثم زحف إليهم المسلمون فاقتتلوا ، فانهزم أهل فارس ، وركب المسلمون أكتافهم إلى الليل ، فقتل الله من المشركين سبعين ألفاً . وقتل خالد هرمزاً ، ونفله أبو بكر قلنسوته ، وكانت تساوي مائة ألف ، وسميت هذه الوقعة ذات السلاسل .

وفي إبادة دعوى مدعى الدفاع في نصوص الغزو والجهاد ، قال ابن القيم في الزاد : كانت غزواته صلى الله عليه وسلم تسعاً وعشرين ، وقيل هي سبع وعشرون . وقيل خمس وعشرون ، وقيل غير ذلك . وأما سراياه وبعوثه ، فقريب من ستين ، وكانت كلها بعد الهجرة في مدة عشر سنين . فأقول : ولم يعهد فيهن أن العدو قصده وهاجمه في بلده في المدينة وحواليها قط بل هو الذي كان يغزوهم حيث

ما كانوا ، مما بياغنه الخلف والحافر ، كما مر ، إلا غزوتى أحد والأحزاب ، جاءت قريش فيهما غضباً وحنقاً ، لما أصابهم في غزوة بدر المشهورة ، من قتل صناديدهم وأسرعهم .

وغزا غزوتين أيضاً صلى الله عليه وسلم على ظن قدوم العدو فيهما : إحداهما بدر الثانية حسب وعد أبي سفيان بن حرب فأخلف الوعد فلم يحضرها ، والأخرى غزوة تبوك ، سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هرقل قد جمع جمعاً كثيراً لغزوه ، فبادرهم وغزاهم ، فلم يجد فيها العدو ، فأقام بتبوك بضعة عشرة ليلة ، ثم انصرف قافلاً إلى المدينة . فغير هذه الأربع لم ينقل أن العدو قدم إليه في المدينة أو قصده أين ما كان ، فغير ممكن أن يقصد العدو غزو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم يخافونه في دورهم . اه كلامه .

وفي المجلد ٨ من مجموع فتاوى شيخ الإسلام - رحمه الله ص ٣٥٦ قال :
أيما طائفة انتسبت إلى الإسلام ، وامتنعت من بعض شرائعه الظاهرة المتواترة ، فإنه يجب جهادها باتفاق المسلمين حتى يكون الدين كله لله ، كما قاتل الصديق أبو بكر وسائر الصحابة مانعي الزكاة ، وكان قد توقف في قتالهم بعض الصحابة ، ثم اتفقوا حتى قال عمر بن الخطاب لأبي بكر : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله ؟ فقال له أبو بكر : فإن الزكاة من حقها ، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها ، قل عمر : فها هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال ، فعلمت أنه الحق . وقال رحمه الله في ص ٣٥٤ :

وإذا كان أصل القتال المشروع هو الجهاد ، ومقصوده هو أن يكون الدين كله لله ، وأن تكون كلمة الله هي العليا ، فمن امتنع من هذا قاتل باتفاق المسلمين .

وقال في ص ٣٥٧ - ٣٥٩ : فثبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، أن يقاتل من خرج عن شريعة الإسلام وإن تسكلم بالشهادتين .
وقد اختلف الفقهاء في الطائفة الممتنعة لو تركت السنة الرابعة كركعتي الفجر هل يجوز قتالها على قولين ، فأما الواجبات والمحرمات الظاهرة والمستفيضة ، فيقاتل عليها بالاتفاق حتى يلتزموا أن يقيموا الصلوات المكتوبات ، ويؤدوا الزكاة ويصوموا شهر رمضان ، ويحجوا البيت ويلتزموا ترك المحرمات من نكاح الأخوات ، وأكل الخبائث والاعتداء على المسلمين في النفوس والأموال ونحو ذلك .

وقال هؤلاء واجب ابتداء بعد بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم إليهم بما يقاتلون عليه ، فأما إذا بدأوا المسلمين فيتأكد قتالهم — كما ذكرنا — وفي قتال الممتنعين من المعتدين قطاع الطريق ، وأبلغ الجهاد الواجب للكفار والممتنعين عن بعض الشرائع ، كإتباع الزكاة ، والخوارج ونحوهم ، يجب ابتداءً ودفعاً .

فإذا كان ابتداءً ، فهو فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقط الفرض عن الباقين ، وكان الفضل لمن قام ، كما قال الله تعالى : (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر) الآية . فأما إذا أراد العدو الهجوم على المسلمين ، فإنه يصير دفعه واجباً على المقصودين كلهم ، وعلى غير المقصودين لإعانتهم . كما قال تعالى : (وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق) .

وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بنصر المسلم ، وسواء كان الرجل من المرتزقة للقتال أو لم يكن ، وهذا يجب حسب الإمكان على كل أحد بنفسه وماله مع القوة والكثرة ، وللمشي والركوب ، كما أن المسلمين لما قصدوا العدو عام الخندق لم يأذن الله في تركه لأحد ، كما أذن في ترك الجهاد ابتداء لطلب العدو الذي قسمهم

فيه إلى قاعد وخارج ، بل ذم الذين يستأذنون النبي صلى الله عليه وسلم يقولون :
(إن بيوتنا عورة ، وما هي بعورة ، إن يريدون إلا فراراً) .

فهذا دفع عن الدين والحرمة والأنفس ، وهو قتال اضطرار ، وذلك قتال
اختيار للزيادة في الدين وإعلائه ، ولإرهاب العدو كغزوة تبوك ونحوها ، فهذا
النوع من العقوبة هو للطوائف الممتنعة .

وقال في ص ٥٠٣ : فأما طائفة امتنعت من بعض الصلوات المفروضات أو
الصيام أو الحج ، وعن التزام تحريم الدماء ، والأموال والخمر والزنا ، والميسر ،
أو عن نكاح ذوات المحارم ، وعن التزام جهاد الكفار وضرب الجزية على أهل
الكتاب ، وغير ذلك من واجبات الدين ومحرماته ، التي لا عذر لأحد في جحودها
وتركها ، التي يكفر الجاحد لو حو بها ، فإن الطائفة الممتنعة تقاتل ، وإن كانت مقرة
بها ، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء .

وقال في ص ٥١٠ : كل طائفة خرجت عن شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة
فإنه يجب قتالها باتفاق المسلمين ، وإن تكلمت بالشهادتين . فإذا أقرروا بالشهادتين
وامتنعوا عن الصلوات الخمس ، وجب قتالهم حتى يصلوا ، وإن امتنعوا عن الزكاة
وجب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة ، وكذلك إن امتنعوا عن الصيام في شهر رمضان ،
أو حج البيت العتيق ، وكذلك إن امتنعوا عن تحريم الفواحش ، أو الزنا ،
أو الميسر ، أو الخمر ، أو غير ذلك من محرمات الشريعة .

وكذلك إن امتنعوا عن الحكم في الدماء ، والأموال والأعراض والأبضاع
ونحوها ، بحكم الكتاب والسنة .

وكذلك إن امتنعوا عن الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر . وجهاد
الكفار إلى أن يسلموا أو يؤدوا الجزية عن يد وهم صاغرون .

وكذلك إن أظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة واتباع سلف الأمة
وأئمتها ، مثل أن يظهروا الإلحاد في أسماء الله وآياته والتكذيب بأسماء الله وصفاته ،

والتكذيب بقدره وقضائه ، أو التكذيب بما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ، أو مقاتلة المسلمين ، حتى يدخلوا في طاعتهم ، التي توجب الخروج من شريعة الإسلام ، وأمثال هذه الأمور ، قال الله تعالى : (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) فإذا كان بعض الدين لله ، وبمضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله . اهـ .

وقال رحمه الله في الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم : ص ٢١٩ : وقال علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ، قوله تعالى (وأعرض عن المشركين) ، (لست عليهم بمسيطر) ، (فاعف عنهم واصفح) ، (وإن تعفوا وتصفحوا) ، (فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره) ، (قل للذين لا يرجون أيام الله) ونحوها في القرآن ، مما أمر الله به المؤمنين ، بالعفو والصفح عن المشركين ، فإنه نسخ ذلك كله قوله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وقوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) إلى قوله (وهم صاغرون) ، فنسخ هذا عفوهم عن المشركين ، وكذا روى الإمام أحمد وغيره عن قتادة قال : أمر الله نبيه أن يعفو عنهم ويصفح ، حتى يأتي الله بأمره وقضائه .

ثم أنزل الله عز وجل براءة فأتى الله بأمره وقضائه . فقال تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله) الآية . قال : فنسخت هذه الآية ما كان قبلها ، وأمر الله فيها بقتال أهل الكتاب حتى يسلموا أو يقرؤا بالجزية صفاراً ونقمة لهم .

وكذلك ذكر موسى بن عقبة عن الزهري ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقاتل من كف عن قتاله كقوله تعالى : (فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم ، فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً) إلى أن نزلت براءة ، وجملة ذلك أنه لما نزلت براءة أمر أن يبتدى جميع الكفار بالقتال ، وثنيهم وكتابيهم ، سواء كفوا أو لم يكفوا ، وأن ينفذ إليهم تلك العهود المعلقة التي كانت بينه وبينهم ،

وقيل له فيها (جاهد الكفار والمنافقين ، واغلظ عليهم) بعد أن كان قد قيل له (ولا تطع الكافرين والمنافقين ، ودع أذاهم) ولهذا قال زيد بن أسلم : نسخت هذه الآية ما كان قبلها . اهـ .

وقال ابن القيم في الهدى : ثم فرض القتال عليهم بعد ذلك لمن قاتلهم دون من لم يقاتلهم ، فقال : (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم) .
ثم فرض قتال المشركين كافة ، وكان محرماً ثم مآذوناً به .
ثم مأموراً به لمن بدأهم بالقتال .

ثم مأموراً به لجميع المشركين ، إما فرض عين على أحد القولين ، أو فرض كفاية على المشهور .

وقال : ثم كان الكفار منه بعد الأمر بالجهاد ثلاثة أقسام : أهل صلح وهدنة ، وأهل حرب ، وأهل ذمة ، فأمره أن يتم لأهل العهد والصلح عهدهم ، وأن يوفى لهم به ما استقاموا على العهد ، فإن خاف منهم خيانة نبذ إليهم عهدهم ولم يقاتلهم حتى يعامهم بنذ العهد ، وأمر أن يقاتل من نقض عهده .

ولما نزلت سورة براءة نزلت ببيان حكم هذه الأقسام كلها . فأمره أن يقاتل عدوه من أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية ويدخلوا في الإسلام ، وأمره فيها بجهاد الكفار والمنافقين والغلظة عليهم . فجاهد الكفار بالسيف والسنان ، والمنافقين بالحجة واللسان ، وأمره فيها بالبراءة من عهود الكفار ، ونبذ عهودهم إليهم .

وجعل العهد في ذلك ثلاثة أقسام : قسماً أمره بقاتلهم ، وهم الذين نقضوا عهده ، ولم يستقيموا له ، فحاربهم وظهر عليهم ، وقسماً لهم عهد مؤقت لم ينتقضوه ، ولم يظاهروا عليه ، فأمره أن يتم لهم عهدهم إلى مدتهم ، وقسماً لم يكن لهم عهد ، ولم يحاربوه ، أو كان لهم عهد مطلق . فأمر أن يؤجلهم أربعة أشهر . فإذا انسخت قاتلهم . انتهى ص ٢٠٨ .

وقال إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : اعلم وفقنا الله وإياك للإيمان بالله ورسوله أن الله سبحانه قال في كتابه : (اقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ، فإن نابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ، فخلوا سبيلهم) . فتأمل هذا الكلام أن الله أمر بقتلهم وحصرهم ، والقعود لهم كل مرصد إلى أن يتوبوا من الشرك ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة .

وقال رحمه الله في مختصر السيرة في ص ١٠٥ - ١٠٦ : ولما استقر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة ، وأيده الله بنصره وبالمؤمنين ، وألف بين قلوبهم بعد العداوة ، ومنعته أنصار الله من الأحمر والأسود ، رمتهم العرب واليهود عن قوس واحدة ، وشمروا لهم عن ساق العداوة والحاربة ، والله يأمر رسوله والمؤمنين بالكف والعفو والصفح ، حتى قويت الشوكة ، فحينئذ أذن لهم في القتال ولم يفرضه عليهم . فقال تعالى (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ، وأن الله على نصرهم لقدير) . وهي أول آية نزلت في القتال . ثم فرض عليهم قتال من قاتلهم فقال تعالى : ٣ : ١٩ (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم) الآية .

ثم فرض عليهم قتال المشركين كافة . فقال تعالى ٩ : ٣٧ (وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة) .

ومن جواب لأبنائه رحمهم الله : وأما من بلفظه دعوتنا توحيد الله والعمل بفرائض الله وأبى أن يدخل في ذلك ، وأقام على الشرك بالله ، وترك فرائض الإسلام ، فهذا نكفره ونقاتله ونشن عليه الفارة بدياره بل بداره .

ومن كلام للشيخ عبد الله أبا بطين رحمه الله : لو أن طائفة امتنعت من شريعة من شرائع الإسلام قوتلوا ، وإن لم يكونوا كفاراً ولا مشركين ودارهم دار سلام . انتهى .

وفي تفسير الوحيين للشيخ عبدالعزيز بن راشد : قد أوجب الله على المسلمين

أن يبدأوا بالقتال من أبي الإسلام من الكفار والمشركين ، بعد دعوتهم إلى الخضوع له أو الدخول فيه حيث كانوا ، وفرض على الأمة أن تهاجمهم وتبدأهم به كل وقت سوى الأشهر الحرم .

قال : وقد ذكر الله ما قلنا مصوباً له عن سليمان عليه السلام مع ملكة سبا بادهاء بالدعوة إلى الإسلام ، ومهدداً لها بالإخراج والقتل إذا لم تذهبن للحق والدخول تحت سلطانه ، كما ذكره عن غيره من إخوانه ، كما يدل على خطأ وضعف استدلال من يمنع بدء المسلمين قتال الكفار ما لم يبدأوا به بقوله تعالى : (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا) لدخولهم في الدين أمرنا بقتالهم ، إذ ليس فيها المنع من قتالهم ولا النهي عن بدءهم به ، لأن النهي عن الاعتداء نهى عن ظلم كل من خضع للإسلام ، سواء دان به واتبعه كالذمي .

وليس بدء أهل الكفر بالقتال بعد إبانهم عن الإذعان والدخول تحت سلطان الإسلام اعتداء عليهم وظلماً ، بل ذلك لمصلحتهم كالتقية ، ولحق الإسلام كقتل مانع الزكاة ، والمرتد عن الدين . ولأنه لمنهم عن الظلم والعدوان يدل على هذا قتال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وبدءهم المشركين والفرس والروم ، بعد رفض رؤسائهم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، بغير اعتداء منهم على أحد من المسلمين ، ولا منع داعي إلى الإسلام .

ولسكنها مكيدة أفرنجية ، ونزعة أوربية أريد بها تأخير المسلمين وموتهم ، على ما هم فيه من الضعف ، وما علام من ذل الاستعباد .

ثم ساق الأدلة الواضحة وقال بمرادها هذه الجملة : من أي الذكر تدل على أن الله أوجب على المسلمين أن يبدأوا الكفار والمشركين بالقتال ، أي كانوا وحيثما وجدوا ، ولا يكفوا عن قتلهم وقهالهم ما لم يدخلوا في الإسلام ، وبمطوا الجزية التي يفرضها عليهم سواء اعتدوا على المسلمين وصدوا عن الإسلام ، أم أذعنوا للداعين إليه في بلادهم معرضين عن قبوله .

كما دل عليه عمل النبي صلى الله عليه وسلم ، وإجماع الصحابة من بعده عليه ، إذ لم يعرف منهم مخالف قط . فمدعى أن الإسلام لا يجيز بذاءة عدوه بالقتال متقول عليه ما ليس فيه ، إذ من حكمة أنه لم يأمر بالقتال بين كان ضعيفاً بين أعدائه . فلما ناووه بمكة ، أمر الله نبيه بالهجرة ، وشرع لهم وأوجب عليهم مهاجرة كل آب ، انتهى .

وقال في إبادة دعوى مدعى الدفاع ، بنصوص الفزو والجهاد . الشيخ صالح ابن أحمد نزيل المدينة : ومغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم معلومة مشهورة ، كانت رايانه ترفرف في البلدان النائية ، في الشام وتبوك وموثة ونجد ومكة وحنين والطائف واليمن وغير ذلك . وهذه البلدان معلوم أنها تبعد عن المدينة بمراحل طويلة ، منها ما يبعد عن المدينة نصف شهر ، ومنها ما يبعد أكثر من ذلك ، ومنها دون ذلك .

إلى أن قال : ثم استدلل المدافعون بقوله تعالى : (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) . قال المدافعون : جهاد الكفار وإكراههم في دين الإسلام لإعلاء كلمة الله بدون أن يتعرضوا بسوء على المسلمين ، فهو من الاعتداء المنهى عنه في القرآن ، وهذا الفهم فهم خاطيء ، فنقول وبالله التوفيق :

قتال الكفار واجب حيث ما كانوا بعد عرض الدعوة عليهم ، وبعد ذلك بعد الاعتداء منهم لا بمن قاتلهم ، وذلك بأن الشرك بالله سبحانه وتعالى ، الذي هم فيه هو بنفسه جناية واعتداء على الله ، وفساد كبير في الأرض .

والله سبحانه أمر بإزالته بقوله تعالى : (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) هذه الآية والحديث السابق عن ابن عمر صريحان بأن سبب الجهاد وقاتل المشركين هو الشرك بالله لا غير ، ولا ينتهي قتلهم إلا بانتهائه الذي هو السبب ، ولا ينتهي السبب حتى ينتهي السبب ، وحتى في العربية معلومة أنها للغاية .

ثم ساق حديث جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام « مثلى ومثلكم كمثل رجل أوقد ناراً ، فجعل الجنادب والفراش يقمن فيها ، وهو يذبحن عنها وأنا آخذ بحجزكم عن النار ، وأنتم تفلتون من يدي » أخرجه مسلم . وفي رواية لمسلم أيضاً عن أبي هريرة ، رضى الله عنه : إنما مثلى ومثل أمتي الخ . هذا الحديث عام . ولكنه يتناول الكفار تناولاً أولياً لأنهم أقرب إلى هذه الصفة ، وهم من أمة الدعوة لا من أمة الإجابة ، وخصوصاً على رواية : إنما مثلى ومثل أمتي . قال : ولم يزل رسول الله عليه الصلاة والسلام وأصحابه يقاتلون الكفار حيث ما كانوا ، إلى أن أسلم من في جزيرة العرب ؛ إلا يسيراً منهم ؛ طوعاً أو كرهاً . ولقى رسول الله عليه الصلاة والسلام ربه سبحانه وتعالى ، وهو قير عين .

ثم قام أصحابه الأكرام الأسد الظماء بسنته صلى الله عليه وسلم ، فجاهدوا وفتحوا العراق والشام ومصر والروم قهراً لإعلاء كلمة الله سبحانه وتعالى . وهذا الذي يعلمه علماء المسلمين من سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم ويتمنونه .

وأما في رأى إخواننا المدافعين ، لم يشرع الله جهاد الكفار لإكراههم في الدين أو أخذ الجزية منهم ، وما كان قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم للكفار إلا دفاعاً في زعمهم ، فلم يصدقوا فيما زعموا ، وزادوا المسلمين بزعمهم هذا ثبوطاً مع ثبوطهم ، وصوبوا لهم مآم فيه ، ولعل أن يغتر بهم بعض الناس ، فلا حول ولا قوة إلا بالله .

ومن المجائب أن نسمع من هذا الفريق من يقول : الجهاد ، فلا أدري ما معنى الجهاد عندهم . فإن كان الجهاد هو غزو الكفار بالمال والنفس لإعلاء كلمة الله ، كما هو عرف الشرع ، وما يعرفه المسلمون ، فقد أنكروه وخطأوا طاعه من حيث رسول الله لم يفعله بزعمهم الخاطيء إنما قاتل دفاعاً ، وإن كان على عرفهم أن الجهاد هو دفع العدو عن النفس والوطن ، فهو شيء طبيعى

لا مزية لمن قام به ، حتى أضعف الحيوان يدافع عن نفسه إلى أن يمجز ، إلا أنه يقال في حق المؤمن ، إذا مات دون ماله ونفسه فهو شهيد .

ويقول أحد الكتاب المعاصرين المعروفين حول موضوع الجهاد في سبيل الله : والذي يدرك طبيعة هذا الدين على النحو المتقدم يدرك معها حتما الانطلاق الحركي للإسلام في صورة الجهاد بالسيف إلى جانب الجهاد بالبيان ، ويدرك أن ذلك لم يكن حركة دفاعية كما يريد الممزمومون أمام الضغط الواقع الحاضر وأمام هجوم المستشرقين الماكر أن يصوروا حركة الجهاد في الإسلام — إلى أن قال :

وأما محاولة مبررات دفاعية للجهاد الإسلامي بالمعنى الضيق للمفهوم المصري للحرب الدفاعية ومحاولة البحث عن أسانيد الإثبات ، أن وقائع الجهاد الإسلامي كانت مجرد صد المدوان من القوى المجاورة على الوطن الإسلامي هو في عرف بعضهم جزيرة العرب ، فهي محاولة تتم عن قلة إدراك لطبيعة هذا الدين ولطبيعة الدور الذي جاء به في الأرض ، كما أنها تشي بالهزيمة أمام ضغط الواقع الحاضر ، وأما الهجوم الاستشراقي الماكر على الجهاد الإسلامي ترى لو أن أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم قد أمنوا عدوان الروم والفرس على الجزيرة أ كانوا يقعدون إذا عن دفع المد الإسلامي إلى أطراف الأرض ؟ ؟

وكيف كانوا يدفعون هذا المد وأمام الدعوة تلك العقبات ، إلى أن قال : إنها سذاجة أن يتصور الإنسان دعوة تعلن تحرير الإنسان : نوع الإنسان .. في الأرض . ثم تقف أمام هذه العقبات تجاهدها باللسان والبيان إنها تجاهد باللسان والبيان حينما تخلى بينهما وبين الأفراد تخاطبهم بحرية وهم مطلقو السراح من جميع تلك المؤثرات فهنا الإكراه في الدين ، أما حين توجد تلك العقبات والمؤثرات المادية فلا بد من إزالتها أولا بالقوة لتمكين من مخاطبة قلب الإنسان وعقله وهو طليق من هذه الأغلال .

إن الجهاد ضرورة للدعوة إذا كانت أهدافها هي إعلان تحرير الإنسان إعلانياً جاداً يواجه الواقع الفعلي بوسائل مكافئة له في كل جوانبه ولا يكتفى بالبيان الفلسفي النظري سواء كان الوطن الإسلامي، وبالتعبير الإسلامي الصحيح دار إسلام أمنا أم مهدداً من جيرانه .

فالإسلام حين يسعى إلى السلم لا يقصد تلك السلم الرخيصة وهي مجرد أن يؤمن الرقعة الخاصة التي يعتنق أهلها العقيدة الإسلامية إنما هو يريد السلم التي يكون الدين فيها كله لله أي يكون عبودية للناس كلهم فيها لله ، والتي لا يتخذ الناس بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ، والمعبرة بنهاية المراحل التي وصلت إليها الحركة الجهادية في الإسلام بأمر من الله لا بأوائل أيام الدعوة ولا بأوساطها الخ . وختاماً فإن القول الذي تطمئن إليه النفس أنه يجب قتال الكفار ابتداءً ودفاعاً كما علم من الأدلة المتقدمة . والله سبحانه أعلم .

* * *

ص ٢٧ — تكلم عما يلي : النفير بعد الإقامة إذا نودي لحادثة يشاور عليها ، الدليل على أن أفضل متطوع به من العبادات الجهاد . أيهما أفضل غزو البر أم البحر؟ وما الذي تكفره الشهادة؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل .

ج : لا ينفر بعد الإقامة للصلاة ، ولو نودي بالصلاة والنفير ، والعدو بعيد صلى ثم نفر ، ومع قرب العدو ينفر ويصلي راكباً أفضل . ويجوز أن يصلي ثم ينفر ، ولو نودي : الصلاة جامعة لحادثة يشاور فيها لم يتأخر أحد بلاعذر له ، لوجوب جهاد بغاية ما يمكن من بدن ورأى وتدبير ، والحرب خدعة .

والدليل على أنه أفضل متطوع به قوله تعالى : (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون) الآية . وقد روى أبو سعيد الخدري قال : قيل يا رسول الله ، أي الناس أفضل؟ قال : (٦ — الأسئلة والأجوبة ج ٣)

مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله . متفق عليه .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سئل رسول الله عليه الصلاة والسلام ،
أى العمل أفضل ؟ قال : إيمان بالله ورسوله ، قيل : ثم ماذا ؟ قال : الجهاد في
سبيل الله ، قيل : ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور . متفق عليه .

وروى أبو هريرة أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال : والذي نفس
محمد بيده ، لوددت أن أغزو في سبيل الله ، فأقتل ، ثم أغزو فأقتل ، ثم أغزو
فأقتل . رواه مسلم . وروى البخاري بمضه .

وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال : من رضى
بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولا وجبت له الجنة ، فعجب لها أبو سعيد
فقال : أعدها على يا رسول الله . فأعادها عليه . ثم قال : وأخرى يرفع الله بها
المبد مائة درجة في الجنة ، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض ، قال :
وما هي يا رسول الله ؟ قال : الجهاد في سبيل الله . رواه مسلم . وغزو البحر
أفضل من غزو البر ، لما روى أبو داود ، عن أم حرام ، عن النبي عليه الصلاة
والسلام قال : المائد في البحر الذي يصيبه القىء له أجر شهيد ، والفرق له
أجر شهيد .

وروى ابن ماجه بإسناده ، عن أبي أمامة قال : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : شهيد البحر مثل شهيد البر ، والمائد في البحر كالنشط
في دمه في البر ، وما بين الموجتين كقاطع الدنيا في طاعة الله ، وإن الله وكل
ملك الموت بقبض الأرواح إلا شهيد البحر ، فإن الله يتولى قبض أرواحهم ،
ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين ، ولشهيد البحر الذنوب والدين ، ولأن
غزو البحر أعظم خطراً ، فإنه بين خطر القتال والفرق ، ولا يمكنه الفرار
دون أصحابه .

ونكفر الشهادة الذنوب غير الدين ، لما ورد عن عبد الله بن عمرو بن

العاص رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يغفر الله للشهيد كل شيء إلا الدين . رواه مسلم ، وفي رواية له : القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين .

وعن أبي قتادة ، رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فيهم ، فذكر أن الجهاد في سبيل الله والإيمان بالله أفضل الأعمال . فقام رجل فقال : يا رسول الله ! أرأيت إن قتلت في سبيل الله أنكفر عني خطايي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم إن قتلت في سبيل الله ، وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف قلت ؟ أرأيت إن قتلت في سبيل الله أنكفر عن خطايي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم ، وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر إلا الدين ، فإن جبريل عليه السلام قال ذلك . رواه مسلم .



س ٢٨ — تكلم بوضوح عن تشييع الغازي وتلقيه ، وعن الغزو مع الأمير البر والفاجر ، وعن جهاد العدو المجاور ، ومع تساوي في قرب وبعد بين عدوين ، وأحدهما أهل كتاب ، واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل .

ج : يسن تشييع الغازي ، لما ورد عن سهل بن معاذ ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لأن أشيع غازياً فأكفيه في رحله غدوة أو راحة أحب إلي من الدنيا وما فيها . رواه أحمد وابن ماجه ، وعن أبي بكر الصديق أنه شيع يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام ... الخبر ، وفيه : إني أحسب خطاي هذه في سبيل الله ، لأن علياً رضي الله عنه شيع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، ولم يتأخر ، احتج به أحمد ، شيع أبا الحارث ونعلاه في يده . ذهب إلى فعل أبي بكر ، أراد أن تغبر قدماء في سبيل الله ، وشيع النبي صلى الله

عليه وسلم النفر الذين وجههم إلى كعب بن الأشرف إلى بقيع الفرقد . رواه أحمد ، وشيع أحمد أمه للحنج .

وأما تلقى الغازي ، فقيل : لا يستحب لما تقدم ، ولأنه تهنئته بالسلامة من الشهادة ، وفيه وجه كالحاج ، لحديث السائب بن يزيد قال : لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك ، خرج الناس يتلقونه من ثنية الوداع ، قال السائب : فخرجت مع الناس وأنا غلام . رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ، والبخاري نحوه .

ويغزى مع كل أمير بر وفاجر يحفظان المسلمين وقد روى أبو داود بإسناده ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برأ كان أو فاجراً . وإسناده عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن قال لا إله إلا الله لا نكفره بذنوب ، ولا نخرجه من الإسلام بعمل .

والجهاد ماض منذ بعثني الله ، إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال ، والإيمان بالأقدار . وفي الصحيح أن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ، ولأن ترك الجهاد مع الفاجر يفضي إلى قطع الجهاد ، وظهور الكفار على المسلمين واستئصالهم وظهور كلمة الكفر وفيه فساد عظيم . قال الله تعالى : (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض) .

وجهاد العدو المجاور متمين لقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار) ولأن اشتغالهم بالبعيد يمكن اقتراب من انتهاز الفرصة ، إلا الحاجة إلى قتال الأبعد ، كأن يكون الأبعد أخوف ، أو لضرته وإمكان الفرصة ، أو يكون الأقرب مهادناً ، أو يمنع من قتاله مانع فيبدأ بالأبعد للحاجة ومع تساوي بعد وقرب بين عدوين وأحدهما أهل كتاب ، جهاد أهل الكتاب أفضل ، لقوله صلى الله عليه وسلم لأم خلاص : إن ابنك له أجر شهيدين . قالت :

ولم ذاك يا رسول الله ، قال : لأنه قتله أهل كتاب ، رواه أبو داود ، ولأنهم يقاتلون عن دين .

* * *

ص ٢٩ - ما هو الرباط ؟ وما حكمه ؟ وما أفله ؟ وما أكثره ، وما أفضله ؟ وأيما أفضل أهو أم النقام بمكة والصلاة بمكة أم بالتفري ؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل .

ج : يسن الرباط وهو الإقامة بثفر تقوية للمسلمين ، مأخوذ من رباط الخيل لأن هؤلاء يربطون خيولهم وهؤلاء يربطون خيولهم ، كل يمد لصاحبه ، والتفري كل مكان يخيف أهله العدو ويخيفهم ، قال أحمد : وعن عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رباط يوم في سبيل الله ، خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل ، رواه الترمذي والنسائي .

وعن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها . متفق عليه .

وعن سلمان الفارسي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ، وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل ، وأجرى عليه رزقه ، وأمن الفتان ، رواه مسلم ، وإن زاد الرباط على أربعين يوماً فله أجره كمائة أعمال البر .

والرباط بأشد الثغور خوفاً أفضل ، لأن مقامه به أنفع ، وأهله به أحوج ، والرباط أفضل من النقام بمكة ، ذكره الشيخ تقي الدين إجماعاً . والصلاة بمكة أفضل من الصلاة بالتفري ، وكره لمريد ثفر نقله أهله من الذرية والنساء إلى الثفر إن كان مخوفاً ، لقول عمر : لا تنزلوا المسلمين خيفة البحر . رواه الأثرم ، وقال كيف لا أخاف الإثم وهو يعرض ذريته للمشركين ، وإلا يكن الثفر مخوفاً فلا يكره نقل أهله إليه ، كما لا تكره الإقامة لأهل الثفر به بأهلهم ، وإن كان مخوفاً لأنه لا بد لهم من السكنى بهم ، وإلا خربت الثغور وتعطلت .

- ٥ -

الهجرة

س ٣٠ : تكلم عن الهجرة ، وبين من تجب عليه ، وهل حكمها باق ، ومن الذى تسن فى حقه ؟ واذكر ماتعرفه عن هجران أهل المعاصى واذكر ماتستحضره من الأدلة باستقصاء .

ج : الهجرة الانتقال من بلد الكفر والفسوق إلى دار الإسلام والإيمان .
وتجب الهجرة على عاجز عن إظهار دينه بمحل يغلّب فيه حكم كفر أو بدع مضلة . إحراراً لدينه لقوله تعالى : (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ، قالوا : فيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعفين فى الأرض . قالوا : ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها) الآيات . وقال (إن أرضى واسعة فإياى فاعبدون) وقال تعالى : (وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره ، وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين) .
قال الحسن البصرى : لا يجوز له القعود منهم ، خاضوا أو لم يخوضوا لقوله تعالى : (وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين) وقال تعالى : (إن نعلم عن طائفة منكم نغذب طائفة بأنهم كانوا مجرمين) .
قال شيخ الإسلام : فعمل أن الطائفة المعفو عنها عاصية لا كافرة ، إما بسماع الكفر دون إنكاره ، والجلوس مع الذين يخوضون فى آيات الله ، أو كلام هو ذنب وليس هو كفر ، أو غير ذلك من الذنوب . انتهى .

وعن سمرة بن جندب ، رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من جامع المشرك وسكن معه فهو مثله . رواه أبو داود ، وعن جرير

ابن عبد الله رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعث سرية إلى خثعم ، فاعتصم ناس بالسجود ، فأمرع فيهم القتل ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم بنصف القتل وقال : أنا برىء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين . قالوا : يا رسول الله ولم ؟ قال : لا تراءى نارها ، رواه أبو داود والترمذى . وقال صلى الله عليه وسلم : أنا برىء من أهل ملتين تتراءى ناراهما . وقال : لا تستضيئوا بنار المشركين .

وقال : من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة ، وقال صلى الله عليه وسلم : لا يقبل الله من مشرك عملاً بعد ما أسلم ، أو يفارق المشركين . وقال صلى الله عليه وسلم : لا يسلم لدى دين دينه ، إلا من فر من شاةق إلى شاةق . ومنها حديث لقيط بن صبرة لما قال : يا رسول الله على ما أبايحك ؟ فبسط رسول الله صلى الله عليه وسلم يده وقال : على إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وزيال المشرك ، وأن لا تشرك بالله شيئاً .

قال ابن القيم رحمه الله فى الكلام عليه : قوله فى عقد البيعة وزيال المشرك أى مفارقتة ومعاداته . فلا تجاوره ولا تواكله ، كما جاء فى حديث : لا تراءى ناراهما انتهى . ولأن القيام بأمر الدين واجب ، والمهجرة من ضرورة الواجب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

ويحرم السفر إلى محل يغلب فيه حكم كفر ، أو بدع مضلة ، ولا يقدر على إظهار دينه به ، ولو كان سفره لتجارة ، لأن ربحه المظنون لا ينفى بخسراته المحقق فى دينه . وقال الوزير وغيره : اتفقوا على وجوب الهجرة من ديار الكفر لمن قدر على ذلك .

قال ابن كثير رحمه الله على قوله تعالى : (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ، قالوا : فيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعفين فى الأرض قالوا : ألم تكن

أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً ، إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ، لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً : هذه الآية الكريمة عامة في كل من أقام بين ظهرائي المشركين ، وهو قادر على الهجرة وليس متمكناً من إقامة الدين ، فهو ظالم لنفسه مرتكب حراماً بالإجماع وبنص هذه الآية . وكلام العلماء في المنع من الإقامة عند المشركين . وتحريم مجامعتهم ووجوب مبايعتهم كثير معروف ، خصوصاً في كتب أئمة الدعوة ، كالشيخ محمد بن عبد الوهاب وأولاده .

ولا تجب الهجرة عن أهل المعاصي لقوله صلى الله عليه وسلم : من رأى منكم منكراً فليغيره بيده الحديث . والعمل عليه عند أهل العلم .

وهجران أهل المعاصي ، كما قال شيخ الإسلام في ج ٢٧ من مجموع الفتاوى : الهجر الشرعي نوعان أحدهما بمعنى الترك للمنكرات ، الثاني بمعنى العقوبة عليها . فالأول هو المذكور في قوله تعالى (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا ، فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذاً مثلهم) فهذا يراد به أن لا يشهد المنكرات لغير حاجة ، وهذا الهجر من جنس هجر الإنسان نفسه عن فعل المنكرات ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : المهاجر من هجر ما نهى الله عنه .

ومن هذا الباب الهجرة من دار الكفر والفسوق إلى دار الإسلام والإيمان ، فإنه هجر للمقام بين الكافرين والمنافقين الذين لا يمكنونه من فعل ما أمر الله به ، ومن هذا قوله تعالى : (والرجز فاهجر) .

النوع الثاني الهجر على وجه التأديب ، وهو هجر من ظهر المنكرات حتى يتوب منها ، كما هجر النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون ، الثلاثة الذين خلفوا

حتى أنزل الله توبتهم حين ظهر منهم ترك الجهاد المعتبر عليهم بغير عذر ، ولم يهجر من أظهر الخير وإن كان منافقاً ، فهنا الهجر هو بمنزلة التعزير والتعزير يكون لمن أظهر ترك الواجبات ، وفعل المحرمات ، كترك الصلاة والزكاة ، والتظاهر بالمظالم والفواحش ، والداعى إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة التي ظهر أنها بدع .

وهذا حقيقة قول من قال من السلف والأئمة : إن الدعاة إلى البدع لا تقبل شهادتهم ، ولا يصلى خلفهم ولا يؤخذ عنهم العلم ، ولا يناكمون . فهذه عقوبة لهم حتى ينتهوا ، ولهذا يفرقون بين الداعية وغير الداعية ، لأن الداعية أظهر المنكرات فاستحق العقوبة ، بخلاف الكاتم فإنه ليس شراً من المنافقين الذين كان صلى الله عليه وسلم يقبل علانيتهم وبكل مرائهم إلى الله مع علمه بحال كثير منهم ، ولهذا جاء في الحديث : إن العصية إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها ، ولكن إذا أعلنت فلم تنكر ضرت العامة . وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه ، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه . فالمنكرات الظاهرة يجب إنكارها بخلاف الباطنة ، فإن عقوبتها على صاحبها خاصة .

وهذا الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم . فإن المقصود به زجر المهجور وتأديبه ، ورجوع العامة عن مثل حاله ، فإن كانت المصلحة في ذلك راجعة بحيث يفضى هجره إلى ضعف الشر وخفته ، كان مشروعاً ، وإن كان لا للمهجور ولا غيره يرتدع بذلك بل يزيد الشر ، والهاجر ضئيف بحيث يكون مفسدة ذلك راجعة على مصلحته لم يشرع الهجر ، بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر .

والمهجر لبعض الناس أنفع من التأليف ، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم
يقالف قوما ويهجر آخرين .

وإذا اجتمع بالرجل خير وشر ، وفجور وطاعة ، ومصلحة وسنة وبدعة ،
استحق من الموالاة والثواب ، بقدر ما استحق من الخير ، واستحق من المعادة
والعقاب ، بحسب ما فيه من الشر ، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام
والإهانة ، فيجتمع له من هذا وهذا كاللص الفقير تقطع يده لسرقته ، ويعطى
من بيت المال ما يكفيه لحاجته ، هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة
والجماعة ، انتهى ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ملخصاً .

وتسن الهجرة لقادر على إظهار دينه بنحو دار الكفر ، ليتخلص من
تكثير الكفار ومخالطتهم ، ورؤية المنكر بينهم ، ويتمكن من جهادهم وإعانة
المسلمين ويكثرهم ، لما ورد عن معاوية رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ، ولا تنقطع التوبة
حتى تطلع الشمس من مغربها . رواه أحمد وأبو داود

وعن عبد الله بن السعدي رضى الله عنه ، أن رسول الله قال : لا تنقطع
الهجرة ما قوتل العدو ، رواه أحمد والنسائي . وعنه صلى الله عليه وسلم ،
لا تنقطع الهجرة ما كان الجهاد . رواه سعيد وغيره ، مع إطلاق الآيات
والأخبار ، وتحقيق المعنى المقتضى لها في كل زمان . وأما حديث لا هجرة بعد
الفتح يعني من مكة إلى المدينة ، وكل بلد فتح لا تبقى منه هجرة ، إنما الهجرة
إليه ، لأن الهجرة الخروج من بلد الكفر ، فإذا فتح لم يبق بلد كفر . فلا تبقى
منه هجرة .

ص ٣١ : ما حكم التطوع بالجهاد في حق من عليه دين ، وفي حق من أحد أبويه
حر مسلم لم يأذن ، أو جد ، أو جدة ، وذكر الأدلة .

ج : لا يتطوع به من عليه دين إلا يأذن غريمه ، إلا أن يقيم ضامناً مليئاً .
أو رهناً محرراً . أو يكون له من يقضيه عنه ، لما روى أبو قتادة : أن رجلاً جاء
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إن قتلتي في سبيل الله
يكفر عني خطاياي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم . إن قتلتي في
سبيل الله وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر :

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف قلت ؟ قال : أرأيت إن
قتلت في سبيل الله يكفر عني خطاياي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر إلا الدين ، فإن جبريل قال لي ذلك .
رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه .

وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين . رواه مسلم . وعن أنس رضى الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : القتل في سبيل الله يكفر كل خطيئة ،
فقال : إلا الدين ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إلا الدين . رواه الترمذي
وقال حديث حسن غريب .

وروى ابن عباس قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
يا رسول الله أجاهد ؟ قال : لك أبوان ؟ قال : نعم . قال : ففيهما فجاهد . قال
الترمذي : هذا حديث صحيح . وروى أبو داود ، عن أبي سعيد أن رجلاً هاجر
إلى النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن فقال : هل لك أحد باليمن ؟ فقال : أبواي .
فقال : أذنالك ؟ قال : لا . قال : فارجع فاستأذنهما ، فإن أذنالك فجاهد ،

وإلا فبرهما ، ولأن فرض أداء للدين متمين عليه ، فلا يجوز تركه لفرض على الكفاية بقوم غيره فيه مقامه ، والمؤجل كالحال ، لأنه يعرض نفسه للقتل ، فيضيع الحق ، فإن كان وفاء جاز ، لأن عبد الله بن حرام والد جابر ، خرج إلى أحد وعليه ديون كثيرة فاستشهد وقضى عنه ابنه مع علمه صلى الله عليه وسلم من غير تكبر ، ولمدم ضياع حق الغريم إذن .

ومن كان أحد أبويه مسلماً لم يحز له الجهاد إلا بإذنه . لما روى عبد الله ابن عمرو بن العاص قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فاستأذنه في الجهاد فقال : أحى والداك ؟ قال : نعم . قال : ففيهما فجاهد ، رواه البخاري والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه . وفي رواية : أنى رجل فقال : يا رسول الله إني جئت أريد الجهاد معك ، ولقد أتيت وإن والدي يبيكان . قال : فارجع إليهما ، فأضعكهما كما أبكيتهما ، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه .

وعن أبي سعيد أن رجلاً هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن فقال : هل لك أحد باليمن ؟ فقال أبواي ، فقال : أذنالك ؟ فقال : لا . قال : ارجع إليهما فاستأذنهما ، فإن أذنالك فجاهد . وإلا فبرهما ، رواه أبو داود .

وعن معاوية بن جاهمة السلمي ، أن جاهمة أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أردت الفزو وجئتك أستشيرك . فقال : هل من أم ؟ قال : نعم . قال : الزمها فإن الجنة عند رجلها ، رواه أحمد والنسائي .

وعن ابن مسعود قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أى العمل أحب إلى الله ؟ قال : الصلاة على وقتها . قلت : نعم أى ؟ قال : بر الوالدين . قلت : ثم أى ؟ قال : الجهاد في سبيل الله . الحديث متفق عليه . وقال رجل لابن عباس : إني

نذرت أن أغزو الروم ، وإن أبوى منعاى . فقال : أطلع أبوبك ، فإن الروم ،
ستجلب من يفزوها غيرك . وهذا كله إن لم يتعين عليه ، فإذا تعين فتركه معصية ،
ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . وتقدمت المواضع التي يتعين فيها الجهاد ،
فيستقط إذنهما ، وإذن غريم . لكن يستحب للمديون أن لا يتعرض لمكان
القتل من المبارزة ، والوقوف في أول المقاتلة ، لأن فيه تقرير بتفويت الحق .

ولا طاعة للوالدين في ترك فريضة ، لتعليم علم واجب يقوم به دينه من
طهارة وضلابة وصيام ونحو ذلك ، وإن لم يحصل ماوجب عليه من العلم ببلده ،
فله السفر لطلبه بلا إذنهما ، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

ولا إذن لجند ولا جدة اظاهر الأخبار ، ولا الكافرين لفعل الصعابة ،
ولا الرقيقين لمدم الولاية ، ولا المجنون لأنه لاحكم لقولها .

فإن خرج في جهاد تطوع بإذنهما ، ثم منعه منه بعد سيره ، وقبل تعيينه
عليه ، فعليه الرجوع لأنه معنى لو وجد في الابتداء منع فمنع إذا وجد في أثناءه
كسائر الموانع ، إلا أن يخاف على نفسه في الرجوع ، أو يكون له عذر من مرض
ونحوه . فإن أمكنه الإقامة في الطريق ، أقام حتى يقدر على الرجوع فيرجع ،
وإلا مضى مع الجيش .

وإذا حضر الصف تعين عليه لحضوره ، وسقط إذنهما ، وإن كانا كافرين
فأسلما ثم منعا ، كان كمنعهما بعد إذنهما ، على ما تقدم ، وكذا حكم الغريم بأذن
ثم يرجع .

فإن عرض للمجاهد في نفسه مرض أو عى أو عرج ، فله الانصراف ،
ولو بعد التقاء الصفين لخروجه عن أهلية الوجوب ، وإن أذن له أبواه في الجهاد ،
وشرطا عليه أن لا يقاتل ، فحضر القتال تعين عليه وسقط شرطهما .

ص ٣٢ : تكلم بوضوح عن حكم الدعوة إلى الإسلام ، واذكر ماتستحضره من الأدلة والخلاف والتفصيل والتعليل والترجيح .

ج : في المسألة أقوال الأول ، إن الدعوة إلى الإسلام تجب ، عن ابن عباس قال : ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً قط ، إلا إذا دعاهم ، رواه أحمد .

وعن بريدة ، عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث أميراً على سرية أو جيش ، أمره بتقوى الله تعالى في خاصة نفسه ، وبمن معه من المسلمين خيراً ، وقال : إذا التقيت عدوك المشركين ، فادعهم إلى إحدى ثلاث ، فإن هم أجابوك إليها فاقبل منهم ، وكف عنهم : ادعهم إلى الإسلام ، فإن هم أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية ، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم . رواه مسلم .

وعن فروة بن مسيك قال : قلت يا رسول الله أقاتل بمقبل قومي ومدبرهم قال : نعم ، فلما وليت دعاني فقال : لا تقاثلهم حتى تدعوهم إلى الإسلام رواه أحمد . وعن سهل بن سعد ، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر فقال : أين علي ؟ ف قيل : إنه يشتكي عينيه ، فأمر فدعى له ، فبصق في عينيه فبرأ مكانه ، حتى كان لم يكن به شيء ، فقال : نقاتلهم حتى يكونوا مثلنا . فقال : على رسلك حتى تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام ، وأخبرهم بما يجب عليهم ، فوالله لأن يهتدى بك رجل واحد خير لك من حمر النعم . متفق عليه .

وبهذا القول قال مالك : وإنه يجب تقديم دعاء الكفار إلى الإسلام من غير فرق بين من بلغته الدعوة ، ومن لم تبلغه .

والقول الثاني : لا يجب مطلقاً لما ورد عن عوف قال : كتبت إلى نافع

أسأله عن الدعاء قبل القتال ، فكتب إلى : إنما كان ذلك في أول الإسلام ، وقد أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق ، وهم غارون وأنعامهم تسقى على الماء ، فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم وأصاب يومئذ جويرة ابنة الحارث ، حدثني به عبد الله بن عمر ، وكان في ذلك الجيش . متفق عليه .

وعن البراء بن عازب قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رهطاً من الأنصار إلى أبي رافع ، فدخل عبد الله بن عتيك بيته ليلا فقتله وهو نائم ، رواه أحمد والبخاري . والقول الثالث : أنه يجب لمن تبلفهم الدعوة ، ولا يجب إن بلقتهم لكن يستحب .

قال ابن المنذر : وهو قول جمهور أهل العلم ، وهذا القول عندي أرجح لأن الأحاديث الصحيحة قد تظاهرت بذلك ، وبه يجمع بين الأدلة . والله أعلم .

ويحرم القتال قبل الدعوة لمن لم تبلفه الدعوة ، لحديث بريدة ، وتقدم أول الجواب ، وفيد ابن القيم وجوبها لمن لم تبلفه واستحبها لمن بلفته ، أما إذا قصد المسلمون ، أما إذا كان الكفار قاصدين للمسلمين بالقتال فلا مسلمين قتالهم من غير دعوة دفعا عن نفوسهم وحریمهم .

وأمر الجهاد موكول إلى الإمام ، واجتهاده لأنه أعرف بحال الناس ، وبحال العدو ونكايتهم وقربهم وبعدهم ، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك لقوله : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) وقوله : (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه) .

ص ٣٣ : ما الذي ينبغي للإمام أن يتقدم به نحو أمن البلاد ؟ وإذا عدم الإمام فهل يؤخر الجهاد ؟ وإذا حصلت لهم غنيمة فما الحكم ؟

ج : ينبغي للإمام أن يتقدم بترتيب قوم في أطراف البلاد يكفون من إزائهم من المشركين ، ويأمر بعمل حصونهم وخفر خنادقهم وجميع مصالحهم ، لأن أهم الأمور الأمن ، وهذا طريقه ، ويؤمر في كل ناحية أميراً يقلد أمر الحرب . وتدير الجهاد ، ويكون الأمير ممن له رأى وعقل وخبرة بالحرب ومكابد العدو ، مع أمانة ورفق بالمسلمين ، ونصح لهم ليحصل المقصود من إقامته .

ويوصى الإمام الأمير إذا ولاه بتقوى الله في نفسه ، وأن لا يحمل المسلمين على مهلكة ، ولا يأمرهم بدخول مطمورة يخاف أن يقتلوا تحتها ، لحديث ريدة السابق ، فإن فعل بأن حملهم على مهلكة ، أو أمرهم بدخول مطمورة ، يخاف أن يقتلوا تحتها ، فقد أساء ويستغفر الله . ولا دية عليه ، ولا كفارة إذا أصيب أحد منهم بطاعته ، لأنه فعل ذلك باختياره .

فإن عدم الإمام لم يؤخر الجهاد ، لئلا يستولى العدو على المسلمين ، وتظهر كلمة الكفر . وإن حصلت غنيمة قسموها على موجب الشرع ، كما يقسمها الإمام على ما يأتي في باب قسمة الغنيمة .

قال في الإقناع : قال القاضي : وتؤخر قسمة الغنيمة حتى يقوم إمام فيقسمها احتياطاً للفروج ، فإن بعث الإمام جيشاً أو سرية وأمر عليهم أميراً فقتل أو مات فلا جيش أن يؤمروا أحدهم ، كما فعل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في جيش مؤنة ، لما قتل أمراؤهم ، وأمروا عليهم خالد بن الوليد ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فرضي أمرهم وصبوا رأيهم وسمى خالداً يومئذ سيف الله

فإن لم يقبل أحد منهم أن يتأمر عليهم دفعوا عن أنفسهم ، لقوله تعالى :
(ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) ولا يقيمون في أرض العدو إلا مع أمير
يقيمونه أو يبعثه الإمام إليهم) .

* * *

ص ٣٤ : تكلم عن فرار المسلمين من الكفار ، وماذا يصنع من التي
في مركبهم نار ؟

ج : لا يحل لمسلم أن يهرب من كافرين . ويحرم فرار جماعة من مثليهم
لقوله تعالى : (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً ، فإن يكن منكم
عشرون صابرون يغلبوا مائتين . وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين) وهذا
أمر بلفظ الخبر لأنه لو كان خبراً بهناه لم يكن تخفيفاً ، ولوقع الخبر بخلاف
الخبر ، والأمر يقتضي الوجوب .

وقال ابن عباس : من فر من اثنين فقد فر ، ومن فر من ثلاثة فما فر ،
وبلزمهم الثبات إن ظنوا التلف لقوله تعالى : (إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً
فلا تولوهم الأدبار) ولأنه صلى الله عليه وسلم عد الفرار من الكبار ، ففي
الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اجتنبوا السبع الموبقات ، قيل : يارسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله
والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال
اليتيم ، والقول يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات .

ومن قصد بفراره التحيز إلى فئة ، أو التعرف للقتال أبيض له ، لأن الله تعالى
قال : (إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة) ينضم إليهم ليقاتل .

ومعنى التعرف للقتال أن ينحاز إلى موضع يكون القتال فيه أمكن .

مثل أن يكون في موضع ضيق ، فينحاز إلى سعة ، أو من معطشة إلى ماء ، أو من نزول إلى علو ، أو من استقبال شمس أو ريح إلى استدبارهما ، أو يفر بين أيديهم لتنتفض صفوفهم ، أو تنفرد خيلهم من رجالهم ، أو ليجد فيهم فرصة أو ليستند إلى جبل ، ونحو ذلك مما جرت به عادة أهل الحرب .

وقد روى عن عمر أنه كان يوماً في خطبته إذ قال : يا سارية بن زنيم الجبل ، ظلم الذئب من استرعاه الغنم . فأنكرها الناس فقال على رضى الله عنه : دعوه ، فلما نزل سألوه عما قال لهم ، فلم يعترف به ، وكان بعث إلى ناحية العراق جيشاً لغزوهم ، فلما قدم ذلك الجيش أخبروا أنهم لقوا عدوهم يوم الجمعة ، فظفر عليهم ، فسمعوا صوت عمر فتجهزوا إلى الجبل ، فنجوا من عدوهم واقتصرروا عليهم .

وسواء قربت الفئة أو بعدت ، لما روى ابن عمر أنه كان في سرية من سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحاص المسلمون حيصة عظيمة وكنت فيمن حاص ، فلما برزنا قلنا : كيف نصنع وقد فررنا من الزحف ، وبؤنا بغضب من الله ، فجلسنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل صلاة الفجر ، فلما خرج قنا قلنا له : نحن الفرارون فقال : لا بل أنتم العكارون ، أنا فئة كل مسلم . أخرجه الترمذى ، وقال حديث حسن .

وعن عمر أنه قال : أنا فئة كل مسلم ، وقال لو أن أبا عبيدة تميز إلى لكنت له فئة ، وكان أبو عبيدة بالعراق ، وإن زادوا على مثليهم فاهم الفرار .

قال ابن عباس : لما نزلت (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) وشق ذلك على المسلمين حين فرض الله عليهم أن لا يفر واحد من عشرة ، ثم جاء التخفيف فقال : (الآن خفف الله عنكم) الآية . فلما خفف عنهم من العدد ، نقص من الصبر بقدر ما خفف من القدر ، رواه أبو داود .

وإذا خشي الأسر فالأولى أن يقاتل حتى يقتل ولا يسلم نفسه للأسر لأنه يفوز بالشواب والدرجة الرفيعة ويسلم من تحكيم الكفار عليه بالتعذيب والاستخدام والافتنة .

فإن استأسر جاز ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم بمث عشرة مينا ، وأمر عليهم عاصم بن ثابت ، فنفرت إليهم هذيل بقرب من مائة رجل رام ، فلما أحس بهم عاصم وأصحابه لجأوا إلى فدفد فقالوا لهم : أنزلوا فأعطونا أيديكم ولكم العهد والميثاق ، أن لا تقاتل منكم أحداً ، فقال عاصم : أما أنا فلا أنزل في ذمة مشرك فرموهم بالنبل ، فقتلوا عاصمًا مع سبعة معه .

ونزل إليهم ثلاثة على العهد والميثاق منهم : خبيب وزيد بن الدثنة ، فلما استمكنوا منهم أطلقوا أوتار قسيهم ، فربطوهم بها . متفق عليه . فعاصم أخذ بالعزيمة ، وخبيب وزيد أخذوا بالرخصة ، وكلهم محمود غير مذموم ولا ملوم .

والفرار أولى من الثبات إن ظنوا التلف بتركه ، وإن ظنوا الظفر ، فالثبات أولى من الفرار ، بل يستحب الثبات لإعلاء كلمة الله ، ولم يجب لأنهم لا يأمنون العطب ، كما لو ظنوا الهلاك في الفرار والثبات ، فيستحب الثبات ، وأن يقاتلوا ولا يستأسروا ، فإن جاء العدو بلدًا فلا هله التحصن منهم .

وإن كانوا أكثر من نصفهم ليلحقهم مدد أو قوة ، ولا يكون ذلك تولى ولا فراراً إنما التولى بعد اللقاء ، وإن لقوهم خارج الحصن ، فلهم التحيز إلى الحصن ليلحقهم مدد وقوة ، لأنه بمنزلة التحرف للقتال ، أو التحرف لقنة ، وإن غزوا فذهبت دوابهم لشروء أو قتل ، فليس ذلك عذراً في الفرار ، إذ القتال ممكن بدونها ، وإن فروا قبل إحراز الغنيمة ، فلا شيء لهم إن أحرزها غيرهم .

وإن قالوا إنهم فروا متحرفين للقتال فلا شيء لهم أيضاً ، لأنهم لم يشهدوا الواقعة حال تقضى الحرب والاعتبار به ، وإن ألقى في مركبهم نار ، فاشتعلت فلو ما يرون فيه السلام لأن حفظ الروح واجب ، وغلبة الظن كاليقين في أكثر الأحكام ، فهنا كذلك ، من المقام أو الوقوع في الماء ليتخلصوا من النار ، فإن شكوا أو تيقنوا التلف فيهما ، أو ظنوا السلامة فيهما ظناً متساوياً خيروا .

من نظم الفرائد مما يتعلق بالجهاد

وإن جهاد الكفر فرض كفاية
لأن به تحصين ملة أحمد
فله من قد باع لله نفسه
ومن يغز إن يسلم فأجر ومنم
وما محسن يبغى إذا مات رجعة
لفضل الذي أعطوا ونالوا من الرضى
كفى أنهم أحياء لدى الله روحهم
وغدوة غاز أو رواح مجاهد
يكفر عن مستشهد البر ما عدا
وقد سئل الخنار عن حر قتلهم
كلوم غزاة الله ألوان تزفها
ولم يجتمع في منخر المرء بافتى
كمن صام لم يفطر وقام فلم يرم
لشتان ما بين الضجيج بفرشه
يدافع عن أهل الهدى وحر يمهم
ومن قاتل الأعداء لإعلاء ديننا
ويفضل غزو البحر غزو مفاوز
على الذكر الحر المكلف فرضه
بأمواله أو بيت مال وحاجة الـ
وأدنى وجوب الغزو في العام مرة
وعين على المستنفرين وحضرة الصـ

ويفضل بعد الفرض كل تمبد
وفضل عموم النفع فوق المقيد
وجود الفتى في النفس أقصى للتجود
وإن يرد يظفر بالنعيم الخلد
سوى الشهدا كي يجهدوا في التزبد
يفوق الأمانى في النعيم السرمد
تروح بجنات النعيم وفتدى
خير من الدنيا بقول محمد
حقوق الورى والكل في البحر فاجهد
فقال يراه مثل قرصة مفرد
دم وكسك عرفها فاح في غد
غبار جهاد مع دخان لظى اشهد
جهاد الفتى في الفضل عند التعدد
وساهر طرف ليلة تحت أجرد
وأموالهم بالنفس والمال واليد
فذا في سبيل الله لا غير ، قيد
ومع فاجر يختاط فانغزو كأرشد
صحيحاً بالآت وزاد لبعد
حيال إلى عود وإيفاء ملدد
وإن يدع للتأخير عذر ليمهد
خوف ومحصور بشفر ممدد

ولو قيل بالتعيين في حق حاضر الـ
وعمن تعين قيماً لمياله
على كل قوم غزو خيرانهم من الـ
ويحسن تشييع الفزاة لراجل
وأهل الكتاب والجوهر إن تشاء غزم
وبغزون حتى يسلموا أو يسلموا
وغير أولى فليدع قبل قتاله
وعرفه بالبرهان حتم اتباعه
وإن رباط المرء أجر معظم
ويجزي على ميت به أجر فعله
ولا حد في أدناه بل أربعون في الـ
وأفضله ما كان أخوف مركزاً
وذلك أسنى من مقام بمكة
ومن لم يطاق في أرض كل ضلالة
فحتم عليه معجزة مع أمانة الـ
بلا محرم مشياً ولو بعد المدى
ويشرع مع إمكان إظهار دينه
ويعذر ذو عجز لضعف وسقم أو
وعن نفعه اصدوا أب مسلم أو والاً
كذا المنع مدينادون رهن وكافل الـ
بلا إذن كل إنم إن يهد والد
ولا طاعة في ترك فرض ومن طرا
ولا إذن في فرض كعب وجدة

حصون من الإسلام لما أبعد
وأمواله حتم النفي ليعمد
مدو وإمداد الضعاف بمسعد
وحل بلا كره تلتقيهم أشهد
بغير دعاء إن بابلاغهم بدى
صفاراً إلينا جزية الذل عن بد
إلى أشرف الأديان دين محمد
ولا تقبلن منه سواء بأوطد
ملازم ثغر للقا بالتمدد
كحى ويؤمن بافتتان بملحد
مام ويعطى أجر كل مزيد
وأقرب من أرض المد والمنكد
وفي مكة فضل الصلاة فزيد
قياماً وإظهاراً لدين محمد
هلاك ولو فرداً وذات تعدد
لفعل الصحايات مع كل مهتد
وأحكامها حتى القيامة أبد
مخافة فاسق وقتد تزود
ميمية مع حرانه في ميمد
حرفاء وكاف في وفاء الممد
ويرجع ذو إذن ولم يجب اردد
به المذر فليرجع بغير تقييد
ولا زوجة إلا الذين كبتد

وإن قياس الحكم إيجابه على الذ
ومن يستنب في الفوز يمنع غزوه
ومن مثل الإسلام حرم فرارهم
ولو شاسع المثنوى ولو شرطوا استوا
وأولى لمن يخشى الأسارى قتالهم
وإن يزد الكفار مع ظن قهرهم
والأولى إذا ظنوا الهلاك بمكثهم
وليس فراراً مدخل الحصن مطلقاً
وإن تاق نار في سفينتهم أنو

سافي حضور الصف دفعا وأبعد
له وبأجر إن يكن فليردد
لغير صلاح الحرب أو نحو مسد
سلاح ومركوبيهما لم أبعاد
إلى القتل ، واستسلامه احلل بأوكد
فندب ثبوت الناس واحتم بمبعد
فراراً وجوز عكس كل لقصد
ومن قبل حوز الغنم من فرافدد
الأهم وإن شاءوا أقاموا بأوكد

* * *

ص ٣٥- تكلم عما يلي : تبليت الكفار ، عقر دابة ، إحراق شجر وزرع
وقطع ، رميهم بالنار ، فتح الماء عليهم ، هدم عامرهم ، أخذ شهد ،
إحراق نخل .

ج : يجوز تبليت الكفار ليلا وقتلهم وهم غارون ، ولو قتل بلا قصد من
يحرم قتله ، كصبي وامرأة ومجنون وشيخ فان ، إذا لم يقصدوا ، لحديث الصعب
ابن جثامة الليثي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن ديار
للمشركين يبيتون فيصاب من نساءهم وذرايرهم . فقال : هم منهم . متفق عليه .
وقد قال سلمة بن الأكوع رضى الله عنه : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
أبا بكر رضى الله عنه ، ففزوننا ناساً من المشركين فيقتلهم . رواه أبو داود .

ويجوز رميهم بالمنجنيق ، لما ورد عن ثور بن يزيد ، أن النبي صلى الله
عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف . أخرجه الترمذى هكذا مرسل .

وقد روى عن عمرو بن العاص ، أنه نصب المنجنيق على الإسكندرية ، ولأن القتال به معتاد ، ويجوز رميهم بنار ، وهدم حصونهم وقطع المياه عنهم ، وقطع السابلة عنهم ، وفتح الماء ليغرقهم وإن تضمن ذلك إتلاف النساء والصبيان ونحوهم ، لحديث مصعب بن جثامة في الباب ، وهذا في معناه ، ويجوز الإغارة على علافهم ونحو ذلك ، مما فيه إضعاف وإرهاب لهم .

ولا يجوز إحراق نخلمهم ، ولا تفريقه ، لما روى مكحول ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى أباهزيمة بأشياء ، قال : إذا غزوت فلا تحرق نخلا ولا تفرقه ، وروى مالك أن أبا بكر قال : ليزيد بن أبي سفيان نحوه ، ولأن قتله فساد ، فيدخل في عموم قوله تعالى : (وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل) الآية ، ولأنه حيوان ذو روح فلم يجوز إهلاكه ، ليفيظهم كنسائهم وصبيانهم .

ويجوز أخذ المسل وأكله لأنه مباح ، ويجوز أخذ شجده كله بحيث لا يترك للنحل شيئاً فيه ، لأن الشهد من الطعام المباح ، وهلاك النحل بأخذ جميعه ، يحصل ضمناً غير مقصود ، فأشبهه قتل النساء والصبيان في البيات .

ص ٣٦ : بين أحكام بعض مايلي : عقر الدابة ، إتلاف شجر أو زرع ، قتل صبي ، وأنتى ، وخنثى ، وشيخ فان ، وزمن ، وأعمى ، ونحوهم .

ج : لا يجوز عقر دوابهم ولو شاة ، لنهي صلى الله عليه وسلم ، عن قتل الحيوان صبراً ، وقول الصديق : ليزيد بن أبي سفيان في وصيته ، ولا تقرن شجراً مشراً ، ولادابة عجماء ولا شاة إلا لما أكله

ويجوز قتل ما يقتلون عليه من دوابهم ، لأن قتلها وسيلة إلى الظفر بهم ، ولما روى أن حنظله بن الراهب ، عقر بأبي سفيان فرسه فسقط عنه ، فجلس على صدره فجاء ابن شعوب فقال :

لأُحْمَيْنِ صَاحِبِي وَنَفْسِي بَطْنِي مِثْلَ شُعَاعِ الشَّمْسِ
 قَتَلَ حَنْظَلَةَ وَاسْتَنْقَذَ أَبَاسُفِيَّانَ ، وَلَمْ يَنْكُرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَعَلَ
 حَنْظَلَةَ . وَبِحُجُوزٍ حَرَقَ شَجَرَهُمْ ، وَزَرَعَهُمْ ، وَقَطَعَهُ إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى إِنْثِلَافِهِ ،
 لِقَوْلِهِ : (مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ ، أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا ، فَأُذِنَ اللَّهُ ، وَلِيُخْرِزِيَ
 الْقَاسِقِينَ) وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 حَرَقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَهُ ، وَهِيَ الْبُويرَةُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (مَا قَطَعْتُمْ مِنْ
 لِينَةٍ) وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ :

وَهَامَتْ عَلَى مِرَاةِ بَنِي لُؤَيٍ حَرِيقٌ بِالْبُويرَةِ مُسْتَطِيرٌ

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 إِلَى قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا أُبْنَى ، فَقَالَ : إِنَّهَا صَبَاحًا ثُمَّ حَرَقَ الشَّجَرَ وَالزَّرْعَ ، إِذَا كَانُوا
 يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بَنَّا لِيَنْتَهَوْا وَيَزْجُرُوا ، وَمَا تَضُرُّ الْمُسْلِمُونَ بِقَطْعِهِ مِنَ الشَّجَرِ وَالزَّرْعِ ،
 لِكُوسِهِمْ يَنْتَفِعُونَ بِهِ فِي الْإِسْتِظْلَالِ ، أَوْ يَأْكُلُونَ مِنْ ثَمَرِهِ ، أَوْ يَنْتَفِعُونَ بِبَقَائِهِ
 لِمَلُوقَتِهِمْ ، أَوْ تَكُونَ الْعَادَةُ لَمْ تَجْرُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَدُوِّنَا بِقَطْعِهِ ، حَرَمَ قَطْعُهُ لَنَا فِيهِ
 مِنَ الْإِضْرَارِ بَنَّا .

وَلَا يَحُجُوزُ قَتْلُ نِسَائِهِمْ وَصَبْيَانِهِمْ ، لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، إِنَّ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّهَا
 بِصِيرَانِ رَقِيقَيْنِ وَمَالٍ لِلْمُسْلِمِينَ فَقَتْلُهُمَا إِنْثِلَافٌ لِمَالِ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ قَاتَلُوا جَازَ
 قَتْلُهُمْ بِغَيْرِ خِلَافٍ .

وَلَا يَحُجُوزُ قَتْلُ شَيْخٍ فَإِنْ ، نَارُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ قَالَ :
 لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا قَانِيًا ، وَلَا طِفْلًا ، وَلَا امْرَأَةً . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . وَلِأَنَّهُ لَا نِكَاحَ
 لَهُ فِي الْحَرْبِ .

وَلَا يَحُجُوزُ قَتْلُ خَنَثِيٍّ مُشْكَلٍ ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً ، فَلَا يَحُجُوزُ قَتْلُهُ
 مَعَ الشَّكِّ ، وَلَا يَحُجُوزُ قَتْلُ زَمَنٍ ، وَأَعْمَى ، وَرَاهِبٍ . لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ

الصديق ، أنه أوصى يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام ، فقال : لا تقتلوا
الولدان ، ولا النساء ، ولا الشيوخ ، وستجدون قوماً حبسوا أنفسهم في الصوامع ،
فدعوهم وما حبسوا له أنفسهم .

ولا يقتل عبد لقول النبي صلى الله عليه وسلم : أدركوا خالفاً فروه أن لا يقتل
ذرية ولا عسيفاً — وهم العبيد — ولأنهم يصيرون رقيقاً للمسلمين بنفس السبي ،
أشبهوا النساء والعبيان .

ومن قاتل ممن ذكر تجاوز قتله ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، قتل يوم
قريظة امرأة ألفت رحي على محمود بن سلمة . وروى عن ابن عباس رضي الله
عنهما ، قال : مر للنبي صلى الله عليه وسلم بامرأة مقتولة يوم الخندق فقال : من قتل
هذه ؟ قال رجل : أنا يا رسول الله . قال : ولم ؟ قال : نازعتني قائم سيفي . قال :
فسكت ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم وقف على امرأة مقتولة ، فقال : يا لها قتلت ،
وهي لا تقاتل ؟ ففيه دليل على أنه إنما نهى عن قتل المرأة ، إذا لم تقاتل .

وكذلك من كان ذا رأى يمين به في الحرب ، يجوز قتله لأن دريد بن الصمة ،
كان شيخاً كبيراً وكان له رأى ، فإنه أشار على هوازن يوم حنين ، ألا يخرجوا
معهم الدراري ، فخالفه مالك بن عوف نفرج بهم فهزموا ، فقال دريد في ذلك :
أمرتهم أمري بمنعرج اللوى فلم يستبينوا الرشداً إلا ضحى غد

وقتل ، ولم ينسكرك النبي صلى الله عليه وسلم قتله ، ولأن الرأى في الحرب
أبلغ من القتال لأنه هو الأصل ، وعنه يصدر القتال ولهذا قال المتنبي :

الرأى قبل شجاعة الشجعان هو أول وهي المحل الثاني
فإذا هما اجتماعاً لنفس مرة بلغت من العلياء كل مكان
ولربما طعن الفتى أقرانه بالرأى قبل تطاعن الفرسان

وقد جاء عن معاوية رضي الله عنه ، أنه قال لمروان والأسود : أمددنا
عليك بقيس بن سمد وبرأيه ومكابدته ، فوالله لو أنكما أمددتماه بثمانية آلاف

مقاتل . ما كان بأعظم لي من ذلك ، ويقتل المريض إذا كان ممن لو كان صحيحاً قاتل : كالإجهاز على الجريح لأن في تركه حياً ضرراً على المسلمين وتقوية للكفار ، وإن كان مأبوساً من برئه ، فكزمن لعدم النكابة .

وأما الفلاح الذي لا يقاتل فينبغي أن لا يقتل ، لما روى عن عمر رضي الله عنه ، أنه قال : اتقوا الله في الفلاحين الذين لا ينصبون لكم الحرب .

وقال الأوزاعي : لا يقتل الحراث إذا علم أنه ليس من المقاتلة .

وقال الشافعي : يقتل إلا أن يؤدي الجزية لدخوله في عموم المشركين . ومن أدلة القول الأول : أن الصحابة رضي الله عنهم لم يقتلوهم حين فتحوا البلاد ، ولأنهم لا يقاتلون ، أشبهوا الشيوخ والرهبان ، قاله في الشرح ، وإن تدرس بمن لا يقتل جاز رميهم ، ويقصد المقاتلة ، لأن المنع من رميهم يفضي إلى تعطيل الجهاد ، ووسيلة إلى الظفر بالمسلمين .

وإن تدرسوا مسلمين لم يجوز رميهم لأنه يؤول إلى قتل المسلمين ، مع أن لهم مندوحة عنه ، إلا إن خيف علينا بترك رميهم فيرمون للضرورة ، ويقصد الكفار بالرمي دون المسلمين ، لأنهم المقصودون بالذات ، فلو لم يخف على المسلمين ، لكن لا يقدر عليهم إلا لرمي ، لم يجوز رميهم لقوله تعالى : (ولولا رجال مؤمنون ، ونساء مؤمنات) الآية ، قال الليث : ترك فتح حصن يقدر على فتحه ، أفضل من قتل مسلم بغير حق .

في تبييت الكفار من النظم

وتبييتهم مع رميهم بجناق	وقطع المياه افعل وهدم المشيد
ويحرم تفريق لنحل وحرقة	وخذ عسلاً للأكل وافهم بأبعد
وعترك عجماء القتال أجزه في الـ	قتال كمي جوزة في الحجـود
وعترك ذى احظراً لا اضطراراً لأكلها	وكالطير أنعام فكله بأجود
وما حل من ذبح لأكل فخلده	حلال وفي مال الغنيمة فاردد
وتفريقهم والرمي بالنار جائز	إذ امتنعوا إلا به أو بنا ابتد
وفيه بلا الشرطين قولان هكذا	لإتلاف أشجار وزرعهم اشهد
ويحرم إما ضرنا بتلافـة	وإن ضرنا بالملكث فأتلفه ترشد
وحضر بلا خلف ولو جاز حرقهم	بكره وقد حزنهم لم أبعد
ولا تقتلن صبيانهم ونسائهم	وزمناً وعمياناً وراهب معبد
وشيخهم القاني إذا لم يقاتلوا	وأنيك ذا رأى كعثنى مؤصد
ولا العبد المأبوس سقماً وحادثاً	ومسعدهم حتى بشم ليقدد
وما قتل فلاحهم وعبيدهم	لنجدتهم والخوف منهم بمبعد
وإن جعلهم جنة فارم ناوياً	مقاتلة منهم بقلبك واقصد
وإن ترسوا بالمسلمين وخفتهم	علينا ارمهم قصداً وإلا بمبعد

* * *

س ٣٧ — نكلمهم مما يلي : إتلاف كتب الكفرة ، من أسر أسيراً ماذا يلزمه ، وماذا عليه إذا قتله ؟ من أمر وادهى أنه مسلم ، قتل المسلم أباه في المعركة ، ما أقسام الأسرى ؟ وما الذي يخبر به الإمام فيهم وما الذي يجب على الإمام نحوهم ، إذا رأى المصلحة في خصلة ؟ صفة قتل الأسير ؟

ج : يجب إنلاف كتبهم المبدلة دفماً لضررها ، وقياسه كتب نحو رفض واعتزال ، ومن أسر أسيراً من الكفار ، وقدر أن يأتي به الإمام ولو يكرهه على الحجى بضرب ، أو غيره وإيس بمريض ، حرم قتله قبل الإتيان به إلى الإمام ، فيرى به رأيه ، لأنه أفتيات عليه ، فإن لم يقدر على الإتيان به ، لا يضرب ولا غيره ، أو كان مريضاً ، أو جريحاً ، لا يمكنه المشى معه ، أو يخاف هربه أو يهرب منه ، أو يخاف منه ، أو يقاتله ، فله قتله ، لأن تركه ضرر على المسلمين وتقوية للكفار .

ويحرم قتل أسير غيره ، قبل أن يأتي به الإمام ، إلا أن يصير إلى حالة يجوز فيها قتله لمن أسره ، فإن قتل أسيره ، أو أسير غيره قبل ذلك ، وكان رجلاً فقد أساء القاتل لأفتياته على الإمام ، ولا شيء عليه ، لأن عبد الرحمن بن عوف أسر أمية بن خلف وابنه علياً يوم بدر فرآهما بلال ، فاستمرخ الأنصار عليهما حتى قتلوهما ، ولم يفرموا شيئاً ، ولأنه أنلف مائيس بمال ، فإن كان الأسير مملوكاً فعليه قيمته له ذم .

والأسارى من الكفار على قسمين : قسم يكون رقيقاً بمجرد السبي ، وهم النساء والصبيان ، لأنهم مال لا ضرر في اقتنائه ، فأشبهوا البهائم ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ، نهى عن قتل النساء والصبيان ، رواه الجماعة إلا اللساني ، ولحديث سبي هوازن ، رواه أحمد والبخاري . وحديث عائشة في سبأيا بنى المصطلق ، رواه أحمد .

والقسم الثانى : الرجال البالغون المقاتلون ، والإمام مخير فيهم بين قتل ورق ، ومن وفداء . أما القتل ، فلقوله تعالى : (اقتلوا المشركين) ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قتل رجال بنى قريظة ، وهم بين السائة والسبعائة ، وقتل يوم بدر عقبة بن أبى معيط ، والنضر بن الحارث ، وفيه تقول أخته :

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المفيض المحنق

قال النبي صلى الله عليه وسلم : لو سمعته ماقتلته ، وقتل يوم أحد أبا عزة الجحفي . وأما الاسترقاق فلقول أبي هريرة : لا أزال أحب بني تميم بعد ثلاث سمعتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سمعته يقول : هم أشد أمتي على الدجال ، وجاءت صدقاتهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هذه صدقات قومنا ، وكانت سبية منهم عند عائشة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : أعتقها فإنها من ولد إسماعيل . متفق عليه . لأنه يجوز إقرارهم على كفرهم بالجزية ، فبالرق أولى لأنه أبلغ الصغار . وأما المن فلقوله تعالى : (فإما منا بعد وإما فداء) ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ، من على أبي عزة الشاعر يوم بدر ، وعلى أبي العاص بن الربيع ، وعلى ثمامة بن أثال :

وأما الفداء بمسلم للآية ، ولما روى عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم ، فدى رجلين من أصحابه برجل من المشركين من بني عقيل ، رواه أحمد والترمذي وصححه .

وأما الفداء بمال فلاية ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ، فادى أهل بدر بالمال ، فما فعله الأمير من هذه الأربعة تعين ، ولم يكن لأحد نقضه ، ويجب عليه اختيار الأصلح للمسلمين ، لأنه يتصرف لهم على سبيل النظر . فلم يحزه ترك ما فيه الخط ، كولى اليتيم ، لأن كل هذه الخصال قد تكون أصلح في بعض الأمور ، فإن منهم من له قوة ونكاية في المسلمين ، قتلته أصلح ، ومنهم الضعيف ذو المال الكثير ، ففداؤه أصلح . ومنهم حسن الرأي في المسلمين يرجى إسلامه ، فالن عليه أولى ، ومن ينتفع بخدمته ، ويؤمن شره ، استرقاقه أصلح . فتى رأى المصلحة في خصلة ، لم يحز اختيار غيرها ، ومتى رأى قتله ضرب عنه بالسيف ، لقوله تعالى : (فضرب الرقاب) .

ص ٣٨ : تكلم عن حكم ما يلي تحريم التمثيل ودليله ، إذا تردد رأى الإمام في الأسرى لمن يكون المال المفدى به . والمسترق منهم ؟ إذا سأل الأسارى من أهل الكتاب تخليتهم على إعطاء الجزية ، إذا كان على المسترق حق لمسلم : الصبيان المجانين ، من فيه نفع ممن لا يقتل كأعمى ونحوه ، ماذا على قاتلهم ؟ إذا أسلم الأسرى الأحرار المقاتلون ؟ رد الأسير المسلم إلى الكفار .

ج : لا يجوز التمثيل ولا التعذيب ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم ، في حديث بريدة . ولا تعذبوا ولا تمثلوا ، وإن تردد رأيه ونظره في الأسرى ، فقتل أولى ومن استرق منهم أو فدى بمال ، كان الرقيق ، والمال للفائزين حكمه حكم الغنيمة .

وإن سأل الأسارى من أهل الكتاب ، أو المجوس تخليتهم على إعطاء الجزية لم يحز ذلك في نساءهم وصبيانهم . لأنهم صاروا أرقاء بنفس السبي . ويجوز في الرجال . ولا تجب إجابتهم إليه لأنهم صاروا في يد المسلمين بغير أمان ، ولا يجوز التخيير الثابت فيهم . بمجرد بذل المال قبل إجابتهم لعدم لزومها ، ولا يبطل الاسترقاق حقاً لمسلم .

والصبيان والمجانين . من كتابي وغيره . والنساء ومن فيه نفع ممن لا يقتل كأعمى ونحوه . رقيق بنفس السبي لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والصبيان . رواه الجماعة إلا النسائي ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، رأى امرأة مقتولة في بعض مغازيه ، فأنكر قتل النساء والصبيان ، متفق عليه ، وكان يسترقهم إذا سباهم ، ويضمنهم قاتلهم بعد السبي بالقيمة ، وتكون غنيمة ، ولا يضمنهم قاتلهم قبل السبي ، لأنهم لم يصيروا مالا .

وقن أهل الحرب غنيمة ، لأنه مال كفار استولى عليه ، فكان للفائزين كالبيمة ، والأمير قتله لمصلحة كالمترد ، ويجوز استرقاق من تقبل منه الجزية ، وهم أهل الكتاب والمجوس ويجوز استرقاق غير من تقبل منه الجزية ، كعبدة الأوثان ، وبني تغلب ونحوهم ، لأنه كافر أصلي ، أشبه أهل الكتاب ، ولو كان عليه ولاء لمسلم أو ذمي .

وإذا أسلم الأحرار المقاتلون ، تعين رقبهم في الحال ، وزال التخيير فيهم وصار حكمهم حكم النساء : لما ورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله . إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة . متفق عليه .

وهذا لفظ مسلم ، ولأنه أسير يحرم قتله فيجوز استرقاقه ، فصار رقيقاً كالمرأة ، وقيل يحرم القتل ، ويخير فيهم الأمير بين رق ، ومن ، وفداء ، صححه الموفق وجمع ، لأنه إذا جاز ذلك في حال كفرهم ، ففي حال إسلامهم أولى ، ويحرم رد الأسير المسلم إلى الكفار ، إلا أن يكون له من يمنعه من عشيرة ونحوها .

* * *

س ٣٩ : تكلم بوضوح عن من أسلم قبل أسره ، وحكم مفاداته ، ومن أين يفدى ؟ ومن الذي ليس للإمام قتله ولا رقه ؟ قبول الفداء ممن حكم بقتله أو رقه ، المسي إذا كان غير بالغ ، إذا أسلم أو مات أحد أبوي غير بالغ ، وبين حكم زوجة الحربى ، إذا سبي أو سبيت معه ، وبيع المسترق .

ج : من أسلم من الكفار قبل أسره لخوف أو غيره ، فلا تخيير فيه ، وهو

كسلم أصلي ، لأنه لم يحصل في أيدي الغانمين . ومتى صار لنا رقيقاً محكوماً بكفره من ذكر وأتى وخشى ، وبالع وصغير يميز دونه ، حرم مفاداته بمال ، وبيعه لكافر ذمي ، وغير ذمي ، ولم يصح بيعه لهم . قال أحد : ليس لأهل الذمة أن يشتري مما سبي المسلمون قال : وكتب عمر بن الخطاب ينهى عنه أمراء الأمصار ، هكذا حكى أهل الشام .

وتجوز مفاداة المسترق منهم بمسلم الدعاء الحاجة ، لتخليص المسلم منهم ، ويفدى الأسير المسلم من بيت المال . لما روى سعيد بإسناده ، عن حبان بن أبي جبة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن على المسلمين في فيئهم ، أن يفادوا أسيرهم ، ويؤدوا عن غارمهم ، ولأنه موضوع لمصالح المسلمين ، وهذا من أهمها ، وإن تمذر فداؤه من بيت المال لمنع أو نحوه ، فن مال المسلمين ، فهو فرض كفاية ، لحديث : أطعموا الجائع ، وعودوا المريض ، وفكوا العاني وليس للإمام قتل من حكم حاكم برقه ، لأن القتل أشد من الرق ، وفيه إتلاف الغنيمة على الغانمين ، ولا رق من حكم بقتله ، ولا رق ولا قتل من حكم بفدائه وله المن على الثلاثة المذكورين ، وله قبول الفداء بمن حكم هو أو غيره بقتله ، أو رقه .

ومتى حكم لإمام أو غيره برق أو فداء ، ثم أسلم محكوم بحاله لا ينقض لوقوعه لازماً ، والمسبي غير بالغ منفرداً عن أبويه ، أو مسبي مع أحد أبويه مسلم ، إن سباه مسلم ، تبعاً لحديث : كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه ، رواه مسلم : وقد انقطعت تبعيته لأبويه بانقطاعه عنهما أو عن أحدهما ، أو إخراجهم من دارهما إلى دار الإسلام .

والمسبي مع أبويه على دينهما للخبر ، وملك السابي لا يمنعه تبعيته لأبويه في الدين ، كالأول ولدت أمه الكافرة في ملكه من كافر ، ومسبي ذمي ، من أولاد الحربيين ، يتبع السابي في دينه حيث يتبع المسلم .

وإن أسلم أو مات ، أو عدم أحد أبوي غير بالغ بدارنا ، أو اشتبه ولد مسلم بولد كافر فسلم كل منهما لأن الإسلام يعلو ولا يقع خشية أن يصير ولد للمسلم للكافر أو بلغ ولد الكافر مجنوناً ومسلم في حال بحكم فيه بإسلامه لو كان صغيراً لموت أحد أبويه بدارنا وإسلامه لعدم قبوله التهود وإن بلغ عاقلاً ثم جن لم ينفع أحدهما لزوال حكم التبعية ببلوغه عاقلاً فلا يعود وإن بلغ من قلنا بإسلامه ممن تقدم عاقلاً ممسكاً عن إسلام ، وكفر ، قتل قاتله لأنه مسلم حكماً ، وينفسخ نكاح زوجة حربي بسبي لها وحدها . لحديث أبي سعيد الخدري قال : أصبنا سبايا يوم أوطاس ، ولهن أزواج في قومهن ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنزلت (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكح) رواه الترمذي وحسنه .

فإن كانت زوجة مسلم ، أو ذمی ، وسبيت لم ينفسخ نكاحها ، ولا ينفسخ نكاح زوجة حربي سبيت معه ، ولو استرقا لأن الرق لا يمنع ابتداء النكاح ، فلا يقطع استدامته ، وسواء سباها رجل واحد أو رجلان ، وتحمل مسبية وحدها لسابيا بعد استبرائها ، فإن سبي الرجل وحده ، لم ينفسخ نكاح زوجة له بدار حرب ، لأنه لا نص فيه ولا قياس يقتضيه .

من النظم فيما يتعلق بالأسير

ولا تضمن قتل الأسير وحرمن بلا إذن أن يتبع ولو سير مضهد
فإن لم يسرق قتله إن كان قادراً وفي العجز وجه مثل غنم مبدد
وفي جائز القتل المقر بجزية لسلطاننا من وفدية مفتد
أو القتل أو يفدى بهم أو يرقهم وما كان أنكى أو أخط لنا عمد
ونحكم في استرقاقهم وفداهم كحكمك في باقي الفئمة تهدي
ويختار غير القتل إن أسلموا ولا

يختم به استرقاقهم في الموطن
وإن أذن الأسرى لإعطاء جزية بخير وجوزه لأهل وأعبد
ومن يهد منهم مطلقاً قبل أخذه فليس عليه علة فليشرد
ومن يدعى إسلامه قبل أسره بشهد اقبل أو يمينا ومفرد
ويختار فيمن لم يقر بجزية

سوى الرق في الأولى من أهل التمدد
ويحرم في قول بمال فداؤهم كما لم يحز بيع السلاح الممدد
ومع أوبه أن يسب طفل فكافر ومع واحد أو مفرد فهو مهتد
ومن أحد إن يسب مع واحد يكن

شقياً عن دين الأب المتورد
وإن يشا الزوجان بلغ عتدم في الأولى والنفي عقد ذات التفرد
ولو حكوا بالفسخ إن سبياً معاً لدى اثنين لامع واحد لم يبعد
ولا يحرم التفريق بينهما بلا خلاف يبيع واقسام الممدد
وبالسي أثبت رق من ليس يقتلوا مع الشفع والخالي ولم يفد شرد
ولا يمنع استرقاقنا من يرق في الـ قوى ولاء مستحق لمهند

وحرم في الأولى بيع من رق مطلقا لكفر ، وعنه بيع طفل وخرد
وفدى بكل مسلم من وثاقه ويحرم بيع والفداء بمن هدى

* * *

س ٤٠ : بين أحكام مايلي : التفريق بين ذوى رحم محرم ، من اشترى عدداً
من الأسرى في عقد يظن أن بينهم أخوة أو نحوها فتبين عدمها ،
ماذا يلزم الامام إذا حضر حصنا ؟ ماذا يجوز من أسلم من أهل الحصن ؟
إذا قال أهل الحصن : ارحلوا عنا وإلا قتلنا أسراكم ؟ .

ج : لا يفرق بين ذوى رحم محرم ، لحديث : من فرق بين والدة وولدها
فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة . قال الترمذى : حسن غريب . وعن علي
قال : وهب لى النبي صلى الله عليه وسلم غلامين أخوين ، فبعت أحدهما ، فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : ما فعل غلامك ؟ فأخبرته . فقال : رده رده ، رواه
الترمذى ، وقال حسن غريب . ولأن تحريم التفريق بين الوالدين لما بينهما من
الرحم المحرم ؛ فقيس عليه التفريق بين كل ذى رحم محرم ، إلا بعتق ، فيجوز
أن يعتق أحدهما دون الآخر .

وكذا لا يحرم التفريق بافتداء الأسرى ، كافتداء أسير مسلم بكافر ، من
ذوى رحم محرم لتخليص المسلم من الأمر ، وكذا يجوز في بيع فيما إذا ملك
أختين ونحوهما على ما يأتي في كتاب النكاح فإنه إذا وطئ إحداها لم يجز له
وطء الأخرى حتى يحرم الموطوءة .

ولو باع الإمام أو غيره السبايا ، على أن بينهم نسبا يمنع التفريق ، ثم بان
عدمه ، فلبائع الفسخ ، ومن اشترى منهم عدداً في عقد يظن أن بينهم أخوة أو
نحوها فتبين عدمها رد إلى المقسم الفضل الذى فيه بالتفريق ، لبيان انتفاء مانعه .
وإذا حضر إمام أو غيره حصنا لزمه فعل الأصلح في نظره ، واجتهاده ، من
مصابرته ومن موادعته بمال ، ومن هدنة بلا مال بشرطها .

ونجى المودة ببال والمدينة بغيره إن سألوها ، وثم مصلحة لحصول الفرض من إعلاء كلمة الإسلام وصغار الكفرة ، وله الانصراف بدونه إن وآه لفرار أو إياس منه .

وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حاصر أهل الطائف ، فلم يزل منهم شيئاً ، فقال : إنا قائلون إن شاء الله غداً ، فقال المسلمون : أنرجع ولم نفتح ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اغدوا على القتال ، فقتلوا عليه ، فأصابهم جراح فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا قائلون غداً ، فأعجبهم فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم . متفق عليه .

وإن قال أهل الحصن للمسلمين : ارحلوا عنا وإلا قتلنا أمراكم عندنا ، وجب رحيلهم لئلا يلقوا بأسرى المسلمين للهلاك . ويحجز من أسلم من أهل الحصن قبل استيلائنا عليه ، دمه وماله حيث كان ، في الحصن أو خارجه . لما ورد عن أنس رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن يستقبلوا قبلتنا ، وأن يأكلوا ذبيحتنا ، وأن يصلوا صلاتنا ، فإذا فعلوا ذلك ، حرمت علينا دماؤهم وأموالهم ، إلا بحقها ، لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين . رواه أصحاب السنن .

ويحجز من أسلم منهم أولاده الصغار ، وحمل امرأته للحكم بإسلامهم تبعاً له ، ولا يحجز امرأته إذا لم تسلم ، لأنها لا تتبعه في الإسلام ، فإن سببت ضارته رقيقة كغيرها من النساء ، ولا يفسخ نكاحه برقتها ويتوقف بقاء النكاح على إسلامها في العدة ، وإن دخل كافر دار الإسلام وله أولاد صغار في دار الحرب ، صاروا مسلمين تبعاً له : ولم يحجز سيدهم لعصمتهم في الإسلام .

س ٤١ : تكلم بوضوح عما يلي : إذا نزل أهل الحصن على حكم مسلم ، إذا أسلم من حكم بقتله أو سبيه ، إذا سألوا أن ينزلهم على حكم الله ، إذا

كان به من لاجزية عليه فبذلها لعقد الذمة ، إذا خرج عبد إلينا بأمان
أو نزل من حصن ، إذا جاءنا عبد مسلماً وأسر سيده أو أسر غيره
من الحربيين ، إذا أقام عبد بدار الحرب ، إذا هرب قن إلى العدو ثم
جاء بمال ، واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف .

ج : إذا نزل أهل الحصن على حكم رجل مسلم حر مكلف عدل ، مجتهد
في الجهاد ، جاز ، لما ورد عن أبي سعيد ، أن أهل قريظة نزلوا على حكم سعد
ابن معاذ ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلى سعد فأتاه على حمار ، فلما
دنا قريباً من المسجد ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قوموا إلى سيدكم أو
خيركم ، فقام عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن هؤلاء نزلوا على حكمك ،
قال : فإنني أحكم أن تقتل مقاتلتهم ، ونسبي ذراريهم ، فقال : لقد حكمت بما حكم
به الملك ، وفي لفظ قضيت بحكم الله عز وجل . متفق عليه .

ويُلزم النزول على حكمه الحكم بالأخط لنا ، من قتل أو رق ، أو من ،
أو فداء . وبارز حكمه حتى يمن عليهم كالإمام ، وإن أسلم — من حكم بمن
نزلوا على حكمه — بقتله ، أو سبيته ، عصم دمه دون ماله وذريته ، لأنهما صاروا
بالحكم بقتله ملكاً للمسلمين ، فلا يودان إليه بإسلامه ، وأما دمه فأحرزه
بإسلامه ، ولا يسترق . لأنه أسلم قبله .

وإن سأل أهل الحصن الأمير أن ينزلهم على حكم الله تعالى ، لزمه أن
ينزلهم ويخير فيهم كالأمري ، لأن ذلك هو الحكم بحسب اجتهاده لهم ،
لكن في حديث بريدة الذي أخرجه أحمد ومسلم مرفوعاً : وإذا حاصرت أهل
حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ، فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن
أنزلهم على حكمك . فإنك لا تدري أنصيب حكم الله فيهم أم لا . أوجب
عنه بأنه لا احتمال نزول وحى بما يخالف ما حكم به ، وقد أمن ذلك بموته صلى الله
عليه وسلم .

وقيل بكره له ذلك ، وقيل لا ينزلهم لأنه كإنزالهم على حكمنا ولم يرضوا به . ولو كان بالحصن من لا جزية عليه فبذلها لعقد الذمة ، عتدت له الذمة بمعنى الأمان مجاناً ، وحرم رقه لتأمينه ، وإن لم يجب به ماله ، ولو خرج عبد إلينا بأمان ، أو نزل عبد من حصن إلينا بأمان فهو حر : لما روى الشعبي عن رجل من ثقيف قال : سألتنا النبي صلى الله عليه وسلم ، أن يرد علينا أبا بكر ، وكان عبداً لنا ، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محاصر ثقيفاً فأسلم ، فأبى أن يرد علينا . وقال : هو طليق الله ثم طليق رسول الله ، فلم يرد علينا . ولو جاءنا عبد مسلماً وأسر سيده الحربى ، أو أسر غيره من الحربيين فهو حر . والكل مما جاء ، من سيده أو غيره له .

وإن أقام عبد أسلم بدار حرب فهو رقيق ، ولو جاء مولاه مسلماً بعده ، لم يرد إليه لسبق الحكم بحريته حين جاء إلينا مسلماً ، ولو جاء مولاه قبله مسلماً ، ثم جاء هو مسلماً فهو له . وليس لقن غنيمة لأنه مال ، فلا يملك المال ، فلو هرب القن إلى العدو ، ثم جاء منه بمال فهو لسيده ، والمال الذى جاء به لنا فيثا . وكره نقل رأس كافر من بلد إلى بلد ، ورميه بمنجنيق بلا مصلحة لما روى عقبة بن عامر ، أنه قدم على أبى بكر الصديق برأس بنان البطريق فأنكر ذلك ، فقال : يا خليفة رسول الله فإنهم يفعلون ذلك بنا . قال : فأذن بفارس والروم ، لا يحمل إلى رأس ، إنما يكفى الكتاب والخبر .

قال الشيخ تقي الدين : وهذا حيث لا يكون فى التمثيل بهم زيادة فى الجهاد ، ولا يكون نكالا لهم عن نظيرها ، فأما إن كان فى التمثيل السائق دعاء لهم إلى الإيمان ، وزجراً لهم عن العدوان فإنه من إقامة الحدود والجهاد المشروع ، ولم تكن القصة فى أحد كذلك ، فلماذا كان الصبر أفضل .

باب ما يلزم الإمام والجيش

س ٤٢ : ماذا يلزم الإمام والرحمة عند سيرهم إلى الغزو ؟ وما الذي يستحب أن يدعوا به ؟ القتال يقع بسبب خمسة أشياء فما هي ؟ واذكر أدلتها ووضح الألفاظ الخفية .

ج : يلزم كل أحد إخلاص النية لله تعالى في الطاعات كلها من جهاد وغيره لقوله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) .

وعن أبي أمامة قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : أرأيت رجلاً غزاه يلتصق الأجر والذكر ، ماله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا شيء له فأعادها ثلاث مرات يقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شيء له ، ثم قال : إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً وابتغى به وجهه . رواه أحمد والنسائي .

قال ابن القيم في شرح منازل السائرين : قد تنوعت عباراتهم في الإخلاص والقصد واحد ، فقليل : هو أفراد الحق سبحانه بالقصد بالطاعة . وقيل : تصفية الفعل عن ملاحظة المخلوقين ، وقيل : الإخلاص استواء أعمال العبد في الظاهر والباطن ، والرياء : أن يكون ظاهره خيراً من باطنه . والصدق في الإخلاص ؛ أن يكون باطنه أحمر من ظاهره .

ومن كلام الفضيل رحمه الله : ترك العمل من أجل الناس رياء والعمل من أجل الناس شرك ، والإخلاص أن يماثلك الله منهما : وقال صاحب النازل : الإخلاص تصفية العمل من كل شوب ، ويلزم كل أحد أن يجتهد في إخلاص النية لله في الطاعات ، لأن الواجب لا يتم إلا به .

ويستحب أن يدعو سرّاً بحضور قلب . لما في حديث أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا غزا قال : اللهم أنت عضدي ونصيري بك أحول وبك أصول ، وبك أقاتل . رواه أبو داود بإسناد جيد . وكان جماعة منهم الشيخ تقي الدين بقوله عند قصد مجلس العلم . اهـ .

الأشياء التي يقع القتال بسببها : الشجاعة والحمية والرياء والمغنم والغضب ، والدليل على ذلك ماورد عن أبي موسى قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل ، يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ، ويقاتل رياء ، فأى ذلك في سبيل الله ؟ فقال : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، فهو في سبيل الله . رواه الجماعة . وفي رواية للبخاري : والرجل يقاتل للمغنم : وفي أخرى له : والرجل يقاتل غضباً .

ويجب على الإمام عند السير بالجيش تماهد الخيل . قلت : وفي وقتنا يتفقد أيضاً الطائرات والهدايات والمصفعات والرشاشات والدافع والسيارات ، ويتفقد الرجال لأن ذلك من مصالح الجيش فلزمه كبتية المصالح ، فيختار من الرجال ما فيه غنى ومنفعة للحرب ومناصحة ، ومن الخيل ما فيه قوة وصبر على الحرب ، ويمكن الانتفاع به في الركوب ، وحمل الأثقال ، ومن الأسلحة الحديثة ، والمركوبات الحديثة ما كان أفهم للجهاد .

ويمنع ما لا يصلح للحرب ، ويمنع الخذل وهو المنفذ للناس عن الفوز ومزهدهم فيه والخروج إليه ، كقاتل : الحرأر البرد شديد ، أو المشقة شديدة ، أو بالكفار كثرة وخيلهم جيدة .. وما شاكله ، يقصد بذلك خذلان المسلمين ، وهو التخلف عن النصرة ، وترك الإعانة . يقال للظلي إذا تخلف عن القطيع : خذول ويقال : خذلت الوحشية إذا أقامت على ولدها وتخلقت . قال طرفة بن العبد البكري :
خذول تراعى ربرباً بمخيلة تناول أطراف البرير وترتد

وعليه منع مرجف كمن يقول : هلكت سرية المسلمين ، ولاهم مدد أو طاعة بالكفار . والإرجاف لغة إشاعة الكذب ، والباطل ، يقال : أرجف

بكذا إذا أخبر به على غير حقيقة ، لكونه خبراً متزلزلاً غير ثابت من الرجفة ،
وهي الزلزلة . وأرجفوا في الشيء : خاضوا فيه ، قال الشاعر :

أبا لأراجيف يا بن اللؤم توعدني وفي الأراجيف خلت اللؤم والخورا

قال الله تعالى : ﴿ ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم وقيل اقعدوا مع
القاعدین ، لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا ولأوضعوا خلالكم ﴾ الآية .
ويمنع مكاتباً بأخبارنا ، ليدل العدو على عوراتنا ، ويمنع رامياً بيننا بالعداوة ،
وساعياً بيننا بالفساد والفتن . قال تعالى : ﴿ لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا
خبالا ﴾ الآية .

ويمنع معروف بنفث وزندقة ، لقوله تعالى : (فإن رجعت الله إلى طائفة
منهم ، فاستأذنوك للخروج فقل : لن تخرجوا معي أبداً ، ولن تقاتلوا معي عدواً)
ولأن هؤلاء مضرّة على المسلمين فلزم الإمام منعهم ، وعليه منع صبي لم يشهد
ومجنون ، لأنه لا منفعة فيهما ، ولأن في دخولهما أرض العدو تعريضاً للهلاك .

ويمنع نساء للافتتان بهن مع أنهن لسن من أهل القتال ؛ لاستيلاء الخور
والجن عليهن ، ولأنه لا يؤمن ظفر العدو بهن ، فيستعملوا منهن ما حرم الله
تعالى ، إلا عجوزاً لسقي ماء ونحوه ، كما لجة جرحى . لما ورد عن أنس قال :
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرزو بأمر سليم ونسوة معها من الأنصار ،
يسقين الماء ، ويداوين الجرحى . رواه مسلم والترمذي وصححه .

وعن أم عطية الأنصارية قالت : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
سبع غزوات ، أخلفهم في رحالهم ، وأصنع لهم الطعام وأداوى لهم الجرحى ،
وأقوم على المرضى . رواه أحمد ومسلم وابن ماجه . قال جمع : وامرأة الأمير
لحاجته إليها لنفسه صلى الله عليه وسلم .

س ٤٣ : ما حكم الاستمانة بالكافر وأهل الأهواء في شيء من شؤون المسلمين ؟

وما حكم إعانة أهل الأهواء ؟ وما صفة سير الجيش ؟ وما الذي ينبغي للأمير أن يعمل نحو العدو ؟ واذكر ما تستحضره من الأدلة .

ج : يحرم أن يستعين بكافر ، لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى بدر فتبعه رجل من المشركين فقال له : تؤمن بالله ورسوله ؟ قال : لا . قال : فارجع فلن أستعين بمشرك . متفق عليه . ولأن الكافر لا تؤمن بخائفته ، ومكره نخبث طوبته . والحرب تقضى المناصحة ، والكافر ليس من أهلها إلا لضرورة ، لحديث الزهري : أن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بناس من المشركين في حربه ، وبهذا حصل التوفيق بين الأدلة والضرورة ، مثل كون الكفار أكثر عدداً أو يخاف منهم ، وحيث جاز اشترط أن يكون من يستعان به حسن الرأي في المسلمين . فإن كان غير مأمون عليهم ، لم يجوز كالرجف وأولى .

وتحريم استعانة بأهل الأهواء في شيء من أمور المسلمين من غزو وعمالة ، أو كتابة أو غيرها ، لمظم الضرر ، لأنهم دعاة إلى عقائد الباطلة ، فهم أضر على المسلمين من اليهود والنصارى ، لأنهم يدعون إلى ذلك ، واليهود والنصارى لا يدعون إلى دياناتهم ؟

وتسكرة الاستعانة بذي في ذلك ، وتحرم توليتهم الولايات ، وتحرم إعانة أهل الأهواء على عدوهم إلا خوفاً من شرهم ، ويسن أن يخرج الإمام بالجيش يوم الخميس . لما ورد عن كعب بن مالك ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، خرج في يوم الخميس في غزوة تبوك ، وكان يجب أن يخرج يوم الخميس . متفق عليه . ويسير بالجيش برفق ، كسير أضعفهم ، لحديث أمير القوم أقطعهم ، أي أقلهم سيراً ، لئلا ينقطع أحد منهم ، فإن دعت حاجة إلى الجهد في السير جاز لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، جد حين بلغه قول عبد الله بن أبي ليخرجن الأعز منها الأذل ، ليستغل الناس عن الخوض فيه .

وبعد الإمام والأمير للجيش الزاد ، لأنه لابد منه وبه قوام ، وربما جال سفرهم فيهلكون ، حيث لا زاد لهم ، ويحدثهم بما يقوى نفوسهم من أسباب النصر ، فيقول مثلاً : أنتم أكثر عدداً ، وأشد أبداناً ، وأقوى قلوباً ونحوه ، لأنه مما تستعين به النفوس على المصابرة ، وأبعث لها على القتال .

ويعرف عليهم العرفاء — وهو القائم بأمر القبيلة أو الجماعة من الناس — فيجعل لكل جماعة من يكون كقدم عليهم ينظر في حالهم ويتقدم ، لأنه صلى الله عليه وسلم عرف عام خبير على كل عشرة عريفاً ، وورد العرافة حق . وأما قوله : العرفاء في النار ، فتحذير للعرض للرياسة ، لما في ذلك من الفتنة ، ولأنه إذا لم يتم بأمرها استحق العقوبة . ويعقد لهم الألوية البيض ، وهي العصابة تعقد على قناة ونحوها . قال صاحب المطالع : اللواء راية لا يحملها إلا صاحب جيش الحرب ، أو صاحب دعوة الجيش اهـ .

قال ابن عباس : كانت راية النبي صلى الله عليه وسلم سوداء ، ولواؤه أبيض ، رواه الترمذى .

وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم ، دخل مكة ولواؤه أبيض ، رواه أبو داود . ويعقد لهم الرايات وهي أعلام مربعة ، ويغير ألوانها ليعرف كل قوم رايتهم ، لقوله صلى الله عليه وسلم للعباس حين أسلم أبو سفيان : احبسه على الوادى حتى تمر به جنود الله تعالى ، فيراها . قال : فحبسته حيث أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومرت به القبائل على راياتها ، ولأن الملائكة إذا نزلت مسومة بها . نقل حنبل .

ويحمل لكل طائفة شعاراً يتداعون به عند الحرب ، لئلا يقع بعضهم على بعض لما روى سلمة بن الأكوع قال : غزونا مع أبي بكر زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، فبينما هم يقتلهم وكان شعارنا تلك الليلة : أمت أمت ، رواه أبو داود .

وعن المهلب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن يبتكم العدو ، فليكن شعاركم : حم لا ينصرون . رواه الترمذى وأبو داود . وعن سمرة بن جندب قال : كان شعار المهاجرين : عبد الله ، وشعار الأنصار : عبد الرحمن . رواه أبو داود .

ويتخير الإمام أو الأمير لهم من المنازل أصلحها لهم كالخربة ، وأكثرها ماء ومرعى ، لأنها أرفق بهم وهو من مصلحتهم ، ويتبع مكانها فيحفظها ليأمنوا هجوم العدو عليهم ، ولا يفقل الحرس والطلائع .

ويمنع جيشه من الفساد والمعاصي ، لأنها سبب الخذلان . وتركها داع للنصر ، وسبب للظفر .

ويمنع جيشه من التشاغل بالتجارة المانعة لهم من القتال . ويعد الأمير الصابر في القتال بأجر وفل ترغيباً له فيه ، ويخفى أمره ما أمكن إخفاؤه لئلا يعلم العدو به . عن كعب بن مالك ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه كان إذا أراد غزوة ، وروى بغيرها . متفق عليه .

ويبعث العيون على العدو ممن له خبرة بالطرق حتى لا يخفى عليه أمر العدو ، ويهتم باقتفاء آثار العدو ومعرفة أمرارهم ، كما كان عليه السلام يهتم باقتفاء أخبار العدو ، ومعرفة أمرارهم واستطلاع خباياهم ، فكان يبعث العيون ليأتوه بخبرهم ، فقد أرسل عبد الله بن جحش سنة اثنتين للهجرة ، في اثني عشر مهاجراً ، بعد أن دفع إليه كتاباً أمره ألا ينظر فيه حتى يسير يومين ، فلما مضى البومان نظر عبد الله في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا فيه « إذا نظرت إلى كتابي هذا فامض حتى تنزل نخلة بين مكة والطائف فتصد بها قريشاً ، وتعلم لنا من أخبارهم ، كما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما علم بغير أبي سفيان ، تحمل خيرات قريش كلها إلى الشام ، أمر نفرأ من المسلمين أن

يخرجوا إليها لعل الله أن يجعلها لهم . فلما اقتربوا من الصفراء بعثوا بسيس بن عمرو وعدي بن الربيع إلى بدر يستطامان أخبار العير . وقد ذهب رجال من المسلمين إلى بدر يستقيان ويتنظمان الأخبار ، وبينما هما كذلك إذ بجارية تطالب أخرى بدين عايتها ، فتجيبها صاحبته أن سوف تعطيهما الذي لها عندما تأتي العير في الغد ، أو بعد الغد ، فتعمل لهم وتؤجر منهم ، فيسرع الرجلان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبرانه بيوم قدوم العير .

ثم إن الجمين ، لما قاربا بدرأ ، ونسابقا إلى الماء ، بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً وسعداً والزبير إلى بدر يتجسسون ، فجاؤوه بعبد بن قريش ، وهو قائم يصلي ، فلما انتهى من صلاته سألهما عن مكان قريش ، فقالا : « وراء هذا الكتيب » ثم قال لهما : كم القوم ؟ فقالا لا علم لنا . فقال : كم ينحرون كل يوم ؟ فقالا : « يوماً عشراً ويوماً تسعاً » ، فقال صلى الله عليه وسلم : « القوم ما بين تسعمائة وألف » ثم قال لهما : فمن فيهم من أشرف قريش ؟ قال : عتبة بن ربيعة ، وأبو البختري بن هشام ، وحكيم بن حزام ، ونوفل ابن خويلد ، والحارث بن عامر بن نوفل ، وطعيمة بن عدي بن نوفل ، والنفل ، وزمعة بن الأسود ، وأبو جهل بن هشام ، وأميمة بن خلف ، ونبيه ومنبه ابنا الحجاج ، وسهيل بن عمرو بن عبدود .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : « رمتكم مكة بأفلاذ كبدها » وفي غزوة أحد بعث الرسول أنساً ومونساً ، ابني فضالة يلتمسان قريشاً ، فعلمتا أنها قاربت المدينة ، وأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك ، وبعث من بعدهما الحباب بن المنذر ، فاتاه بخبرها ، ولم يلبث أن خرج سلامة بن سلامة ، فرأى قريشاً تسرع بخيلها حتى لتكاد تدخل المدينة ، فرجع إلى القوم يحدثهم بما رأى .

وفي غزوة المريسيع عندما علم الرسول صلى الله عليه وسلم أن الحارث بن أبي ضرار سيد بني المصطلق خرج في قومه ليحارب المسلمين ، أرسل بريدة بن الحصيب الأسلمي يتأكد له الأمر ، فلما لقي الحارث وعلم أخباره ، رجع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص عليه ما سمع . فما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن ندب المسلمين للقاء بني المصطلق .

وفي غزوة الخندق عندما علم الرسول صلى الله عليه وسلم ، أن قريظة نقضت عهدها وانضمت إلى حيي بن أخطب عدو الله ورسوله ، أرسل سعد ابن معاذ ، وسعد بن عباد ، وعبد الله بن رواحة ، وخوات بن جبير ليعلموا أمر قريظة ، ويروا إن كانت على عهدها مع رسول الله أم خرجت عليه .

فلما سأل هؤلاء كعب بن أسد وقال لهم : « لا عهد بيننا وبين محمد ولا عقد » ، انصرفوا إلى رسول الله يخبرونه . وفي سنة ست من الهجرة قبل صلح الحديبية أو عهدها ، بعث الرسول عدة سرايا ، كان منها سرية عكاشة ابن محصن الأزدي ، الذي خرج في أربعين رجلاً إلى الفجر ، وقد أرسل هؤلاء الطلائع - جرياً على سنة رسول الله - فوجدوا من دلهم على ماشية أعدائهم ، ففتموا مائتي بعير ساقوها إلى المدينة ، وعندما خرج الرسول لينتصر - عمرة الحديبية في ألف وبضع مئاة من أصحابه ، وبلغ ذا الحليفة بعث عيناً له يستطلع .

فلما اقترب الرسول من عسفان ، أتاه عينه ، فسأله عما جاء به من أخبار قريش فقال له الرجل : قد سمعت بمسيرك فخرجوا وقد لبسوا جلود النمر ، ونزلوا بذي طوى يعاهدون الله لا تدخلها أبداً ، وهذا خالد بن الوليد في خيلهم قد قدموها إلى كراع الغميم .

وقبيل يوم حنين بعث عليه السلام عبد الله بن أبي حدود الأسلمي ،

وأمره أن يدخل في صفوف عدوه ، فيقيم فيهم حتى يعلم علمهم ، ثم يأتيهم بخبرهم ، فانطلق ابن أبي حدرد حتى دخل فيهم وسمع منهم ما أجمعوا عليه من حرب المسلمين ، ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر .

وبشاور في أمر الجهاد المسلمين ذا الرأي والدين لقوله تعالى : ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ وقال : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ وعن أنس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، شاور حين بلغه إقبال أبي سفيان ، فتكلم أبو بكر ، فأعرض عنه ، ثم تكلم عمر ، فأعرض عنه ، فقام سعد بن عباد ، فقال : إيانا تريد يا رسول الله ، والذي نفسي بيده لو أمرتنا أن نخيضها البحر لأخضناها ، ولو أمرتنا أن نضرب أكبادها إلى برك النقاد لقمطنا . قال : فندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فانطلقوا . رواه أحمد ومسلم .

وعن أبي هريرة قال : مارأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه أحمد والشافعي ، وروى البغوي بسنده ، عن عائشة أنها قالت : مارأيت رجلاً أكثر استشارة للرجال من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وللاستشارة فوائد كثيرة ، ذكرها بعض المفسرين ، لا تطول بذكرها ، يغني عنها أمر الله لرسوله صلى الله عليه وسلم . ولنعم ما قيل في ذلك :

وشاور إذا شاورت كل مذهب	لبيب أخى حزم لترشد في الأمر
ولا تلك ممن يستبد برأيه	فتعجز أو لا تستريح من الفكر
ألم تر أن الله قال لعبده	وشاورهم في الأمر حتماً بلا نكر

وقال بشار بن برد :

إذا بلغ الرأي المشورة فاستعن برأى نصيح أو نصيحة حازم

ولا تجعل الشورى عليك غرضاً

فريش الخوافى قوة للقوادم

ويصف الجيش ، فيتراصون لقوله تعالى : ﴿ إن الله يحب الذى يقاتلون فى سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص ﴾ والسر فى ذلك أنهم إذا كانوا كذلك نشط بعضهم بعضاً ، وزادت قوتهم المعنوية ، وتماضدوا ، وتنافسوا فى الطعان والنزال والكر ، وأدخلوا الروح والفزع والذعر فى نفوس الأعداء .

ويجعل فى كل جنبه من الصف كفراً ، لحديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ، فجعل خالد بن الوليد على المجنبه اليمنى ، وجعل الزبير على المجنبه اليسرى ، وجعل أبى عبيدة على اللياذقة ، وبعث الوادى . فقال : يا أباهريرة ادع لى الأنصار فدعوتهم . . . الحديث . رواه مسلم . ولأنه أحوط للحرب ، وأبلغ فى إرهاب العدو ، ويدعو بما فى حديث أنس ، كان النبی صلى الله عليه وسلم ، إذا غزا قال : اللهم أنت عضدى ونصيرى بك أحول ، وبك أصول ، وبك أقاتل . رواه أبو داود وغيره .

ولا يميل إمام أو أمير مع قريبه ، ولا مع ذى مذهبه ، لأنه يفسد القلوب ويكسرهما ، ويشنت الكلمة ، فرما خذلوا عند الحاجة إليهم ، ويحرم قتال من لم تبلغه الدعوة قبلها ، وتسبب دعوة من بلغته للخير ، وتهدم البحث أوسع من هذا .

• • •

م ٤٤ - تكلم مما يلى : بنى جمل لمن يعمل ما فيه غناء ، مثل ذلك جمل جارية لمن يفعل ما فيه نفع ومصلحة للمسلمين ، واذكر ما ينفع على ذلك (م ٩ - الأسئلة والأجوبة ٣)

من المسائل ، النفل في البداء والرجعة ، بعث السرايا ، الأدلة الدالة على ما تذكر أو التعليقات .

ج : يجوز أن يجعل أمير جملاً معلوماً من مال المسلمين ، ويجوز أن يجعل من مال الكفار ، مجهولاً ، لمن يعمل مافيه نفع للمسلمين كمنقب سور ، أو صعود حصن ، أو يدل على طريق سهل ، أو قلعة لتفتح ، أو على ماء في مفازة ونحوه كدلالة على مال يأخذه المسلمون ، أو عدو يغيرون عليه ، أو نفر يدخل منها إليه ، لأنه صلى الله عليه وسلم قد استأجر هو وأبو بكر في الهجرة من دلم على الطريق ، وجعل النبي صلى الله عليه وسلم الثالث والربع ، مما غنموه وهو مجهول ، لأن الغنيمة كلها مجهولة ويستحقه مجهول له بفعل ما جوهل عليه ، بشرط أن لا يتجاوز جعل مجهول من مال كفار ثلث الغنيمة بعد الخمس ، لأنه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم جعل أكثر منه .

ويجوز أن يعطى الأمير ذلك بلا شرط ، لأنه ترغيب للجهاد ، ولو جعل الأمير لمن يفعل مافيه مصلحة للمسلمين ، جارية معينة ، على فتح حصن من الكفار ، فمات قبل فتح الحصن فلا شيء له لأن حقه تعلق بعينها ، وقد تلفت بغير تفريط ، فسقط حقه منها كالوديعة ، وإن أسلمت وهي أمة أخذها - كحرة جعلت له بعد فتح - إلا أن يكون المجهول له الجارية كافراً ، فله قيمتها إن أسلمت - كحرة جعلت له وأسلمت قبل فتح .

وإن فتحت قلعة صلحاً ، ولم يشترط المسلمون الجارية على أهل القلعة ، وأبى أهل القلعة الجارية ، وأبى مجهول له أخذ القيمة عنها . فسبح الصلح لتعذر إيفائه ، لسبق حق صاحب الجمل ، وتعذر الجمع بينه وبين الصلح .

وإن بذلوا الجارية مجاناً ، لزم أخذها ودفعها إليه . قال في الفروع : والمراد غير حرة الأصل ، وإلا وجبت قيمتها ، لأن حرة الأصل غير مملوكة ، وكل

موضع أوجبنا القيمة ، ولم يغم الجيش شيئاً ، فإنها تغطي من بيت المال لأنه حال المصالح .

الأنفال — جمع نفل بالتحريك وبسكونها — الغنيمة . قال لبيد : « إن تقوى ربنا خير نفل » . وقال عنتره :

إنا إذا احمر الوغى نروى القنا ونعف عند مقامم الأنفال

أى الغنائم ، وأصل النفل الزيادة ، وسميت الغنيمة به لأنها زيادة فيما أحل الله لهذه الأمة ، مما كان محرماً على غيرهم ، أو لأنها زيادة على ما يحصل للمجاهد من أجر الجهاد . وبطلق النفل على معان أخر منها : اليمين ، والابتغاء ونبت معروف . والنافلة : التطوع لكونها زائدة على الواجب ، والنافلة : ولد الولد ، لأنه زيادة على الولد .

ولأمير في بداءة دخول دار حرب ، أن ينفل الربيع فأقل بعد الخمس ، وله أن ينفل في رجوع من دار حرب الثالث ، فأقل بعد الخمس . لما روى عبادة ابن الصامت ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفل في البداءة الربيع ، وفي الرجعة الثالث . رواه أحمد وابن ماجه والترمذي . وفي رواية : كان إذا أغار في أرض العدو ، نفل الربيع ، وإذا قتل راجعاً وكل الناس نفل الثالث ، وكان يكره الأنفال ويقول : ليرد قوى المؤمنين على ضعيفهم . رواه أحمد .

وعن حبيب بن مسلمة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، نفل الربيع بعد الخمس في بداءته ، ونفل الثالث بعد الخمس في رجعته . رواه أحمد وأبو داود ، وروى الأثرم عن عمر بن الخطاب ، أنه قال لجرير بن عبد الله في قومه يريد الشام : هل لك أن تأتى الكوفة ، ولك الثالث بعد الخمس ، من كل أرض وسبي .

ولا تجوز الزيادة على الثالث لأن نفل النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إليه . ويجوز النقص منه ، لأنه إذا جاز ألا ينقل شيئاً ، فلا أن يجوز تنفيل قليل

أولى ، ولا يستحق هذا النفل إلا بالشرط ، لأن استحقاقه بغير شرط إنما يثبت بالشرع ، ولم يرد الشرع باستحقاقه على الإطلاق ، وزيد في الرجعة على البدء لمشتقها ، لأن الجيش في البداءة رده عن السرية ، وفي الرجعة منصرف عنها ، والعدو مستيقظ ، ولأنهم مشتاقون إلى أهليهم ، فيكون أكثر مشقة ، ولا يعدل شيء عند أحد الخروج في السرية مع غلبة السلامة .

عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده ، لولا أن رجلا من المسلمين لا تطيب أنفسهم أن يتخلفوا عني ، ولا أجدهم أحملهم عليه ، ما تخلفت عن سرية تغزو في سبيل الله ، والذي نفسي بيده لو ددت أن أقتل في سبيل الله . ثم أحييتهم أقتل ، ثم أحييتهم ، ثم أقتل . متفق عليه .

من النظم ما يلزم الإمام والجيش

ويلزم عند السير منع مخذل ومرجفهم مع كل أجهف أوردى
ومخشى عوف للعدو منافق وساع بشعنا بيننا ومفسد
وردى نساء غير عجف قواعد

يعالجن جرحى ثم يستقن من صدق
ولا يستمن بالكفر إلا ضرورة ويمشى برفق مستعد التزود
وعن أحمد إن كان يقوى أدهمهم إذا نعر الأعداء وإلا ليردد
وإن تجدن من كل مركوبه اجملن

على فاضل واحتم لخوف الردى قد

ويظهر أسباب التضافر بينهم ويعتد رايات بكل مسود
وكل قبيل فليقدم عليهم عريفاً حفيظاً كافياً للتنقد
وكل فثاث فليمين شعارهم وفي كل حرز أو صلاح ليجهد
ويبعث أكفاء العميون تحمراً ويردع عن فعل الخنا كل مفسد
وذا الرأي شاوره وذا الصبر والفنا

بأجر وتنفل على غيره عد

ويكتم مهما استطاع يا صاح أمره ووار بغير قصد عن مقصد
وصفهم واجعل على كل جانب نبهياً ودع ميل الهوى لا تنكد
ودعوتنا من لم تبلفه حر من قتالهم قبل الدعاء وأكد
ومن بلفته قاتلن قبله أن تشا ودعوتهم من قبل حسن وسدد
وبذلك اجعل جلب نفع مجوز

وعلمنا به الشرط من سوى مال جعد

إذا لم يجاوز بعد خمس ثلثيه

في الأولى ودون الشرط ما زاد فاردد

وما منعه بذه ورآه لا مصالح من مال المصالح فأعدد
فم قد جعل عين أو نوع مطلق وفقدان فتح صاحب الجمل شرد
ولا يمنع الإسلام تسليم جملة رقيقاً قبيل الفتح أو بعده اشهد
وقيمة حر الأصل إن يهد قلبه وقيمه عين لدى الكفر ترشد
وإن صولخوا من غير شرط لجملة

وظن به بالقيمة الصلح أفسد

وقيد احتمال ماله غير قيمة كحرة أصل سلموها بأبعد
وشرطك ربما بعد خمس مجوز لنقل السرايا في الدخول به جد
وبالثالث بعد الخمس في رجعة ولا تبقى لهم والجيش بعدهم اعدد
وقولين في تنفيذه ذاك شرط أو زيادة فوق الثلث بالشرط قيد
وليس لهم من غير شرط تنقل وجائز التقيص دون التزيد
وإن ير تنفيلاً لإغناء أو رجا غناء يحز من بعد خمس وقيد
ونقل السرايا للنفوع وغـيره

وكالسلب اخصص في سواهم بمركد

ص ٤٥ : ماذا يلزم الجيش من طاعة الإمام ؟ وما حكم إحداث أمر بلا إذنه ؟
تسكام من المبارزة بوضوح ، واذكر ما تستحضره من الأدلة .

ج : يلزم الجيش طاعة الأمير في غير معصية . ويلزمهم النهج والصبر معه
قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر
منكم) . ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ، ومن يعص الأمير فقد عصاني . متفق عليه .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : على المرء للسمع والطاعة فيما أحب وكره ، إلا أن يؤمر بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة . متفق عليه . وعنه قال : كنا إذا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة ، يقول لنا : فيم استطعتم ، متفق عليه .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من كره من أميره شيئا فليصبر ، فإنه من خرج من السلطان شبرا مات ميتة جاهلية . متفق عليه . وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي ، كان رأسه زبيبة . رواه البخاري .

وأما الدليل على النصيح ، فمن أبي رقية تميم الداري رضي الله عنه ، أن للنبي صلى الله عليه وسلم قال : الدين النصيحة . قلنا : لمن ؟ قال : لله ولكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم . رواه مسلم . وعن جرير بن عبد الله رضي الله عنه ، قال بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والنصح لكل مسلم . متفق عليه . فلو أمرهم الأمير بالصلاة جماعة ، وقت لقاء العدو فأبوا ، عصوا للمخالفة .

وأما الدليل على الصبر ، فقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا) وعن عبد الله بن أبي أوفى ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أيامه التي لقي فيها العدو انتظر حتى مالت الشمس . ثم قام في الناس ، فقال : « أيها الناس لا تمنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية ، فإذا لقيتموهم ، فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف » . الحديث متفق عليه .

ويلزمهم اتباع رأيه ، والرضا بقسمته الغنيمة وبتطديله لها ، لأن ذلك من جملة

طاعته ، ولا يخالفونه بنشعب أمرهم ، فلاخير مع الخلف ، ولا شر مع الائتلاف . قال ابن مسعود : الخلف شز . ذكر ابن عبد البر : ولا يجوز لأحد أن يتلف — وهو تحصيل العلف للدواب — ولا يتحطب ، ولا يبارز . ولا يخرج من المعسكر ، ولا يحدث حدثاً إلا بإذن الأمير ، لأنه أعرف بحال الناس وحال العدو ومكانهم وقوتهم ، فإذا خرج إنسان أو بارز بغير إذنه ، لم يأمن أن يصادف كميناً للعدو فيأخذوه ، أو يرحل بالمسلمين ، ويتركه فيهلك أو يكون ضميماً لا يقوى على المبارزة ، فيظفر به العدو فتكسر قلوب المسلمين . بخلاف ما إذا أذن ، فإنه لا يكون إلا مع انتفائه المفاصد ، ويؤيد ذلك قوله تعالى : (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع ، لم يذهبوا حتى يستأذنوه) .

ولا ينبغي أن يأذن في موضع إذا علم أنه مخوف ، لأنه تقرير بهم . وأما الانغماس في الكفار ، فيجوز بلا إذن لأنه يطلب الشهادة ، ولا يترقب منه الظفر ، وإلا بالمقاومة بخلاف المبارزة ، فتتعلق به قلوب الجيش ، ويرتقبون ظفروه ، فلو طلب البراز كافر ، سن لمن يعلم من نفسه القوة والشجاعة مبارزته بإذن الأمير ، لمبارزة الصحابة رضي الله عنهم .

عن علي رضي الله عنه قال : : تقدم عتبة بن ربيعة ، ومعه ابنه وأخوه ، فنادى : من يبارز ؟ فانتدب شاب من الأنصار . فقال : من أنتم ؟ فأخبروه . فقال : لا حاجة لنا فيكم ، إنا أردنا بني عمان ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم يا حمزة ، قم يا علي ، قم يا عبيدة بن الحارث ، فأقبل حمزة إلى عتبة ، وأقبلت إلى شيبه ، واختلفت ابن عبيدة والوليد ضربتان ، فأنخن كل واحد منا صاحبه . ثم ملنا إلى الوليد ، فقتلناه واحتملنا عبيدة ، رواه أحمد وأبو داود .

وعن قيس بن عباد ، عن علي قال : أنا أول من يمشو للخصومة بين يدي الرحمن يوم القيامة . قال قيس : فيهم نزلت هذه الآية ، (هذان خصيان اختصموا

في ربههم) قال : هم الذين تبارزوا يوم بدر على وحمزة وعبيدة بن الحارث وشيبة وربيعة والوليد بن عتبة . وفي رواية أن علياً قال : فينا نزلت هذه الآية ، وفي مبارزتنا يوم بدر (هذان خصمان اختصموا في ربههم) . رواهما البخاري ، وعن سلمة بن الأكوع قال : بارز عني يوم خيبر مرحب اليهودي . رواه أحمد ، في قصة طويلة ومعناه لمسلم . وبارز البراء بن مالك مرزبان الدارة . فقتله وأخذ سلبه ، فبلغ ثلاثين ألفاً ، ولأن في الإجابة إليها إظهاراً لقوة المسلمين ، وجلدهم على الحرب ، فإن لم يعلم من نفسه المكافأة لطلب البراز ، كرهت إجابته لئلا يقتل ، فيكسر قلوب المسلمين ، وكان الأمير لا رأى له فعلت المبارزة بغير إذنه .

فإن شرط الكافر المبارز أن لا يقتله غير الخارج إليه ، أو كان هو العادة لزم لقوله تعالى : (أوفوا بالعهود) ولقوله صلى الله عليه وسلم : المسلمون على شروطهم . ويجوز رميهم وقتله قبل المبارزة ، لأنه لا عهد له ولا أمان .

ويباح للرجل المسلم الشجاع طلبها ابتداء ، ولا يستجب له ذلك ، لأنه لا يأمن أن يقتل فتتكسر قلوب المسلمين ، فإن انهزم المسلم المجيب لطالب البراز ، والداعى إليه أو أثنى بجراح ، فلكل مسلم الدفع عنه ، والرمي للكافر المبارز لانقضاء قتال المسلم معه . والأمان إنما كان حال البراز ، وقد زال . وأعان حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث على قتل شيبة بن ربيعة ، حين أثنى عبيدة . وإن أعان الكفار صاحبهم ، فعلى المسلمين عون صاحبهم ، وقتال من أعان عليه دون المبارز ، لأنه ليس بسبب من جهته ، فإن استنجدهم أو علم منه الرضا بقطعه انتقض أمانه . وجاز قتله .

* * *

من ٤٦ : ما هو السلب ؟ ومن الذي يستحقه ؟ ومتى يستحقه ؟ وبأى شيء تقبل دعوى القاتل للسلب ؟ وإذا كان القاتل صبيًا ، أو امرأة ، فما الحكم ؟

وإذا قتله إثنان فما الحكم؟ وما الحكم فيما إذا أسره إنسان فقتله الإمام
أو استحياه؟

ج : السلب بفتح السين واللام ، ما على القليل من ثياب وسلاح ودرع
وحلى ، وما معه من خيل ودابته التي قاتل عليها ، وما كان بمنزلة الخيل ،
والدابة في وقتنا هذا ، وآلات المركوب لأنها تابعة له . ويستعان بها في الحرب
فأشبهه السلاح . ويدخل في ذلك التاج ، والبيضة ، والمنطقة ، وأسورة ، وران ،
وخف بما في ذلك من حلية ، وسيف ، ورمح ، ولت ، وقوس ، ونشاب ، لأنه
يستعان به في حربه .

وإذا قتل مسلم كافراً فله سلبه سواء قال الإمام : من قتل قتيلاً فله سلبه
أو لم يقل ، لعموم الأدلة ، عن أبي قتادة قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام حنين ، فلما التقينا كانت للمسلمين جولة قال : فرأيت رجلاً من
المشركين قد علا رجلاً من المسلمين ، فاستدرت إليه حتى أتته من ورائه ،
فضربت على حبل عاتقه . وأقبل على ، فضمني ضمة وجدت منها ريح للموت ،
ثم أدركه الموت فأرسلني ، فلعقت عمر بن الخطاب ، فقال : ما للناس ؟ قتل .
أمر الله ، ثم إن الناس رجعوا ، وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال :
من قتل قتيلاً له عليه بيعة ، فله سلبه . الحديث متفق عليه .

وعن أنس رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم
حنين : من قتل رجلاً فله سلبه ، فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً ، وأخذ
أسلابهم : رواه أحمد وأبو داود . وفي لفظ : من قرد بدم رجل ، فقتله فله سلبه
قال : فجاء أبو طلحة بسلب أحد وعشرين رجلاً . رواه أحمد .

وعن عوف بن مالك ، أنه قال لخالد بن الوليد : أما علمت أن النبي صلى
الله عليه وسلم ، قضى بالسلب للقاتل ؟ قال : بلى . رواه مسلم ، وكذا إذا أشغنه

فصار في حكم المقتول ، فله سلبه . لما ورد عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال :
 بينا أنا واقف في الصف يوم بدر ، نظرت عن يميني ، فإذا أنا بفلامين من
 الأنصار حديثة أسنانهما . تمنيت لو كنت بين أضلع منهما ، ففمرزني أحدهما
 فقال : يا عم هل تعرف أبا جهل ؟ قال : قلت : نعم . وما حاجتك إليه يا ابن
 أخي ؟ قال : أخبرت أنه يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذي نفسي
 بيده إن رأيت ، لا يفارق سوادى سواده حتى يموت الأعجل منا . قال . فتعجبت
 لذلك : ففمرزني الآخر فقال مثلها . قال : فلم أنشب أن نظرت إلى أبي جهل
 يزول في الناس ، فقلت : ألا ترين هذا صاحبكما الذي تسألان عنه . فقال :
 فابتدراه بسيفيهما حتى قتلاه ، ثم انصرفا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
 فأخبراه . فقال : أيكما قتله ؟ فقال كل واحد منهما : أنا قتلتاه . فقال : هل
 مسحتما سيفيهما ؟ قالا : لا ، فنظر في السيفين ، فقال : كلا كما قتله ، وقضى
 بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح .

والرجلان معاذ بن عمرو بن الجموح ، ومعاذ بن عفراء . متفق عليه . ووجه
 ذلك أن ابن مسعود وقف على أبي جهل يوم بدر ، فلم يبط سلبه ، وقضى به
 النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن عمرو بن الجموح ، لأنه أثبتته .

ومن غرر بنفسه بأن قدم على مبارزة من يغلب على ظنه أنه لا يقدر عليه .
 فقتله حال الحرب لا قبلها ولا بعدها ، ولو عبداً بإذن سيده ، أو كان امرأة ،
 أو صبياً بإذن إمام ، أو نائبه ، فله سلبه ، لحديث : من قتل قتيلاً فله سلبه ،
 وللأحاديث المتقدمة .

وقال الشيخ تقي الدين : في هذا نظر ، فإن حديث ابن الأكوع كان
 المقتول منفرداً ، ولا قتال هناك ، بل كان المقتول قد هرب منهم ، انتهى —
 من الإنصاف .

ولا يستحق السلب مخذل ، ولا مرجف ، ولا عاص ، كرام بيننا يفتن .
لأنهم ليسوا من أهل الجهاد ، ويستحق السلب القاتل بشرطه ، ولو كان المقتول
صبياً أو امرأة إذا قاتلوا للعمومات ، لا إن رماه بسهم من صف المسلمين . أو قتله
مشتغلاً بأكل ونحوه ، أو منهزماً فلا يستحق سلبه لعدم التفرير بنفسه ، أشبه
قتل شيخ فان ، وامرأة ، وصبي ، ونحوهم ممن لا يقتل .

ولو قطع مسلم يدي الكافر ورجليه ، فله سلبه ، ولو قتله غيره لأنه كفى
المسلمين شره ، ولأن معاذ بن عمرو بن الجموح أثبت أبا جهل ، فأدرك ابن
مسمود أبا جهل ، وبه رمق فأجهز عليه ، فقتل النبي صلى الله عليه وسلم بسلبه
لمعاذ بن عمرو بن الجموح .

وإن قتله اثنان فأكثر فسلبه غنيمة ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يشرك
بين اثنين في سلب ، ولأنه إنما يستحقه بالتفرير في قتله ، ولا يحصل بالاشتراك
وإن أسره فقتله الإمام أو استحياه ، بأن أبقاه حياً رقيقاً ، أو بفداء ، أو من
فسلبه ورقيته إن رق وفداؤه إن فدى غنيمة ، لأن الذي أسره لم يقتله ، ولأنه
قد أسر المسلمون يوم بدر أسرى ، فقتل النبي صلى الله عليه وسلم منهم واستبقى
منهم ، ولم ينقل أنه أعطى أحداً من أسره سلباً ولا فداء ، وإن قطع يده ورجله
وقتله آخر ، فسلبه للقاتل .

ولا تقبل دعوى القتل إلا بشهادة رجلين ، لأن الشارع اعتبر البيعة ،
وإطلاقها ينصرف إلى شاهدين ، ففي الحديث المتفق عليه المتقدم قريباً أنه صلى
الله عليه وسلم قال : من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه ، وإطلاقها ينصرف إلى
شاهدين وكالتبيل الممد ، وقيل : يعطى السلب إذا قال : أنا قتلتك ولا يسأل بيعة ،
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قبل قول أبي قتادة . وجوابه الخبر الآخر ، وبأن
خصمه أقر له فاكتمى بقوله .

وقال جماعة من أهل الحديث : يقبل شاهد ويمين كغيره من الأموال ،
ونفقتة ورحله وخيمته غنيمه ، لأن ذلك ليس من اللبوس ، ولا مما يستعان به
في الحرب

• • •

ص ٤٧ : تكلم عن أحكام مايلي : الكذب في الحرب ، الخيلاء فيه ، تخميس
السلب ، الخديعة في الحرب .

ج : يجوز الكذب في الحرب ، لما روى البخارى ، عن جابر قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : من لكب بن الأشرف ، فإنه قد آذى الله
ورسوله ، فقام محمد بن مسلمة فقال يا رسول الله أحب أن أقتله ؟ قال : نعم
قال : فأذن لى أن أقول شيئاً . قال : قل . فأنابه محمد بن مسلمة فقال : إن هذا
الرجل قد سألنا صدقة ، وإنه قد أعاننا ، وإنى قد أتيتك أستسلفك . قال : وأيضاً
والله لمتلته . قال إنما قد انبمناه . فلا نحب أن ندعه حتى ننظر إلى أى شىء يضر
شأنه وقد أردنا أن تسلفنا وسقاً أو وسقين . فقال : نعم أرهنونى . قالوا : أى شىء
تريد ؟ قال : أرهنونى نساءكم . قالوا : كيف نرهنك نساءنا وأنت أجمل العرب ؟
قال : فأرهنونى أبناءكم ؟ قالوا : كيف نرهنك أبناءنا ؟ فيسب أحدهم فيقال :
رهن بوسق أو وسقين هذا عار علينا ، ولكننا نرهنك اللأمة ، فواعده أن
يأتيه ، فجاءه ليلاً ومعه أبو نائلة ، وهو أخو كعب من الرضاعة . فدعاهم إلى
الحصن ، فنزل إليهم فقالت له امرأته : أين تخرج هذه الساعة ؟ فقال : إنما هو
محمد بن مسلمة وأخى أبو نائلة . قالت : إنى أسمع صوتاً كأنه يقطر منه الدم ، قال :
إنما هو أخى محمد بن مسلمة . ورضيى أبو نائلة إن الكريم لودعى إلى طعنة بليل
لأجاب . قال : ويدخل محمد بن مسلمة معه رجلان وفى رواية أبو عبس بن جبر ،
والحارث بن أوس ، وعباد بن بشر فقال : إذا جاء فانى قاتل بشعره فأشمه ، فإذا
رأيتونى استمكنت من رأسه ، فدونكم فاضربوه ، وقال مرة : ثم أشمكم ،

فنزل إليهم متوشحاً ، وهو ينفع منه ريح الطيب ، فقال : ما رأيت كالأيوم ريحاً ،
 أى طيب ، فقال : عندي أعطر نساء العرب ، وأنجل نساء العرب ، فقال :
 أناذن لي أن أشم رأسك ؟ قال : نعم . فشمه ثم أشم أصحابه . ثم قال : أناذن لي ؟
 قال : نعم . فلما استمكن منه قال : دونكم ، فقتلوه ، ثم أتوا النبي صلى الله عليه
 وسلم فأخبروه .

وعن أم كلثوم بنت عقبة قالت : لم أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يرخص
 في شيء من الكذب ، مما يقول الناس ، إلا في الحرب والإصلاح بين الناس .
 وحديث الرجل امرأته ، وحديث المرأة زوجها رواه أحمد ومسلم وأبو داود .
 وتستحب الخيلاء في الحرب ، لما ورد عن جابر بن عتيك : أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال : إن من الفيرة ما يحب الله ، ومن الفيرة ما يبغض الله ،
 وإن من الخيلاء ما يحب الله ، ومنها ما يبغض الله . فأما الفيرة التي يحبها الله
 فالفيرة في الريية ، وأما الفيرة التي يبغض الله ، فالفيرة في غير الريية . والخيلاء
 التي يحب الله ، فاختيال الرجل بنفسه عند القتال ، واختياله عند الصدمة .
 والخيلاء التي يبغض الله ، فاختيال الرجل في الفخر والبني . رواه أحمد
 وأبو داود والنسائي .

ويكره التلثم في القتال وعلى أنفه ، لالبس علامة كريش نعام . ولا يخمس
 السلب لحديث عوف وخالد إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخمس السلب . رواه
 أحمد وأبو داود . ولأن قوله صلى الله عليه وسلم : فله سلبه ، يتناول جميعه .
 وتجاوز الخديعة في الحرب للمبارز وغيره . لما ورد عن جابر قال : قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : الحرب خدعة . متفق عليه . وروى أن عمر بن
 عبدود ، لما بارز علياً قال له علي : ما برزت لأقاتل اثنين ، فالتفت هرو فوثب
 على فضر به . فقال هرو : خدعتني فقال : الحرب خدعة ، وفي غزوة الخندق ، إن
 خيم بن مسعود بن عامر من بني غطفان ، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

يا رسول الله إني قد أسلمت ، وإن قومي لم يعلموا باسلامي ، فرني بما شئت .
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما أنت فينا رجل واحد ، نخذل عنا
إن استطعت ، فإن الحرب خدعة ، فخرج نعيم بن مسعود حتى أتى بني قريظة ،
وكان لهم نديماً في الجاهلية ، فقال لهم : يا بني قريظة قد عرفتم ودي إياكم ،
وخاصة ما بيني وبينكم ، قالوا : صدقت است عندنا بمتهم ، فقال لهم : إن قريشاً
وغطفان ليسوا كهينتكم ، البلد بلدكم فيه أموالكم وأولادكم ونساؤكم ،
لا تقدر أن تتحولوا منه إلى غيره ، وإن قريشاً وغطفان ؛ أموالهم
وأولادهم ونساؤهم ببيدة ، إن رأوا نهزة وغنيمة أصابوها ، وإن كان غير ذلك
لحقوا ببلادهم وخلوا بينكم وبين الرجل ، والرجل ببلدكم لا طاقة لكم به إن
خلا بكم ، فلا تقاتلوا مع القوم حتى تأخذوا منهم رهناً من أشrafهم ، حتى
تكون بأيديكم ثقة لكم ، على أن يقاتلوا معكم محمداً حتى تنجزوه . قالوا : قد
أشرت برأى ونصح . ثم خرج حتى أتى قريشاً ، فقال لأبي سفيان بن حرب
ومن معه ورجال قريش : يا معشر قريش قد عرفتم ودي إياكم ، وفراقى محمداً ،
وقد بلغني أمراً رأيت أن حقاً على أن أبلغكم نصيحاً لكم ، فاكتموا على .
قالوا : نفعل . قال : تعلمون أن معشر يهود ، قد ندموا على ما صنعوا بينهم وبين
محمد ، وقد أرسلوا إليه أن قد ندمنا على ما فعلنا ، فهل يرضيك عنا أن نأخذ من
القبيلتين ، من قريش وغطفان رجالاً من أشrafهم فنعطيكهم ، فتضرب
أعناقهم ، ثم نكون معك على من بقي منهم ؟ فأرسل إليهم أن نعم ، فإن بعثت
إليكم يهود فالتمسوا رهناً من رجالكم ، فلا تدفوا إليهم منكم رجلاً واحداً ،
ثم خرج حتى أتى غطفان ، فقال : يا معشر غطفان ، أنتم أصلي وعشيرتي وأحب
للناس إلي ، ولا أراكم تهونوني . قالوا : صدقت . قال : فاكتموا على . قالوا :
نفعل . ثم قال لهم مثل ما قال لقريش ، وحذرهم ما حذرهم . فلما كانت ليلة السبت
من شوال سنة خمس ، وكان ذلك مما صنع الله لرسوله صلى الله عليه وسلم ، أرسل

أبو سفيان ورؤس من غطفان ، إلى بني قريظة عكرمة بن أبي جهل ، في نفر من قريش وغطفان ، فقالوا لهم : إنا لسنا بدار مقام . قد هلك الخلف والحافر ، فاغدوا فقتلوا حتى تناجزوا محمد أو تفرغ مما بيننا وبينه . فقالوا لهم : إن اليوم السبت ، وهو يوم لا نعمل فيه شيئاً ، وقد كان أحدث بعضنا فيه حدثاً ، فأصابه مالم يخف عليكم ، ولسنا مع ذلك بالذين نقاتل معكم حتى تعطونا رهناً من رجالكم يكونون بأيدينا ثقة لنا ، حتى تناجز محمد ، فإننا نخشى إن ضرستكم الحرب ، واشتد عليكم القتال أن تسيروا إلى بلادكم ، وتتركونا والرجل في بلدنا ، ولا طاقة لنا بذلك من محمد ، فلما رجعت إليهم الرسل بذلك الذي قالت بنو قريظة : قالت : قريش وغطفان تعلمون ، والله إن الذي حدثكم نعيم بن مسعود لحق ، فأرسلوا إلى بني قريظة إنا والله لا ندفع إليكم رجلاً واحداً من رجالنا ، وإن كنتم تريدون القتال فاخرجوا فقاتلوا ، فقالت بنو قريظة حين انتهت إليهم الرسل بهذا : إن الذي ذكر لكم نعيم بن مسعود لحق : ما يريد القوم إلا أن يقاتلوا ، فإن وجدوا فرصة انتهزوها ، وإن كان غير ذلك استمروا إلى بلادهم ، وخلوا بينكم وبين الرجل في بلادكم : فأرسلوا إلى قريش وغطفان : إنا والله لا نقاتل معكم حتى تأتونا رهناً ، فأبوا عليهم وحذل الله بينهم ، وفرق جمعهم ، ثم أرسل الريح بالمطر والرعد والبرق ، وقذف في قلوب الذين كفروا الرعب ، فولوا الأدبار .

من نظم ابن عبد القوي

مما يتعلق بما يلزم الجيش

ويلزم كل الجيش نصح أميرهم وطاعته في طاعة الله قيد
وليس لهم أن يخرجوا من معسكر ولا يبرزوا إلا بإذن مجدد
ونذب لدى بطش شجاع برازه باذن أمير كافر إذا تمرد
ومن دون إذن حر من مطلقاً ولله

ميف بالإذن إكره وحلل لمبتدى

ولا تنصرون ذا السلم مع شرط كافر

سوى منخن مع كلمه أو معرد

وقبل براز جوزن قتل كافر سوى مع كون القتل غير مسود
وقاتل من الكفار أعوان كافر

وإن يرض أو يستصرخ اقتله واقدد

ومن يستطع في الحرب خدعة كافر

أجزه بلا كره ولو مات ترشد

وإن يرد ذو السلم أو يرد غيره يكن غير مخموس له سلب الرد

لتصميم حكم الشرع فيما أباحه الإمام له أو لم يبيحه بأوكد

وبشرع قتل الملج والحرب قائماً مخاطرة ذا منعة وتجلد

ويعطاه ذو رضىخ ولو كان كافراً وقاتل سبي قاتلوا في الجود

ولا تعطه الممنوع سهما ورضخه كزمن بلا إذن يبارز بأوكد

وللمدعى بالشاهد اقض وقيل أو بفرد وإيلاء وقيل بمفرد

(م ١٠ - أسئلة وأجوبة ج ٣)

وللقاطع الأطراف لا قاتل أبج وللقاتل المقطوع واجده جد
وقيل كقطوع اثنتين غنيمة

وقتل الإمام العاني أوذ إذن اشهد

وقيل لمرد والشريكي وآسر وعبد لله إن رق والمال إن قد
وأسلابه آلات حرب ولبسه لدى الحرب مع حلّ بغير تقيّد
وفي الأشهر المركوب فيه وممسك الـ منان بآلات له لم تقيّد
ويكره في قتل العدا كل مثله ويكره نقل الروس لاسلب ملحد
وخيمته مع رحلة وجنيبه وأمواله للغنائم لتردد

ص ٤٨ : تكلم عن أحكام ما يلي : الغزو بلا إذن الإمام . من دخل دار
حرب بلا إذن الإمام فقم شيئاً . من أخذ من دار حرب ركازاً
ومباحاً له قيمة إعلاف الدابة مما أحرزه من طعام . القتال بسلاح من
الغنيمة . لبس الثوب والقتال على فرس منها . أخذ شيء مما أحرز من
الغنيمة . التضحية بشيء فيه الخمس الفاضل عما أخذه الفزاة ، من أخذ
دابة لغزوه عليها أو سلاح أو غيره . إذا خرج الإمام على رجل
ألا يصحبه فنادى بالنفير . ما هي النهدة وما حكمها ؟ وتكلم عن كتبهم
وما وجد معهم من الملاحى والمحرمات .

ج : لا يجوز الغزو إلا بإذن الأمير ، لأنه أعرف بالحرب وأمره موكل
إليه ، ولأنه إذا لم تجز المبارزة إلا بإذنه ، فالغزو أولى إلا أن يفجأهم عدو
ينخافون شره وأذاه ، فيجوز قتالهم بلا إذنه لتأمين المصلحة فيه ، ولما في التأخر
من الضرر ، وحينئذ لا يجوز التعلف لأحد إلا من يحتاج إلى تخلفه لحفظ المكان
والأهل والمال .

ومن لا قوة له على الخروج ، ومن منعه الإمام . والدليل أن جوازه

بلا إذن الإمام ، أنه لما أغار الكفار على لقاح أي نوق النبي صلى الله عليه وسلم ، فصادفهم سلمة بن الأكوع خارجاً من المدينة وتبعهم فقاتلهم بغير إذن . فدحه النبي صلى الله عليه وسلم وقال : خير رجالنا سلمة بن الأكوع ، وأعطاه سهم فارس وراجل .

وكذا إن عرضت لهم فرصة يخافون فوتها بتركه للاستيذان ، فإن لم يخرج بغير إذنه لثلاث قوتهم ، ولأنه إذا حضر العدو صار الجهاد فرض عين ، فلا يجوز التخلف عنه ، وإذا دخل قوم ذوو منعة أولاً أو دخل واحد ولو عبداً دار حرب بلا إذن إمام أو نائبه ، فنصبتهم فيء لأنهم عصاة بالافتيات . ومن أخذ من الجيش أو اتباعه من دار حرب ركازاً ، أو مباحاً له قيمة في مكانه ، فهو غنيمة . لحديث عاصم بن كليب ، عن أبي الجوزية الجرمي قال : لقيت بأرض الروم جرة فيها ذهب في إمارة معاوية ، وعلينا ممن بن يزيد السلمي ، فأتيته بها قسمها بين المسلمين ، وأعطاني مثل ما أعطى رجلاً منهم . ثم قال : لولا أني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لا نفل إلا بعد الخمس لأعطيتك ، ثم أخذ يمرض على من نصيبه فأيت . أخرجه أبو داود . فإن لم تكن له قيمة كالآدم والمسن ، فلا أخذ ولو صار له قيمة بنقله ومعالجته .

ومن أخذ طعاماً أو علفاً ، ولو بلا إذن أمير ، ولا حاجة فله أكله ، وله إطعام سبي اشتراه ، وله علف دابته . لحديث عبد الله بن أبي أوفى قال : أصبنا طعاماً يوم خيبر ، فكان الرجل يأخذ منه مقدار ما يكفيه . ثم ينصرف . رواه سعيد وأبو داود .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب ، فنأكله ولا نرفعه . رواه البخاري ، وعن ابن عمر ، أن جيشاً غنموا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً وعسلاً ، فلم يؤخذ منهم الخمس . رواه أبو داود .

وعن عبد الله بن المغفل قال: أصبت جراباً من شحم يوم خيبر، فالتزمته. قلت: لا أعطى اليوم أحداً من هذا شيئاً، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم متبسماً، رواه أحمد ومسلم وأبو داود والتسائي.

وعن القاسم مولى عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كنا نأكل الجزور في الغزو، ولا نقسمه حتى إن كنا لنرجع إلى رحالنا وأخرجتنا منه مملوءة. رواه أحمد. ولسميد أن صاحب جيش الشام كتب لعمر: إنا أصبنا أرضاً كثيرة الطعام والفضة، وكرهت أن أتقدم في شيء من ذلك، فكتب إليه دع الناس يعلقون ويأكلون.

فمن باع منهم شيئاً بذهب أو فضة، فقيه خمس الله ومساهم المسلمين، فإن أحرز الطعام والعلف، أو وكل الإمام من يحفظه، فلا يجوز أن يأكله أو يعلقه دابته إلا لضرورة، لأنه صار غنيمة للمسلمين، وتم ملكه عليه.

ولا يجوز أن يعلق منه دابة لصيد، كجوارح وفهد لصيد، لعدم الحاجة إليها ويرد فاضلاً من طعام، وعلق، ولو كان يسيراً لاستغناؤه عنه. ويرد ثمن ما باع من طعام وعلق للخبر، وتقدم قريباً. ويجوز القتال بسلاح من الغنيمة، ويرده مع حاجة وعدمها لقول ابن مسعود: انتهيت إلى أبي جهل، فوقع سيفه من يده فأخذته، ففرضته به حتى برد، رواه الأثرم. ولمظم الحاجة إليه مع بقائه.

ولا يجوز القتال على فرس أو نحوها من الغنيمة، ولا لبس ثوب منها. لما ورد عن زويفع بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين: لا يحمل لأمرى يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبتاع مغمناً حتى يقسم، ولا أن يلبس ثوباً من فيء المسلمين حتى إذا أخلقه رده فيه. ولا أن يركب دابة من فيء المسلمين حتى إذا أعجبها ردها فيه. رواه أحمد وأبو داود.

ولا يجوز أخذ شيء من طعام أو غيره في دار إسلام أو حرب، مما أحرز

من الغنيمة إلا لضرورة ، لأنه إنما أبيع الأخذ قبل جمعه ، ولأنه لم يثبت فيه حلاك المسلمين ، وصار كسائر أملاكهم ، فإن لم يجر مائياً كله جاز له الأخذ لحفظ نفسه ودوابه .

ولا تجوز التضحية بشيء فيه الخس ، وله دهن بدنه ودابته ، وله شرب شراب لحاجة إلحاقه بالطعام .

ومن أخذ ما يستعين به في غزاة معينة ، فالفاضل مما أخذه له ، لأنه أعطيه على سبيل المعاونة والنفقة ؛ لا على سبيل الإجازة . كما لو أوصى أن يحج عنه فلان بألف . وأن لا يكن أخذه في غزاة معينة ، فالفاضل يصرفه في الغزو .

وإن أخذ دابة غير عادية ، ولا حبيس لغزوه عليها ملكها بالغزو . للحديث عمر : سمات رجلا على فرس في سبيل الله ، فأضاعه صاحبه الذي كان عنده ، فأردت أن أشتريه ، فظننت أنه بائمه برخص . الخبر متفق عليه . فلولاً أنه ملكه ما باعه ، ولم يكن ليأخذه من عمر ، فيقيمه للبيع في الحال ، فدل على أنه أقامه للبيع بعد غزوه عليه ، أشار إليه أحمد . فإن لم يغز ردها ، ومثل الدابة سلاح أعطيه ليغزو به ، فيملكه بالغزو ، فإن باعه بعد الغزو ، فلا بأس ، ولا يشتريه من تصدق به . ولا يركب دواب السبيل في حاجة نفسه لأنها لم تسبل لذلك ، ويركبها ويستعملها في سبيل الله لأنها سبلت لذلك

وإذا قال الإمام لرجل : أخرج عليك ألا تصحبنى ؟ فنأدى الإمام بالنفير ، لم يكن إذنا له في الخروج لتقديم الخاص على العام .

ولا بأس بالتهدة في السفر فمله الصالحون ، كان الحسن إذا سافر أتى معهم ، ويزيد أيضا بعد ما يلقى وفيه رفق ، ومعنى التهدة أن يخرج كل واحد من الرقعة شيئا من النفقة ، يدفعونه إلى رجل منهم ينفق عليهم ، ويأكلون منه جميعا ، ولو أكل بعضهم أكثر من بعض لجريان العادة بالمساخمة .

ولا يتخذ النمل والجرب من جلودهم ، ولا الخارط والحبال ، بل ترد

كسائر أموالهم ، وكتبهم المنتفع بها ككتب الطب واللغة والشعر ونحوها .
وإن كانت مما لا ينتفع به ، وأمكن الانتفاع بجلودها أو ورقها بعد غسله غسل
وهو غنيمه ، وإلا فلا .

ويقتل الخنزير ، ويكسر الصليب ، ويراق الخمر ، وتكسر أوعيته ، إن
لم يكن فيها نفع للمسلمين وإلا أبقيت . وتكسر آلات اللهو كالنفرزيون
والسينما والراديو والبنك والعود ويحرق الدخان وتكسر الشيش التي يشرب
بها وآلات توليمه وتطفتته وتناف جميع الملامى لأنها محرمة ببيعاً وشراء واستعمالاً .

من النظم في وجوب إذن الأمير

ويحرم غزو دون إذن أميرهم إذا لم يفت غنم ولم يفتح معتد
وإن خيف فوت الغنم أو بقت العدا

فلا إذن وليغزو سوى حفظ قد

ومن يعط شيئا في غزاة لعونه فيغزو فيفضل أو حتى فوق أجرد
وليس حبيسا أو معارفا لفرضه ولا قال أنفق في الجهاد له أشهد
وإن تغز دون الإذن من غير منعة

رجالا فيجروا مغنا فبأوكد

له بعد خمس والجميع بثان وفي جمعه في النىء ثلاثة زد
وإن كان فيهم منعة فهو ملكهم

سوى الخمس ولأوهى يكن فيثا اعدد

وأكلك مطعوماً وعلف بهائم يجوز بلا إذن وعن بيعه زد
ولو كان دهنًا أو شرابًا لحاجة وعن غير مطعوم وتابعه أصدد
وقاضل مطعوم إذا عدت رده وعن أحد تحليل نزر مزهد

وما حيز في الأقوى احظرن لاضرورة

وقيمة ما بعت أو ثمنه إن نبي اردد

وجائز استعمال آلة حربهم له غير مركوب وثوب بأوكد
وحظر على شرط على حارس لها ركوب لمقنوم وبالشرط جود
وما اختص من كتب بهم بيعه احظرن

سوى جلد أو ورق ولا غنم افتد

ص ٤٩ : نكلم بوضوح عما يلي : الغنيمة ، دليلها ، إذا أخذ حربى مالنا ، إذا وجد وسم على حبيس ، إذا استولى الكفار على حر ، فداء الأسير بخيل أو سلاح .

ج : الغنيمة أصلها إصابة الفم من العدو ، وقد نستعمل في كل ما ينال بسمى ، ومنه قول الشاعر :

وقد ملوحت في الآفاق حتى رضيت من الغنيمة بالإياب
ومثله قول الآخر :

ومطعم الفم يوم الفم مطعمه أنى توجسه والمحروم محروم
وتعريف الغنيمة اصطلاحاً هي ما أخذ من مال حربى قهراً بقتال ، وما ألحق به كهارب استولىنا عليه ، وهدية الأمير ونحوهما ، والأصل في الغنيمة قوله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول) الآية ، وقد اشتهر وصح أنه صلى الله عليه وسلم قسم الغنائم ، وكانت في أوائل الإسلام خاصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى : (يسألونك عن الأنفال) الآية . ولم تحمل الغنائم لغير هذه الأمة لحديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ولم تحمل الغنائم لقوم سود الرءوس غيركم ، كانت تنزل نار من السماء تأكلها ، متفق عليه .

ويملك أهل الحرب مالنا بقهر ، ولو اعتقدوا تحريمه ، لأن القهر سبب يملك به المسلم مال الكافر ، فملك به الكافر مال المسلم كالبيع ، وفي القواعد الفقهية أنهم لا يملكون إلا بالحيازة إلا دراهم . وفي الاختيارات الفقهية لم ينص الإمام أحمد على أن الكفار يملكون أموال المسلمين بالقهر ولا على هدمه ، وإنما نص على أحكام أخذ منها ذلك ، فالصواب أنهم يملكونها ملكاً متيداً لا يساوى ملك المسلمين من كل وجه ، انتهى . وما اختاره الشيخ تقي الدين أقرب إلى الصواب فيما أرى والله أعلم .

وإذا ملك مسلم أختين ونحوهما فوطيء إحداها ، ثم استولى عليها الكفار
فله وطء الأخرى ، لزوال ملكه عن أختها ، وإن أسلموا وبأيديهم شيء من
ذلك ، فهو لهم ، ولا يملكون وقفاً . ويعمل بوسم على حبس لقوة الدلالة
عليه كما يعمل بقول مأسور استولى عليه من كفار هو ملك فلان فيرد إليه .
ولا يملكون حراً ولو ذمياً ، لأنه لا يضمن بالقيمة ، ولا تثبت عليه اليد بحال ،
ومتى قدر على الذمى رد إلى ذمته لبقائها ، ولم يحز استرقاقه ، ويلزم فداؤه ،
ولا يجوز فداء على أسير مخيل ولا سلاح ، لأنه إعانة على المسلمين .

* * *

ص ٥٠ : تكلم عما يلي : إذا استولى أهل الحرب على حرة أو أمة ، إذا أخذنا
الحرة أو أم الولد منهم ، إذا ولدت منهم ، إذا أبى الولد الإسلام ، إذا
اشترى مسلم أسيراً من كافر ، وإذا كر الدليل على ما تقول .

ج : ينفسخ باستيلاء أهل الحرب نكاح أمة مزوجة استولوا عليها وحدها
للمكهم لرقبتها ومنافعها ، ونكاح كافرة سببت وحدها ، ولا ينفسخ به
نكاح حرة مزوجة ، لأنهم لا يملكونها . وإن أخذنا الحرة منهم ، أو أخذنا
منهم أم الولد ردت حرة لزوج لبقاء نكاحه ، ورد أم ولد لسيد حيث عرف .
ويلزم سيداً أخذها قبل قسمة مجاناً ، وبعد قسمة بضمنها ، ولا يدعها يستحل
فرجها من لا تحل له .

وولد الحرة من أهل الحرب ، كولد زنا ، لأنه لا ملك لهم فيها
ولا شبهة ملك .

وإن أبى ولد مسلمة حرة ، أو غيرها من أهل الحرب ، الإسلام ضرب
وحبس حتى يسلم ، لأنه مسلم تبعاً لأمه ، فلا يقر على الكفر .

ولشتر أسيراً من كافر رجوع على الأسير بضمنه بنية رجوع عليه .
لما روى سعيد ، عن عمر : أيمان رجل أصاب رقيقه ومقتاعه بعينه ، فهو أحق به

من غيره ، وإن أصابه في أيدي التجار بعد القسم فلا سبيل إليه . وأيما حر اشترى
التجار فإنه يرد إليهم رؤوس أموالهم ، فإن الحر لا يباع ، ولا يشتري .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
يقول الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، ومن كنت خصمه خصمته :
رجل أعطى بي ثم غدر ؛ ورجل باع حراً وأكل ثمنه ... ، الحديث رواه أحمد
والبخاري .

* * *

ص ٥١ : تكلم بوضوح عما يلي : إذا أخذ من أهل الحرب مال مسلم أو معاهد ،
إذا باع كافر مال المسلم ، أو المعاهد ، أو وهبه ، أو نحو ذلك ، متى
تملك الغنيمة ؟ وأين تقسم ؟ إذا غلب العدو على الغنيمة بمكانها .

ج : إذا أخذ منهم مال مسلم ، أو معاهد بشراء أو قتال ، وأدركه ربه بعد
قسمه ، فلربه أخذه بثمنه . لحديث ابن عباس أن رجلاً وجد بعيداً له كان
المشركون أصابوه ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : إن أصبته قبل أن تقسمه
فهو لك ، وإن أصبته بعد ما قسم أخذته بالقيمة . ولئلا يفضى إلى ضياع الثمن
على المشتري ، وحرمانه ما أخذه من الغنيمة وحققها بنجبر بالثمن .
فرجوع صاحب المال في عين ماله بثمنه جمع بين الحقين كأخذ الشقص
بالشفعة .

ولو باع مال للمسلم أو المعاهد أخذه من الكفار ، أو وهبه ، أو وقفه ، أو
أعتقه من اعتقه إليه فيلزم ، ولربه أخذه من آخر مشتري ، وآخر متهب
كأول أخذ .

قال ابن رجب في القواعد : والأظهر أن المطالبة تمنع التصرف كالشفعة
وإن وقفه ، أو أعتقه لزم وفات على ربه .

وتملك الغنيمة بالاستيلاء عليها في دار الحرب ، لأن الاستيلاء التام سبب
الملك ، وقد وجب لثبوت أيدينا عليها حقيقة ، ولزوال ملك كفار عنها . ويجوز

قصة الغنينة في دار حرب ، لما روى أبو إسحاق الفزاري قال قلت للأوزاعي : هل قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من الغنائم بالمدينة ؟ قال : لا أعلمه ، إنما كان للناس يبيعون غنائمهم ويقسمونها في أرض عدوهم ، ولم يقفل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غزاة قط أصاب فيها غنينة ، إلا خسها : وقسمها ، قبل أن يقفل . من ذلك غزوة بني المصطلق وهوازن وحنين .

ويجوز بيع الغنينة في دار الحرب ، لما تقدم ، ولثبوت الملك فيها ، ولو غاب العدو على الغنينة بمكانها ، فأخذها من مشتريها من ماله فرط أو لا . لحديث الخراج بالضم ، وهذا نماؤه للمشتري ، فضمانه عليه ولأنه مبيع مقبوض أشبه ماله بيعت بدار الإسلام .



ص ٥٢ : تكلم عما يلي : الجيش ، السرية ، عددها . بأي يبدأ في قسم ماغنمته السرية ، وماغنمه الجيش ، وماذا يعمل بعد ذلك وما هو الصنف ؟

ج : الجيش : الجند ، أو السائرون لحرب أو غيرها . السرية : القطعة من الجيش ، تخرج منه وتعود فيه ، وهي من مائة إلى خمسمائة ، والسرية التي تخرج بالليل . والسارية التي تخرج بالنهار .

وتضم غنينة سرايا الجيش إلى غنينة الجيش . قال ابن المنذر : روينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قل : وترد سراياهم على قعيدتهم .

وفي تنفيله صلى الله عليه وسلم في البداة الربع ، وفي الرجعة الثلث ، دليل على اشتراكهم في الباقي .

وإن أنفذ الإمام من دار الإسلام جيشين ، أو سريتين فأكثر ، انفرد كل بما غنمه ، لانفراده بالجهاد بخلاف المبعوثين من دار الحرب .

ويبدأ في قسم بدفع سلب إلى مستحقه ، وبرد مال مسلم ومماهد إن كان وعرف . ثم بأجره جمع غنينة وحملها وحفظها ، لأنه من مؤنتها كعلف دوابها

ودفع جمل من دل على مصلحة من ماء ، أو قلعة ، أو ثغرة يدخل منها إلى حصن ونحوه ، لأنه في معنى السلب .

ثم يبخس الباقي على خمسة أسهم . ثم يبخس خمسة على خمسة أسهم لقوله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء) الآية . ومقتضاها أن يقسم على ستة أسهم ، وجوابه أن سهم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم كالشيء الواحد بدليل قوله تعالى : (والله ورسوله أحق أن يرضوه) وإن الجهة جهة مصلحة سهم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم مصرفه كالشيء في مصالح المسلمين كلها لحديث جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم تناول بيده وبرة من تمر ، ثم قال : والذي نفسي بيده مالى مما أفاء الله إلا الخمس والخمس مردود عليكم .

وعن عمرو بن عبسة ، وهرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده نحوه . رواه أحمد وأبو داود ، فجعله لجميع المسلمين ، ولا يمكن صرفه إلي جميعهم إلا بصرفه في مصالحهم الأهم فالأهم ، وقال طائفة من العلماء هو لمن يلي الخلافة بعده : لما روى أبو الطفيل قال : جاءت فاطمة رضى الله عنها إلى أبى بكر رضى الله عنه وأرضاه ، تطلب ميراثها من النبي صلى الله عليه وسلم قال : فقال أبو بكر رضى الله عنه وأرضاه : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله إذا أطعم نبياً طعمة فهي للذي يقوم من بعده ، وإنى رأيت أن أردّها على المسلمين . رواه أبو داود ، فانفق هو وعمر وعلى والصحابة ، على وضعه في الخيل والعدة في سبيل الله .

وكان صلى الله عليه وسلم قد خص من المغنم بالصنى ، وهو ما يختاره صلى الله عليه وسلم قبل القسمة للغنيمه ، كثوب ، وجارية ، وسيف ، لحديث أبى داود ، أنه صلى الله عليه وسلم كتب إلى بنى زهير بن قيس : إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وآتيتم الزكاة ، وأديتم الخمس من المغنم ، وسهم الصنى إنكم آمنون بأمان الله ، ورسوله .

وفي حديث وفد عبد القيس ، رواه ابن عباس : وأن تعطوا سهم النبي صلى الله عليه وسلم ، والصفى . وقالت عائشة رضي الله عنها : كانت صفة من الصفى . رواه أبو داود . وانقطع ذلك بموته صلى الله عليه وسلم ، لأن الخلفاء الراشدين لم يأخذوه ، ولا من بعدهم ، ولا يجمعون إلا على الحق ، وسهم لذوى القربى ، وهم بنو هاشم ، وبنو المطلب حيث كانوا ، لحديث جبير بن مطعم قال : لما كان يوم خيبر قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب ، فأتيت أنا وعثمان بن عفان فقلنا : يا رسول الله ! أما بنو هاشم فلا نذكر فضلهم لمكانك الذى وضعك الله به منهم ، فما بال إخواننا من بنى المطلب أعطيهم وتركنا ؟ وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة فقال : أنهم لم يفارقوني فى جاهلية ولا إسلام ، وإنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد ، وشبك بين أصابعه ، رواه أحمد والبخارى ، ولأنهم يستحقونه بالتقاربة أشبه الميراث .

ولا يستحق منهم مولى ، ولا من أمه منهم دون أبيه ، يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، لأنهم يستحقونه بالتقاربة أشبه الميراث والوصية ، ويعطى الغنى والفقير لعموم قوله : (ولذى القربى) ، وكان صلى الله عليه وسلم يعطى أقاربه كلهم ، وفيهم من هو غنى كالعباس ، ويعطى صفة عمته ، وسهم لليتامى ، اليتيم من لا أب له ، ولم يبلغ ، لحديث لا يتم بعد احتلام ، واعتبر فقرهم لأن الصرف إليهم لحاجتهم ، ولأن وجود المال أنفع من وجود الأب .

ويسوى بين الذكر والأنثى لظاهر الآية ، ومهم للمساكين للآية ، وهم من لا يجدون تمام الكفاية ، فيدخل فيهم الفقراء ، فهم صنفان فى الزكاة فقط .

وفى سائر الأحكام صنف واحد ، وسهم لأبناء السبيل للآية .
وبشروط فى ذى قربى وبتامى ومساكين ، وأبناء سبيل كونهم مسلمين

لأن الخمس عطية من الله تعالى ، فلم يكن لسكافر فيها حق كالزكاة ،
ويجب أن يعطوا كالزكاة ، فيعطى المسكين تمام كفايته مع عائلته سنة ،
وكذا اليتيم .

ويعطى ابن السبيل ما يوصله إلى بلده ، ويمم من بجميع البلاد حسب الطاقة ،
وصحح في المغنى أنه لا يجب التعميم . لأنه متعذر ، وفي الانتصار يكفي واحد من
الأصناف الثلاثة — وذوى القربى — إن لم يمكنه .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله إعطاء الإمام من شاء منهم للمصلحة
كزكاة ، وأن الخمس والنصف واحد يصرف في المصالح ، فإن لم تأخذ بنو هاشم
وبنو المطلب أسهمهم رد في كراع وسلاح عدة في سبيل الله ، لفعل أبي بكر
وعمر ، ذكره أبو بكر .

ومن فيه سببان فأكثر ، أخذ بها كهاشمي ابن سبيل يتيم ، لأنها أسباب
الأحكام ، فوجب ثبوت أحكامها ، كما لو انفردت ثم يبدأ من الأربعة أخماس
التي للفاتمين بنقل ، وهو الزائد على السهم لمصلحة ، والرضخ : وهو المطاء دون
السهم لمن لا سهم له ، فيرضخ لمميز ، وقن ، وخنثى ، وامرأة ، على ما يراه الإمام
أو نائبه ، إلا أنه لا يبلغ بالرضخ لرجل سهم رجل ، ولا لفارس سهم فارس ،
لثلاثا يساوى من سهم له ، وللبعض بالحساب من رضخ وإسهام .

أما الطفل فلقول سعيد بن المسيب : كان الصبيان والهيبد يحذون من الغنيمة
إذا حضروا الفزو في صدر هذه الأمة .

وقال تميم بن قرع المهرى : كنت في الجيش الذي فتحوا الإسكندرية في
المرّة الأخيرة ، فلم يقسم لى عمر شيئا .

وقال : غلام لم يحتلم ، فسألوا أبا بصرة الففارى ، وعتبة بن عامر ، فقال :
انظروا فإن كان قد أشمر ، فافسموا له ، فنظر إلى بعض القوم ، فإذا أنا قد
أنبتت فقسم لى .

قال الجوزجاني : هذا من مشاهير حديث مصر وجيده ، وأما العبد فلما تقدم ، وعن عمير مولى أبي اللحم قال : شهدت خيبر مع ساداتي ، فكلموا في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبر أني مملوك ، فأمر لي من خرنى المتاع . رواه أبو داود ، وعنه بسهم له إذا قاتل ، روى عن الحسن والنخعي . لحديث الأسود بن يزيد : أسهم لهم يوم القادسية يعني العبيد .

وأما النساء فلحديث ابن عباس : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ، ويحذرن من الغنيمة ، فأما بسهم فلم يضرب لهن ، رواه أحمد ومسلم ، وعنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يعطى المرأة والمملوك الفئام دون ما يصيب الجيش ، رواه أحمد .

وحمل حديث حشر ابن زياد عن جدته ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم لهن يوم خيبر ، رواه أحمد وأبو داود ، وخبر أسهم أبو موسى يوم غزوة تستر للنسوة معه على الرضخ وإن غزا قن على فرس سيده ، رضخ له وقسم للفرس التي تحته ، لأن سهمها لملكها إن لم يكن مع سيده فرسان ، لأنه لا يسهم لأكثر من فرسين على ما يأتي .



ص ٥٣ : لمن الغنيمة ، وما صفة قسمها ؟ ومن الذي لا يسهم له ؟ وما مقدار السهم للراجل والفارس ؟ وإذا غزا اثنان على فرس فما الحكم ؟ ولن سهم الفرس المصوب والمعار والمستأجر والحبيس ؟ وإذا زادت الخيل من فرسين أو كان الفرس هجيناً فما الحكم ؟ وهل يسهم لغير الخيل ؟

ج : الغنيمة لمن شهد الواقعة من أهل القتال يقسم أمام الباقي ، بعد ما سبق بين من شهد الواقعة لنقص القتال ، أو لمن يقاتل ، لما روى عن عمر أنه قال : الغنيمة لمن شهد الواقعة ، ولأن غير المقاتل رده للمقاتل لا استعداده للقتال أشبه للمقاتل ، بخلاف من لم يستعدوا للقتال ، لأنهم لا نفع فيهم .

وبسهم لمن بعثه الإمام في سرية أو مصلحة . لما ورد عن ابن عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قام ، يعني يوم بدر ، فقال : إن عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله ، وأنا أبايع له ، فضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهم ، ولم يضرب لأحد غاب غيره : رواه أبو داود .

وعن ابن عمر قال : لما تغيب عثمان عن بدر ، فإنه كان تحته بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانت مريضة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : إن لك أجر رجل وسهمه . رواه أحمد والبخاري والترمذي ، وبسهم أيضاً لمن أرسله الإمام أو بعثه جاسوساً أو دليلاً ، ولمن خلفه في بلاد العدو ، وغزا الأمير ولم يمر به فرجع ، لأنه في مصلحة الجيش ، وهو أولى ممن حضر الواقعة ولم يقاتل ، ولو مع منع غريم له ، أو منع أب له ، لتعين الجهاد عليه بحضوره الصف . ولا يسهم لمن لا يمكنه القتال لمرض ، ولا لدابة لا يمكنه قتال عليها لمرض كزمانة وشلل لخروجه عن أهلية الجهاد ، بخلاف حتى بسيرة وصداع ووجع ضرس ونحوه ، فيسهم له ، لأنه لم يخرج عن أهلية الجهاد . ولا يسهم للخنزير ومرجف ونحوهما ، كرام بيننا بفتن ومكانب بأخبارنا ، لأنه ممنوع من الدخول مع الجيش .

ولا يسهم لمن نهاه الأمير أن يحضر فلم ينته لأنهم عصاة ، ولا لكافر لم يستأذن الإمام ، ولا لعبد لم يأذن له سيده في غزو لمصياتهما ، ولا لطفل ، ولا مجنون ، لأنهما لا يصلحان للقتال .

ولا من فر من اثنين كافرين لمصياته ، فيسهم للرجل سهم ، ولل فارس ثلاثة أسهم ، سهم له ، وسهمان لفروسه ، إذا كان عريباً ، لما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم : سهمان لفروسه وسهم له ، متفق عليه .

وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أعطى الفارس ثلاثة أسهم ، وأعطى الراجل سهمًا . رواه الأثرم .

وعن أبي عمرة ، عن أبيه قال : أنينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة نفر ومئنا فرس ، فأعطى كل إنسان منّا سهمًا ، وأعطى الفرس سهمين رواه أحمد وأبو داود .

قال ابن المنذر : للرجل سهم ، ولل فارس ثلاثة ، هذا قول عامة أهل العلم في القديم والحديث ، وقال خالد الحذاء : لا يختلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه أسهم هكذا للفرس سهمين ، ولصاحبه سهمًا .

وإن كان الفرس هجينًا ، أو مقرقًا عكس الهجين ، فيعطى سهمًا له ، وسهمًا لفرسه . والهجين : الذي أبوه عربي وأمه برذون ، والمقرق : الذي أبوه برذون وأمه عربية .

قالت هند بنت النعمان بن بشير لما تزوجها الحجاج بن يوسف :

وما هند إلا مهرة عربية سلالة أفراس تحملها بفـل
فإن ولدت مهرًا كريمًا فبالحرى

وإن بك إفراف فما أنجب الفحل

وإن كان على برذون ، وهو ما أبواه نبطيان ، فيكون له سهمان : سهم له وسهم لفرسه ، لحديث مكحول : أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الفرس العربي سهمين ، وأعطى الهجين سهمًا . رواه سعيد ، ولحديث أبي الأقر قال أغارت الخيل على الشام ، فأدركت العرب من يومها . وأدركت الكوادر ضعى القد ، وعلى الخيل رجل من همدان يقال له : المنذر بن أبي حمضة ، فقال : لا أجمل التي أدركت من يومها ، مثل التي لم تدرك ، ففصل الخيل فقال : هببت الوداعي أمه أمضوها على ما قال ، رواه سعيد .

وإن عزا اثنان على فرسهما ، فلا بأس به وسهمه لهما بقدر ملكهما فيه ،
كأثر نمائه ، وسهم فرس منصوب غزا عليه غاصبه أو غيره ، لملكه ، ولو من
أهل الرضخ لأن نماءه أشبه ما لو كان مع ماله . ولأن سهمه يستحق بنفعه ،
ونفعه لملكه ، فوجب أن يكون ما استحق به

وسهم فرس معار ومستأجر وحبيس لراكبه ، إن كان من أهل الإسهام
لقتاله عليه مع استحقاقه لنفع الفرس ، فاستحقه سهمه ، ولا يمنع منه كونه حبيساً
لأنه حبيس على من بغزو عليه .

ويعطى راكب حبيس نفقة الحبيس من سهمه ، لأنه نماءه ولا يسهم
لأكثر من فرسين من خيل الرجل ، فيعطى صاحبها خمسة أسهم : سهم له
وأربعة لفرسيه العربيين . لحديث الأوزاعي : كان يسهم للخيل ، وكان لا يسهم
لرجل فوق فرسين ، وإن كان معه عشرة أفراس .

وروى معناه سعيد عن عمر ، ولأن للمقاتل حاجة إلى الثأني : لأن إدامة
دكوب فرس واحد تضعفه ، وتمنع القتال عليه بخلاف ما زاد .

ولا شيء من سهم ولا رضخ لعير خيل ، لأنه لم ينقل عنه صلى الله عليه
وسلم أنه أسهم لعير الخيل ، وكان معه يوم بدر سبعون بعيراً ، ولم تخل غزوة
من غزواته من الإبل بل هي غالب دوابهم ، ولو أسهم لها لنقل ، وكذا أصحابه
عليه الصلاة والسلام من بعده ، ولأنه لا يمكن عليها كره ، ولا فر .

قال الشيخ : ويرضخ للبغال والحمر ، وهو قياس الأصول كما يرضخ لمن
لا سهم له من النساء والعبيد والصبيان .

قال ابن القيم : ونص أحمد على أن النفل يكون من أربعة أخماس الغنيمة ،
والعطاء الذي أعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم لقريش والمؤلفة ، هو من
النفل ، نفل به النبي صلى الله عليه وسلم رؤوس القبائل والعشائر ليقالفهم به ،
وقومهم على الإسلام ، فهو أولى بالجواز من تنفيل الثلث بعد الخمس والربع

بعده ، لما فيه من تقوية الإسلام وشوكته ، واستجلاب عدوه إليه ، وهكذا وقع سواء ، وللإمام أن يفعل ذلك ، لأنه نائب عن المسلمين إذا دعت الحاجة ، فيتصرف لمصالحهم وقيام الدين .

وأن تعين الدفع عن الإسلام والذب عن حوزته ، واستجلاب رؤوس أعدائه إليه ليأمن المسلمون شرهم تعين عليه . اهـ .



س ٥٤ : تكلم عن أحكام ما يلي مع التمثيل لما لا يقضح إلا به : إذا أسقط بعض الفاعين حقه من الغنيمة ، إذا تغيرت حال المقاتل ، قول الإمام من أخذ شيئاً فهو له ، تفضيل الفاعين على بعض ، إذا وجد صليب ، أو خنزير ، من وطئ جارية من الغنيمة ما الذي يترتب على وطئه لها ، الاستئجار للجهاد ، اذكر ما تستحضره من دليل أو تحليل أو خلاف .

ج : من أسقط حقه من الفاعين ، فسهمه للباقي من الفاعين ، لأن اشتراكهم اشتراك تراحم ، فإذا أسقط حقه كان للباقي ، وإن أسقط الكل حقهم من الغنيمة ، فهي في تصرف للمصالح ، لأنه لم يبق لها مستحق معين .
وإذا لحق بالجيش مدد أو تقلت أسير قبل تقضى الحرب ، أو صار الفارس راجلاً ، أو صار الراجل فارساً قبل أن تقضى الحرب ، أو أسلم من شهد الواقعة كافراً قبل تقضى الحرب ، أو بلغ صبي قبل تقضى الحرب ، أو أعتق قن قبل تقضى الحرب جعلوا كمن كان فيها كلها كذلك .

ولا قسم لمن مات ، أو انصرفت ، أو أسر قبل تقضى الحرب ، لأنهم لم يحضروها وقت انتقال الغنيمة إلى ملك الفاعين ، وأما قوله الإمام أو نائبه من أخذ شيئاً فهو له فقيل : يحرم ، لأنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا يقسمون الفنائم ، ولأن ذلك يقضى إلي اشتغاف بالنهب عن القتال ، وظفر العدو

بهم ، ولأن الفزاة اشتركا في الفنيمة على سبيل التسوية ، فلا ينفرد البعض بشئ . وأما قوله صلى الله عليه وسلم يوم بدر: من أخذ شيئا فهو له . فذلك حين كانت له ثم صارت للفائزين . ولا يستحق المأخوذ بهذه المقالة أخذه إلا فيما تعذر حله كأحجار وقذور كبار وحطاب ونحوه ، وترك فلم يشتر لعدم الرغبة فيه . فيجوز قول الإمام من أخذ شيئا فهو له .

وقيل : يجوز لمصلحة لقوله صلى الله عليه وسلم يوم بدر: من أخذ شيئا فهو له ، ولأنهم غزوا على هذا ورضوا به . قال في السياسة الشرعية : فإن ترك الإمام الجمع والقسمة وأذن في الأخذ إذنا جائزا فمن أخذ شيئا بلا عدوان حل له بعد تخيير . وكل ما دل على الإذن فهو إذن ، وأما إذا لم يأذن أو أذن إذنا غير جائز جاز للإنسان أن يأخذ مقدار ما يصيبه بالقسمة متحررا للعدل في ذلك .

ويجوز تفضيل بعض الفائزين على بعض لمعنى فيه من حسن رأى وشجاعة فينفل ويخص الإمام بكلب يباح نفعه من شاء من الجيش ، ولا يدخله في قسمة لأنه ليس بمال . ويكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ويصب الخمر ولا يكسر الإناء ، ومن مات قبل تقضى الحرب ، قسمه لوارثه .

ومن وطئ جارية من الفنيمة ، وله فيها حق أو لولده أدب لقطعه محرما ، ولم يبلغ يتأديبه الحد ، لأنه يدرأ بالشبهة . والفنيمة ملاك للفائزين فيكون للواطئ حق في الجارية ، وإن قل فيدرأ الحد عنه كالمشركة ، وكجارية ابنه . وعلى الواطئ مهرها يطرح في القسم ، إلا أن تلد منه فيلزمه قيمتها تطرح في القسم ، لأن استيلادها كإتلافها وتصير أم ولده ، لأنه وطئ يلحق به النسب أشبه وطئ المشتركة ؛ ولده حر للملكة إياها حين العلوق ، فينعتد الولد حرا .

وإن أعتق بعض الفائزين فنا من الفنيمة أو كان في الفنيمة قن يعتق عليه

كأبيه وعمه وخاله عتق قدر حقه لمصادفته ملكه ، والباقي كعتقه شقصاً من مشترك ، يعتق قدر ما يملكه وباقيه بالسراية إن كان موبراً بثيمة الباقي وإلا فبقدر ما هو موبر به منها ، وأما أسر الرجال قبل اختيار الإمام فيهم ، فلا عتق ، لأن العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم عم على وعتيلاً أخاً على كانا في أسرى بدر ، فلم يعتقا عليهما ، ولأن الرجل لا يصير رقيقاً بنفس السبي . ولا تصح الإجارة على الجهاد ، لأنه عمل يختص أن يكون فاعله من أهل القرية كالحج فيسهم لأجير الجهاد . وإن أخذ أجره ردها ، وتصح الإجارة لحفظ الغنيمة ، وحملها وسوقها ورعيها ونحوه :



س ٥٥ : من هو الغال ؟ وحكم سهمه ؟ وما الذي يجب حرقه مما معه ؟ وألدى لا يحرق ؟ ومتى يحرق ؟ وماذا يستثنى له ؟ وإلى أى شيء يرجع ما أخذ مما غل من الغنيمة ؟ وإذا ناب فما الحكم ؟ وما أخذ من فدية أو أهدي لأمير أو أهدي لبعض الغانمين فما الحكم ؟ وما هي الأدلة على ذلك ؟

ج : الغلول : الخيانة في المغنم والسرقة من الغنيمة : صمى غلولاً لأن صاحبه يخفيه في متاعه . ويحرم الغلول وهو كبيرة للوعيد عليه بقوله تعالى : (ومن يظل يأتى بما غل يوم القيامة) . وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر ففتح الله عز وجل علينا ، فلم نغنم ذهباً ، ولا ورقاً ، فاغتنمنا المتاع والطعام والثياب ، ثم انطلقنا إلى الوادي ، ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد له وهبه له رجل من جذام يسمى رفاعة ابن زيد من بني الضبيب . فلما نزلنا الوادي ، قام عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل رحله ، فرمى بسهم فكان فيه حقه ، فقلنا : هنيئاً له الشهادة يا رسول الله . قال : كلا والذي نفس محمد بيده ، إن الشملة لتلتهب عليه ناراً أخذها من

الغنائم يوم خيبر لم تصبها المقاسم . قال : قفزع الناس فجاء رجل بشارك أو شراكين ، فقال : يا رسول الله أصبت يوم خيبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شراك من نار أو شراكان من نار . متفق عليه .

وعن عمر قال : لما كان يوم خيبر أقبل نفر من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : فلان شهيد وفلان شهيد ، حتى مروا على رجل ، فقالوا : فلان شهيد . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلا ، إني رأيته في النار في بردة غلها أو عباءه . الحديث رواه أحمد ومسلم . وعن عبد الله بن عمر قال : كان على ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة فمات . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو في النار فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلها رواه أحمد والبخاري .

فمن كتم ما غنم أو بهضه يجب حرق رحله كله ؛ لما روى عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر ، وعمر حرقوا متاع الغال . رواه أبو داود ، وعن صالح بن محمد بن زائدة قال : دخلت مع مسلمة أرض الروم ، فأتى برجل قد غل ، فسأل سالما عنه ، فقال : سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا وجدت الرجل قد غل ، فاحرقوا متاعه ، واضربوه . قال : فوجدنا في متاعه مصحفًا ، فسأل سالما عنه قال : بعه وتصدق بثمنه . رواه أحمد وأبو داود .

وبهذا قال الحسن ، وقهاء الشام منهم : مكحول والأوزاعي والوليد بن هشام ، ويزيد بن يزيد بن جابر وأتى سعيد بن عبد الملك بقال ، فجمع ماله وأحرقه وعمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - حاضر ذلك فلم يعبه .

وقال يزيد بن يزيد بن جابر : السنة في الذي يغفل أن يحرق رحله ، وقال مالك والليث والشافعي وأصحاب الرأي : لا يحرق ، لأن النبي صلى الله عليه

وسلم لم يحرق ، فإن عبد الله بن عمر روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أصاب غنيمة أمر بلالا فنادى في الناس ، فيجيئون بغنائمهم فيخمسه ويقسمه ، فجاء رجل بعد ذلك بزمام من شعر ، فقال : يا رسول الله هذا فيما كنا أصبنا من الغنيمة . فقال : سمعت بلالا نادى ثلاثا ، قال : نعم ، قال : فما منعك أن تجيء به ، فاعتذر ، فقال : كن أنت تجيء به يوم القيامة فلن أقبله منك ، أخرجه أبو داود ، ولأن إحراق المتاع إضاعة له . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال .

قال أهل القول الأول : أما حديثهم أي أهل القول الثاني ، فلا حجة لهم فيه ، فإن الرجل لم يعترف أنه أخذ ما أخذه على وجه الفلول ، ولا أخذه لنفسه وإنما توانى في الحجى به ، وليس الخلاف فيه ، ولأن الرجل جاء به من عند نفسه تائباً معترداً والتوبة تجب ما قبلها ، وأما النهى عن إتلاف المال ، ففيد بعدم المصلحة . فأما إذا كان فيه مصلحة ، فلا بأس به ، ولا يعد تضييعاً ، كإلقاء المتاع في البحر إذا خيف الفرق ، وقطع يد السارق ، مع أن المال لا تنكاد المصلحة تحصل به إلا بذهابه فأكله إتلافه وإنفاقه إذهابه . ولا يعد شيء من ذلك تضييعاً ، ولا إفساداً ، ولا ينهى عنه ، نكن قال البخاري : قد روى في غير حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغال ولم يأمر بحرق متاعه .

وقال الدارقطني : حرق متاع الغال لا أصل له عن رسول الله ، ولم يثبت حرمان سهمه في خير ، ولادل عليه دأبل ولا قياس ، فبقى بحاله ، واختار الشيخ تقي الدين أن تحرق رجل الغال من باب التعزير لا الخلد ، فيجتهد الإمام بحسب للمصلحة وصوبه في الإنصاف وغيره ، وهذا القول هو الذي تميل إليه النفس والله سبحانه أعلم ما لم يكن باعه أو وهبه ، فلا يحرق لأنه عقوبة لغير الجاني ، ومحل

إحراق رحله إذ كان حياً ، فإن مات قبله لم يحرق لسقوطه بالموت كالحديد ، فلا يحرق رجل رقيق ، لأنه لسيده مكلفاً لا صغيراً ، أو مجنوناً ، لأنهما ليسا من أهل العقوبة ، ملتزماً لأحكامنا ، وإلا لم يعاقب على ما لا يعتقد تحريمه إلا سلاحاً ومصحفاً ، وحيواناً بآلته ونفقته ، وكتب علم وثيابه التي عليه ، وما لا تأكله النار ، فلا يحرق وذلك كالحديث ، وهو للغال .

ويعزر الغال مع ذلك بالضرب ونحوه ، ولا ينفي ويؤخذ ماغل للمفهم لأنه حق للفائزين ، ومن يشركهم فوجب رده إلى أهله فإن تاب بعد قسم أعطى الإمام خمسة ليصرف في مصارفه ، وتصدق ببقية ، روى عن معاوية وابن مسعود ، لأنه لا يعرف أربابه أشبه المال الضائع .

وما أخذ من فدية أمرى ، ففنيمة ، لقسمه صلى الله عليه وسلم قداء أمرى بدر بين الفاتمين ، ولحصوله بقوة الجيش ، وكذا ما أهدى للأمير ، أو لبعض قواده ، أو أهدى لبعض الفاتمين بدار حرب ففنيمة .

وقال الشيخ : ما أخذه العمال وغيرهم من مال المسلمين بفيرحق فلولي الأمر العادل استخراجه منهم كالهدايا التي يأخذونها بسبب العمل . قال أبو سعيد : هدايا العمال غلول . روى مرفوعاً ، ويشهد له قصة ابن اللتبية ، وكذا محاباة في المعاملة ، والمؤاجرة والمضاربة والمساواة والمزارة ونحو ذلك ، هو نوع من الهدية ، ولهذا شاطرهم عمر لما خصوا به من أجل الولاية من محاباة وغيرها ؛ لأنه إمام عادل يقسم بالسوية ، وما أهدى بدارنا للإمام أو غيره ، فلا يهدى له ، لقبوله صلى الله عليه وسلم هدية المقوقس وغيره ، وكانت له وحده .

مما يتعلق في قسمة الغنائم نظماً

تبارك من قد خصن أمة أحد
وما حزنه بالجيش قهراً غنيمة
ولو من مباحات لها ثم قيمة
كذلك ركاز بالجنود استطاعة
ولم يملكوا بالقهر أموال مسلم
فأوقفه أن يجهل لن هو ربه
وبعد الشر منهم وإسلام آخذ
فإن يلق قبل القسم يعطاه أن يشأ
ويقسم أن يجهل ولا حق بعد ذا
ولا إن أتانا آخذ مسلم به
وعنه له المقصود إن شاء بقيمة
ولا حق في المشهور من بعد قسمة
وإن كان مأخوذاً بلا عوض نخذ
ومتهب أو مشتر إن تصرفا
ولم يملكوا عبداً لنا جاء آبقاً
ولا يملكون الحر والوقف مطلقاً
وإن يشتري مأسورنا مسلم نوى
ونملك باستيلائنا الغنم ثانياً
وقسمتها فيها تجوز فإن تبع
وما للأمر الإشترا من غنيمة

بتحليل غنم كان أكلاً لمودة
من أموال أهل الكفر أو أرض جعد
ولقطتهم أو مبيعهم ولنشد
ولو في الموات أفهم وفدية مهتد
ولا ذمة في الأظهر التأكيد
أحق ولو بعد اقتسام مفسد
به اخصمه مجاناً به في الممدد
وإلا فن مال الغنيمة قاعد
لصاحبه كالمشتري منهم أعضد
ومستأمناً قد جاءنا وهو في اليد
وما منهم ابتفاه بالثمن اشهد
وبالثلث إن شا المشتري امنحه وارقد
من المرء مجاناً على التوطد
يصح ومن أقصام خذ بأجود
ولا شارد المعجا وفلكا بأوكد
ومستوليات المسلمين بأوطد
رجوعاً فالزم مفتدى مابه فدى
ولو أنه في دار حرب بأجود
فن مال مبتاع نواها بأوكد
ويلزم من يتناع رد الزيد

لمن شهد الميحاء أهلاً لخوضها ولو تاجراً أو موجراً ذاتاً تعدد
 ومن غاب عنها في القتال لنفمنا بإذن الأمير إقسم له لا تردد
 ولا حظ للمنوع صحبة جيشنا ولا للمريض عاجز ومعدد
 ومن بعد إحرار الغنيمة جايحجب كذا بين الاستيلاء وحوز بأجود
 ويبدأ بالأسلاب تعطى لأهلها كالذي عهد وعقد ومهتد
 وجمل وأجر الحافظين ويقسم الـ بقية أخماساً فخمسة كذا اعدد
 فنخذ خمسة لله ثم رسوله وفي مصرف النية اصرفنه بأوكد
 وسيان ذو وفر وقدر وقيل ذا أحق ومولاهم عن القسم أبعد
 بأي بلاد الله جلوا وقيل بل بقطر جهاد كالشام فقييد
 وخمس لأيتام مع الفقر أسوة وما عم مستغن وناء بمبعد
 وصنف فقير والمساكين في سوى الـ زكاة لهم خمس من الخمس أرصد
 ولابن سبيل المسلم الحر خمسة وعدد الذي الأوصاف عند التعدد
 ومن بعد هذا انفلان ذوى النفي ومن قبل تخميس بوجه به جد
 ولا سهم في الأولى لدى الكفر وارضخن

له ، والميز ، والنساء ، واعبد

وكالغن من كاتبته ومدبر وفي مشكل والحر بعضاً تردد
 وفي غنم أهل الرضخ خميس وما بقي لهم غنما أقسم وقيل بل اجهد
 ولا تلزم في بذل رضخ تساوي بل إن شئت ساويهم وإن شئت زبد
 ولا تعطين رضخاً لدى السهم مثله ونقصه عن مركوبه عند ترشد
 ومن صار منهم مثل أهل سهامها قبيل تقضى الحرب بالسهم زود
 ومن كان يفرل فوق طرف لسيد فسماه كالمفصوب تعطى لسيد
 وللفرس أرضخ تحت ذى الرضخ مطلقاً

سوى العبد وأسهم للفصيب بأجود

ولا شيء الأُباق مثل مَخْذَل
 وممنوع دين أو أب فليُفرد
 وسائرهما للفرس ادفع ثلاثة
 له واحد منها كراجلهم قد
 وللفرسين اقسام فقط والمجبن وال
 -براذين والمقرف سهم لها طد
 ولا شيء يعطى غير خيل وعنه لا-
 -بغير الموائى الكر منهم ليفرد
 وكن بشهود الحرب معتبراً ولا ال-
 -تغاب إلى ما قبل أو بعد فاهتد
 فمن شهد الهيجا على الطرف فارس
 ومن لا فلا فاحكم بغير تقييد
 وقيل اعتبر حال الفتى حين جاءنا
 أهو مستحق السهم أم لا فتيد
 ولم يستبح شيء بقول الإمام من
 حوى منكم شيئاً يناله بأوكد
 وعنه بلى مع أمنه من مفاسد
 وحاجة تجريض كبد رنجود
 وأسهم في الأولى للأجير للخدمة
 وللحرب منه من سوى أهلها اصدد
 وعنه له سهم وعنه إجارة
 على الفزو والفوا أجرها أردده ترشد

ووارث ميت الجيش يعطى حقه
 جميعاً على ما قد تقدم فاشهد
 وإن سرايانا تشارك جيشنا
 وبالعكس إلا ما يخص بمفرد
 ويسهم للمبعوث إن كان غائباً
 لمصلحة الجيش الهمام المجند
 وإن رغبوا عنها ففى وبعضهم
 بقى رغبوا الباقين بالكل زود
 وإن يسط ذو حق بها ولولده
 فتاة فأدبه وعن حده حد
 وخذ منه مهر المثل غنماً وقيمة
 لها إن ولدت منه وألحقه وافدت
 وإن غل ذو حق له أو ولده
 ووالده من قبل قسم وسيد
 فؤدب بلا قطع وحرقت متاعه الـ
 لذى كان معه ثم فى نص أحد
 إذا كان حراً عالم الحظر بالقأ
 سوى مصحف أو كعب علم مرشد
 وآلة حرب أو ثياب وسترة
 وآلة مركوب وذا الروح تهتدى
 ولا تحرقن إن غل عبد متاعه
 ولا تمنن من غل سبها بأوطد

وهل سارق من مغم كفلوه
 حكموه على وجهين فارو وأسند
 ويبتق من غم محرز غام
 وذو رحم إن عمه حقه قد
 وإلا كمتق الشخص نص عليها
 ولا عتق فيما اختاره ذو الجرد
 ويختار مجد الدين كالنص إن تكن
 رفيقاً وكالتاضي متى تعدد
 وإمداء ككفر في الغزاة لقائد الـ
 جيوش اغتدماً ليس فينا بأجود
 وإن سده من دار حرب لدارنا
 فذاك لمن أمدي له بفرد

• • •

الأرضون المغنومة

س ٥٦ : ما هي أصناف الأراضي المأخوذة من كفار ؟ وبأي شيء يخير الإمام فيها ؟ وما الحكم فيما إذا أسلموا أو انتقلت إلى مسلم ؟ وما الذي يلزم الإمام نحوها ؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف .

ج : الأرضون المغنومة من كفار ثلاثة أصناف ، أحدها المأخوذ عنوة وهي التي أجلوا أهلها الحربيين عنها ، فيخير الإمام تخير مصلحة بين قسمها بين الغانمين كمنقول ، وبين وقفها على المسلمين ، لأن كلا ورد فيه خبر ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم نصف خيبر ، ووقف نصفها لنوابه ، رواه أبو داود من حديث سهل بن أبي حنمة .

ووقف عمر الشام ومصر والعراق ، وسائر ما فتحه ، وأفره الصحابة ومن بعدهم ذلك . وعن عمر رضي الله عنه قال : أما والذي نفسي بيده لولا أن أترك الناس بياناً ، أي لا شيء لهم ما فتحت على قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر . ولكني أتركها لهم خزانة يقدسونها .

قال في الشرح : ولم نعلم أن شيئاً مما فتح عنوة قسم بين الغانمين إلا خيبر ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم نصفها فصار لأهله لاخراج عليه ، وسائر ما فتح عنوة مما فتحه عمر ومن بعده كأرض الشام ، والعراق ، ومصر وغيرها لم يقسم منه شيء ، فروى أبو عبيد في كتاب الأموال أن عمر قدم الجابية وأراد قسم الأرضين بين المسلمين فقال له معاذ : والله إذن ليكونن ما نسكروه ، إلك إن قسمتها اليوم صار الربع العظيم في أيدي القوم ، ثم يبيدون

فيصير ذلك الرجل الواحد والمرأة ، ثم يأتي بدم قوم يسدون من الإسلام مسدا ، وهم لا يجدون شيئا . فانظر أمرا أولهم وآخرهم . فصار عمر إلى قول مماذ . وروى أيضا قال :

قال الماجشون : قال بلال لعمر بن الخطاب في القرى التي افتتحها منوة : اقسما بيننا وخذ خمسها . فقال عمر : لا ، هذا عين المال ، ولكن أحسبه فينا يجري عليهم وعلى المسلمين . فقال بلال وأصحابه : اقسما بيننا . فقال عمر : اللهم اكفني بلال وذويه . قال : فما حال الحول ومنهم عين تطرف .

وقال مالك وأبو ثور : يجب قسمها لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، وفعله أولى من فعل غيره . وأجيب بأن عمر وقفها مع علمه بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فدل على أن فعله ذلك لم يكن متعمدا كيف ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، وقف نصف خيبر ، ولو كان للفائزين لم يكن له وقفها .

الثانية : ما جلا أهلها عنها خوفا منا ، وحكمها كالأولى في التخيير المذكور قياسا عليها ، لأنه مال ظهر عليه المسلمون بقوتهم . فلا يكون وقفاً بنفس الاستيلاء كالتقول .. فلي هذا تجري فيها الروايات السابقة ، لكن لا نصير وقفاً إلا بوقف الإمام لها ، صرح به الجماعة ، لأن الوقف لا يثبت بنفسه ، فلي هذا حكمها قبل وقف الإمام كالتقول ، يجوز بيعها والمارضة بها . وعنه نصير وقفاً بنفس الظهور عليها ، قدمه في المنع وجزم به في الوجيز ، وقدمه في المنق والححر والشرح والفروع وغيرهم .

الثالث : المصالح عليها ، وهي نوعان : فما صولحوا على أن الأرض لنا وقرها بالخراج فهي كالمعنوة في التخيير . ولا يسقط خراجها بإسلامهم ، وعنه نصير وقفاً بنفس الاستيلاء . وجزم به في الإقناع .

والثاني ما صولحوا على أن الأرض لهم ، ولنا الخراج عنها ، فهو كعجزية إن أسلموا سقط عنهم ، أو انتقلت الأرض إلى مسلم سقط عنهم كسقوط جزية

يا سلام . وإن انتقلت إلى ذمي من غير أهل الصلح ، لم يسقط خراجها ، ويقررون فيها بلا جزية . لأنها ليست دار سلام . بخلاف ما قبل من الأرضين . فلا يقررون بها بلا جزية كافي الإقناع ويجب على إمام فعل الأصلح للمسلمين .

* * *

ص ٥٧ : إلى أي شيء يرجع في قدر خراج وجزية ؟ وما الذي وضعه عمر على الجريب ؟ وما مقدار الجريب والقفيز ؟ وعلى أي شيء يكون الخراج ؟ وعلى من يكون الخراج ؟ وهل يحبس به الموصر ؟ وتكلم عن عجز عن هامة أرضه وعما يجوز بذله للعامل . وما الذي لاخراج عليه ؟ وأين مصرف الخراج ؟

ج : يرجع في قدر خراج وجزية إلى تقدير الإمام ، من زيادة ونقص على حسب ما يؤدي إليها اجتهاده ، وتطبيقه الأرض ، لأنه أجرة فلم يتقدر بمقدار لا يختلف كأجرة المساكن . ووضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه على كل جريب درهما وقفيزاً . قال أحمد وأبو عبيد القاسم بن سلام : أعلى وأصح حديث في أرض السواد : حديث عمرو بن ميمون ، يعني أن هر وضع على كل جريب درهما وقفيزاً . والقفيز ثمانية أرتال : قيل بالمكي ، وقيل بالعراقي ؛ وهو نصف المكي ، والجريب عشر قصبات في مثلها ، والقصبه ستة أذرع بذراع وسط وقبضة ، وإبهام قائمة مع كل ذراع . فالجريب ثلاثة آلاف ذراع مكسرة والخراج على أرض لها ماء تسقى به ، ولو لم تزرع كالنؤجرة .

ولا خراج على ما لا يناله ماء من الأراضي ، ولو أمكن زرعها وإحيائها ولم يفعل . لأن خراج الأرض أجرة الأرض . وما لا ينفعه فيه لا أجرة له .

وما لم ينبت إلا عاماً بعد عام ، أو لم ينله الماء إلا عاماً بعد عام ، فنصف خراجها يؤخذ في كل عام ، لأن نفعها على النصف فكذا خراجها ، والخراج على المالك ، والخراج كالدين ، يحبس به الموصر وينظر به المصير .

ومن عجز عن عمارة أرضه الخراجية أجبر على إيجارها لمن يعمرها ؛ أو على رفع يده عنها ؛ لتدفع لمن يعمرها ويقوم بخراجها ، لأن الأرض للمسلمين ، فلا يعطلها عليها .

ويجوز أن يرثي العامل وأن يهدي له لدفع الظلم عنه .

ولا يجوز أن يرثي العامل ؛ أو يهدي له ليدع عنه خراجاً ، لأنه توصل إلى إبطال حق فحرم على أخذ ومط ، كرشوة حاكم ليحكم له بغير حق . والهدية : الدفع ابتداء : والرشوة الدفع بعد الطلب . وأخذ الرشوة والهدية حرام لحديث هدايا العمال غلول .

ولا خراج على مساكن سواء فتحت عنوة أو صلحا ، لأنه لم ينقل ، وادى أحد الخراج عن داره تورعاً .

ولا خراج على مزارع مكة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يضرب عليها شيئاً . والخراج : جزية الأرض ، والحرم كمكة ، فلا خراج على مزارعة . ولا يجوز لأحد تفرقة خراج على نفسه ، لأن مصرفه غير معين ، فيفتقر إلى اجتهاد ، ولأنه للمصالح كلها . ومصرف الخراج كفى ؛ لأنه منه .

وإن رأى الإمام المصلحة في إسقاطه عن له وضعه فيه ممن يدفع عن المسلمين ؛ وقيه ومؤذن ونحوه ؛ جاز له إسقاطه عنه ، لأنه لافائدة في أخذه منه ثم رده إليه . ولا يحسب بما ظلم في خراجه من عشر عليه . ومن أقام ببلد تطلب منها الكلف بحق ، وغيره بنية العدل ، أو تقليل الظلم بما أمكن لله تعالى ، فكالمجاهد في سبيله . ذكره الشيخ تقي الدين ، لقيامه بالتسليم والإنصاف .

ومن باشر جبايتها وتحصيلها ، إعانة لمن تؤخذ منه لا للأخذ ؛ متحرباً (١٢ - الأسئلة والأجوبة ج ٣)

للمدل والإنصاف ؛ فأحور بذلك وليس من أعوان الظلمة . قال القاضي مجد الدين من الحنفية في منظومته الفقهية :

ولو بتوزيع المنارم التي كلفها السلطان للرعية
قام بها شخص بعدل ذكروا بأنه في ذا القيام يؤجر

• • •

س ٥٨ : ماهو النىء ؟ وما مثاله ؟ وما مصرفه ؟ وبأى شيء يبدأ من المصالح ؟
ثم ماذا بعده ؟ ولماذا لا يخمس النىء ؟ وأين يكون موضع الفاضل ؟
وأين مصرف خمس خمس الغنيمة ؟ وما مقدار العطاء ؟ وإذا استوى
اثنان من أهل النىء فما الحكم ؟

ج : أصله من الرجوع . يقال : فاء الظل إذا أرجع نحو المشرق . وسمى
المال الحاصل على مايدكر فيئا ، لأنه رجع من المشركين إلى المسلمين . قال الله
تعالى : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله والرسول) الآية ؛ والنىء
ما أخذ من مال كفار غالباً بحق بلا قتال كجزية ؛ وخراج من مسلم وكافر ؛
وعشر تجارة من حربى ونصفه من ذمى .

وما ترك من كفار لمسلمين فزعامنهم ، أو ترك عن ميت مسلم أو كافر ،
ولا وارث له يستغرق . وخرج بقولنا بحق ما أخذ من كفار ظلماً ، كمال
مستأمن ، وخرج بقولنا بلا قتال الغنيمة . ومصرف النىء المصالح ومصرف خمس
خمس الغنيمة المصالح لمعوم نفعها ، ودعاء الحاجة إلى تحصيلها ، قال عمر : ما أحد
من المسلمين إلا له في هذا المال نصيب إلا العبيد فليس لهم فيه شيء ، وقرأ عمر :
(ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى ، واليتامى
والمساكين ، وابن السبيل) حتى بلغ (والذين جاؤوا من بعدهم) . فقال : قد
استوعبت المسلمين عامة .

وعلم منه أنه لا يختص بالمقاتلة ويبدأ بالأهم فالأهم ، من سد ثرى وكفاية

أهله ، وحاجة من يدفع عن المسلمين . لأن أهم الأمور حفظ بلاد المسلمين وأمنهم من عدوهم ، وسد الثغور وعمارتها وكفايتها بالخييل والسلاح . وفي وقتنا أيضا بالدفاع والدبابات ؛ وجميع ما يناسب الحال الحاضرة ويحفظ البلاد . ثم بالأهم فالأهم من سدبثق ، وكري نهر ، وعمل قنطرة ، ورزق قضاة ، وغير ذلك ، كإصلاح طرق ، وعمارة مساجد ، وأرزاق أئمة ومؤذنين وقهاء . ولا يخمس النىء لأن الله تعالى أضافه إلى أهل الخمس . كما أضاف إليهم خمس الغنيمة ؛ ويقسم ما فضل عما يعم نفقه بين أحرار المسلمين غنيهم وفقيرهم ، لأنهم استحقوه بمعنى مشترك ، فاستووا فيه كالنيراث ، وعنه يقدم محتاج .

قال الشيخ تقي الدين : وهو أصح عن أحمد لقوله تعالى (للفقراء) ولأن المصلحة في حقه أعظم منها في حق غيره ، لأنه لا يتمكن من حفظ نفسه من العدو بالعدة ، ولا بالهرب لفقره ، بخلاف الغنى ، واختار أبو حكيم والشيخ تقي الدين ، لاحظ للرافضة فيه .

وذكره في الهدى عن مالك وأحمد ؛ وقيل : يختص بالمقاتلة لأنه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته لحصول النصره ؛ فلما مات صارت بالخييل ؛ ومن يحتاج إليه المسلمون ويكون العطاء كل عام مرة أو مرتين . ويفرض للمقاتلة قدر كفايتهم وكفاية عيالهم .

وإن استوى اثنان من أهل النىء في درجة قدم أسبقهما في إسلام ؛ فإن استويا فيه فأسن ؛ فإن استويا فيه فاقدم هجرة وسابقة . ثم إن استووا في جميع ذلك ؛ فولى الأمر بخير إن شاء أقرع بينهما ، وإن شاء تبهما على رأيه .

* * *

مس ٥٩ : من الذى يجب له العطاء ؟ ومن الذى يملك بيت مال المسلمين ؟ وإذا أتله إنسان فما الحكم ؟ وإذا مات بعد حصول العطاء فلمن يكون حقه ، وإذا مات من أجناد المسلمين من له أولاد صفار فما الحكم ؟ وإذا

تزوجت المرأة والبنات فما الحكم ؟ ما حكم الأخذ من بيت المال بلا إذن إمام ؟

ج : لا يجب المطاء إلا لبالغ عاقل حر بصير صحيح ، يطبق القتال . ويتعرف قدر حاجة أهل المطاء وكفايتهم . فيزيد ذا الولد والفرس ، ومن له عبيد في مصالح الحرب حسب كفايتهم ، وإن كانوا لتجارة أو زينة لم يجب مؤنتهم . وينظر في أسعار بلادهم ، لأن الأسعار تختلف والغرض الكفاية . ولهذا تعتبر الذرية .

قال الشيخ : وهذا والله أعلم على قول من رأى التسوية ؛ فأما من رأى التفضيل ؛ فإنه يفضل أهل السوابق والفناء في الإسلام على غيرهم ؛ بحسب ما يراه ؛ كما فعل عمر رضي الله عنه . ويخرج من المقاتلة بمرض لا يرجى زواله كزمانة ونحوها .

وبيت المال ملك المسلمين ؛ لأنه لمصلحة يضمته ويحرم أخذه منه بلا إذن إمام لأنه اقتيات عليه ، ومن مات بعد حلول المطاء ؛ دفع لورثته حقه لاستحقاقه له قبل موته ؛ فينتقل إلى ورثته كسائر حقوقه ؛ ودفع لامرأة جندي وأولاده قدر كفايتهم لتطيب قلوب المجاهدين ؛ لأنهم إذا علموا أن عيالهم يكفون المؤنة بعد موتهم توفروا على الجهاد ، وإذا علموا خلاف ذلك توفروا على الكسب وآثروه على الجهاد ، مخافة الضيعة على عيالهم ، ولهذا قال أبو خالد الهنائي :

لقد زاد الحياة إلى حباً	بنائي إني من الضمف
مخافة أن يرين الفقر بعدى	وإن يشرين رفقاً بعد صاف
وأن يعرين إن كسى الجوارى	فتنبو العين من كرم عفاف
ولولا ذاك قد سومت مهري	وفي الرحمن للضمف كاف

فإذا بلغ ذكورهم أهلا للقتال ، واختاروا أن يكونوا مقاتلة فرض لهم
بطلبهم لأهلينهم لذلك كآبائهم . ومن الأحكام السلطانية مع الحاجة إليهم
والإقطع فرضهم ، ويسقط فرض المرأة والبنات بالتزويج .
وينبغي للإمام أن يضع ديوانا يكتب فيه أسماء المقاتلة ، وقدر أرزاقهم
ضبطا لهم ، ولما قدر لهم . ويجعل لكل طائفة عربيا يقوم بأمرهم ، ويجمعهم
وقت المعطاء ، ووقت الغزو ، ليسهل الأمر على الإمام .

من النظم في حكم النفي ومصارفه

وأقسام أموال الأنام ثلاثة	فقال زكاة فيه بالذكر فيد
وثانيه أموال الفتيمة توجب ال	ركاب عليها في وغى متوقد
والنفي مال وهو ماليس موجب ال	ركاب عليه في قتال لجحد
كما تركوا خوفا وعشر وحزبة	خراج وخمس الخمس مع إرث مفرد
وه مصرفه ما عم نفعاً لديننا	كإصلاح ثغر أو كفاية منجد
وإصلاح أنهار وجسر وخذق	وحصن وسيل مع رباط ومسجد
وأرزاق نقال الشريعة مطلقاً	وسد بثوق في الأصح الموطن
وإن تبق من بعد المصالح فضلة	فتقسم في الأحرار من كل مهتد
غنيهم مثل الفقير وعنه بل	يقدم ذو الحاجات منهم فجود
ويجعل ديواناً أميناً لضبطه	وكل فقام مع عريف مرشد
وورث نصيب الميت بعد حلوله	وللباذل الخمس إن تشا اردد بمجد
وقم بصغار الجند والعرض بعدهم	وللبالغ افرض إن رأوا كالجند
ويستط إن لم يخدموا فرضهم كذا	بتزويج عرس والبنات فشرود

باب الأمان

س ٦٠ : ما هو الأمان ؟ وما الأصل فيه ؟ وما الذي يراد به هنا ؟ وما الذي يحرم به ؟ وكم مدته ؟ وما حكمه منعزلاً أو مطلقاً ؟ وما الذي يشترط له ؟ ومن الذي يصح منه ؟ وما صفة التأمين ؟ وهل يسرى الأمان ؟ وكم العقود التي تفيد الأمن ؟ وما هي ؟ واذكر المحترزات والأدلة والتعالييل .

ج : الأمان : ضد الخوف ، وأريد به هنا ترك القتل والقتال مع الكفار وهو من مكاييد الحرب ومصالحه ، والعقود التي تفيد الأمن ثلاثة : أمان ، وجزية ، وهدنة ، لأنه إن تعلق بمحصور فالأمان ، أو بغير محصور ، فإن كان إلى غاية فالهدنة ، وإلا فالجزية ، وهما مختصان بالإمام بخلاف الأمان ، والأصل فيه آية : (وإن أحد من المشركين استجارك ، فأجره حتى يسمع كلام الله) .

قال الأوزاعي : هي إلى يوم القيامة ، فمن طلب أماناً لسمع كلام الله ، ويعرف شرائع الإسلام ، لزم إجابته ، ثم يرد إلى مأمنه .

وروى عن علي رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ، فمن أخفر مسلماً ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً . رواه البخاري . ويحرم قتل ، ورق وأسر ، وأخذ مال ، والتعرض لهم لمصمتهم به ، ويشترط أن يكون الأمان من مسلم ، فلا يصح من كافر ولو ذمياً ، لأنه غير مأمون علينا ، عاقل فلا يصح من طفل ولا مجنون ، لأنه لا يدري المصلحة ، مختار فلا يصح من مكره عليه ، كالإقرار والبيع ، غير سكران ، لأنه لا يعرف المصلحة ،

ولو قنًا ، أو ميمزًا ، أو أثى ، فلا تشتط حريره ، ولا ذكوريته ، ولا بلوغه .
أما لقن فلقول عمر : العبد المسلم رجل من المسلمين ، يجوز أمانه ، رواه سعيد ،
وتقوله : ليسى بها أدنام ، فإن كان لذلك صح أمانه للحديث ، وإن كان غيره
أدنى منه صح من باب أولى ، ولأنه مسلم أشبه الحر .

وأما المميز فلعوم الخبر ولأنه عاقل فصيح منه كالبالغ .

وأما الأثى ، فلقوله صلى الله عليه وسلم : قد أجرنا من أجرت يا أم هاني ،
رواه البخاري ، وأجارت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أبا العاص
ابن الربيع ، وأجازه النبي صلى الله عليه وسلم .

وشرط الأمان عدم ضرر على المسلمين .

ويصح أمان منجزاً ، كانت آمن ، ويصح معلقاً ، نحو من فعل كذا فهو
آمن لقوله صلى الله عليه وسلم ، يوم فتح مكة : من دخل دار أبي سفيان ،
فهو آمن .

ويصح من إمام لجميع انشركين لعوم ولايته .

ويصح من أمير لأهل بلدة جعل يازائهم لعوم ولايته في قتالهم ،
وأما بالنسبة لغيرهم ، فكأحاد المسلمين .

ويصح - من كل أحد يصح أمانه - لقافلة وحصن صغيرين عرفاً .

ويصح أمان بكل ما يدل عليه من قول ، أو إشارة مفهومة مع القدرة على
النطق . لقول عمر : والله لو أن أحداً أشار بأصبعه إلى السماء ، إلى مشرك ،
فنزل بأمان ، فقتله لقتلته به . رواه سعيد .

ويصح برسالة بأن يرأسه بالأمان ، وبكتاب بأن يكتب له بالأمان ،
كالإشارة وأولى ، فإذا قال لكافر : أنت آمن ، فقد أمنه ، لقوله صلى الله عليه
وسلم يوم فتح مكة : من دخل دار أبي سفيان فهو آمن . أو قال لكافر :

لأبأس عليك ، فقد أمنه ، لأن عمر قال للهرمزان : تكلم ولا أبأس عليك ، ثم أراد قتله . قال أنس والزبير : قد أمنته لاسبيل لك عليه ، رواه سعيد .

أو قال : أجرتك ، لقوله صلى الله عليه وسلم لأم هاني : قد أجرنا من أجرت يا أم هاني . أو قال : قف ؛ أو قم ، أو لا تخف ، أو لا تخش ، أو لا خوف عليك ، أو لا تذهل أو ألق سلاحك ، فقد أمنه لدلالة ذلك عليه . أو قال له : مئتمس بالفارسية ، ومعناه لا تخف .

قال ابن مسعود : إن الله يعلم بكل لسان . فمن كان منكم أعجمياً فقال : مئتمس . فقد أمنه ، أو أمن بعضه ، أو يده فقد أمنه ، لأنه لا يتبعض . وقال أحمد : إذا اشتراه ليقتله ، فلا يقتله ، لأنه إذا اشتراه ، فقد أمنه .

فإن أشار إليهم بما اعتقدوه أماناً ، وقال : أردت به الأمان ، فهو أمان ، وإن قال : لم أرد به الأمان ، فالقول قوله ، لأنه أعلم بمراده .

ويسرى الأمان إلى من معه من أهل ومال ، تبعاً له إلا أن يخص به ، كانت آمن دون أهلك ومالك فلا يسرى إليهما ، ويجب رد معتقد ، غير الأمان أماناً إلى مأمنه . وهو الموضع الذي صدر فيه ما اعتقده أماناً نصاً ، لئلا يكون غدرأ له ، ويقبل من عدل قوله : إني أمنته ، وإن ادعى الأمان أسير وأنكره من جاء به فقول منكراً ، لأن الأصل عدمه ، وإباحة دم الحربى .

* * *

ص ٦١ : تكلم عن مايلي : من أسلم أو أعطى أماناً ليفتح حصناً ففتحته واشتبه بهربيين ، إذا اشتبه ماأخذ من كافر بماأخذ من مسلم هل فيه جزية ؟ مدة الأمان ؟ عقد الأمان للرسول والمستأمن ، من جاء بلا أمان وادعى أنه رسول أو تاجر ، من جاءت به ريح أو ضل الطريق ، مايبطل به الأمان ، إذا أودع أو أقرض مستأمن مسلماً ،

ثم عاد لدار حرب أو انتقض عهد ذمي وماذا يعمل بماله ؟ تصرفه فيه
إذا مات بدار حرب .

ج : من أسلم قبل فتح واشتبه ، أو أعطى أماناً ليفتح حصناً ففتح واشتبه
مخربين ، وادعى كل واحد منهم أنه الذي أعطى ، أو أنه الذي أسلم قبل ،
واشتبه علينا الذي أمانه ، أو كان أسلم فيهم ، حرم قتلهم . لأن كل واحد منهم
يحمل صدقه ، أشبه ما لو اشتبهت أخته بأجنبيات ، أو ميتة بمذكاة ، قاله في
الفروع ، ويتوجه مثله لو نسي ، أو اشتبه من لزمه قود بمن لا يلزمه فيحرم القتل ؛
وإن اشتبه ما أخذ من كافر بحق بما أخذ من مسلم بلا حق ، فينبى الكف
عنهما ، لحديث : فمن اتقى الشبهات ، فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ولا جزية مدة
أمان ، لأنه لم يلتزمها . ويمقد الأمان لرسول ومستأمن ، لأنه عليه الصلاة
والسلام ، كان يؤمن رسل المشركين ، لما ورد عن ابن مسعود قال : جاء ابن
النواحة ، وابن أثال رسولاً مسيلمة — إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهما :
أتشهدان أني رسول الله ؟ قالا : نشهد أن مسيلمة رسول الله . فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : آمنت بالله ورسوله ، لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما . قال
عبد الله : فضت السنة أن الرسل لا تقتل ، رواه أحمد .

وعن نعيم بن مسعود الأشجعي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
حين قرأ كتاب مسيلمة الكذاب ، قال للرسولين : فما تقولان أنما ؟ قالا :
نقول كما قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله لولا أن الرسل
لا تقتل ، لضربت أعناقكما . رواه أحمد وأبو داود .

وعن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بعثني قريش
إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : فلما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ، وقع في
قلبي الإسلام ، فقلت : يا رسول الله ، لا أرجع إليهم . قال : إني لا أخيس

بالعهد ، ولا أحبس البرد ، ولكن ارجع إليهم فإن كان في قلبك الذي فيه الآن فارجم ، رواه أحمد وأبو داود . وقال هذا كان في ذلك الزمان ، اليوم لا يصلح ، ومعناه — والله أعلم — إنه كان في المدة التي شرط لهم فيها أن يرد من جاء منهم مسلماً ، ولأن ، لحاجة داعية إلى ذلك ، إذ لو قتل لفانت مصلحة المراسلة .

ومن جاءنا بلا أمان ، وادعى أنه رسول أو تاجر ، وصدقته عادة قبل منه ما ادعاه ، وأن لا تصدقه عادة فكأسير ، أو كان جاسوساً فكأسير ، يخبر الإمام فيه ، ومن جاءت به ريح من كفار ، أو ضل الطريق منهم ، أو أبق إلينا من رقيقتهم ، أو شرد إلينا من دوابهم ، فهو لا أخذه غير خموس ، لأنه مباح ، وأخذه بغير قتال في دار الإسلام أشبه الصيد والحشيش .

ويبطل أمان بردة من مستأمن لنقضه له .

ويبطل بخيانة لأن الخيانة نذر ، وهو لا يصلح في ديننا .

وإن أودع مستأمن مالا ، أو أقرض مستأمن مسلماً مالا ، أو ترك المال ببلاد الإسلام ، ثم عاد لدار حرب ، أو انتقض عهد ذمى بقى أمان ماله ، ويبعث ماله إليه إن طلبه لبقاء . لأمان فيه ، ويصح تصرفه فيه بنحو بيع وهبة لبقاء ملكه . وإن مات بدار حرب ، فماله بدار الإسلام لو ارثه ، لأن الأمان حق لازم متعلق بالمال ، فبموته ينتقل لو ارثه ، فإن عدم وارثه ففى بيت المال ، وإن استرق وقف ماله ، فإن عتق أخذه ، وإن مات قنا ففى .

وإن أمر مسلم فأطلق بشرط أن يقيم عندهم مدة ، أو أن يأتى ويرجع إليهم ، أو أن يبعث مالا ، وإن عجز عاد إليهم ، ورضى لزمه الوفاء ، لحديث : إنا لا يصلح في ديننا الغدر ، ولأنه في الوفاء مصلحة للأسارى ، وفي الغدر

مفسدة عليهم ، لأنهم لا يأمنون بعد مع دعاء الحاجة إليه .
 وإن أكرهوه عليه لم يلتزمه الوفاء لهم إلا المرأة إذا أسرت ثم أطلقت
 بشرط أن ترجع إليهم ، فلا يحل لها أن ترجع لقوله تعالى : (فلا ترجعوهن إلى
 الكفار) ولأنه تسليط على وطنها حراماً ، وألا يؤمنوه فيقتل ويسرق أيضاً كما
 له الحرب ، لأنه لم يؤمنهم ، ولم يؤمنوه ، ولو جاءنا حربي بأمان ومعه مسلمه ،
 لم ترد معه ، ويرضى لتركها بدار الإسلام .

بما يتعلق بالأمان نظماً

يصح أمان الكافر من كل مسلم يكلف ولو أسرى وأثنى وأعبد
وليس لدى كفر أمان ومكره

ومن رب تمييز يصح بأوكد
ومن صح منه صح إخباره به
ويعفى أمان من إمام لـكلهم
وشرطها تعيين مدة أمنهم
ومن واحد منا لفعل غير أو
حصين ولا تقبل لمصر ومحتد
ويحصل حتى بالإشارة منهم

إذا فهموا والشخص من بعضه اشهد
ووجهان في القى السلاح مرمى

ومبتاع أسرى إن يرد قتلهم ذ
ويقبل إنكار المشير أمانهم
بها ثم مخط القصد للأمن أرد
ومن شرط أمن بالأمان قبولهم
ومن يعطه مع شرط نفع فلم يجد
به ينتقض بالعكس أوف بموعده
وإن يدعى المأمور أخذ موحد
به جافينكر خذ بقول الموحد
وإن يدعى من بعد أمر أمانه
فلا قتل وارقه بغير تردد
وإن قال ذو الإسلام ملكي شريكه

فلا قتل فليحكم به ملك مهتد
ومن يبلغ أماناً لاستماع القران أو

تصرف حكم الدين يعطى ويردد
ومن يهد أو يعطى الأمان بمحصنه
ليفتح فيفتح مع تداعيه فاشهد

بتحريم قتل الجمع نصاً ورقهم

وقيل أفرعن وارقق سوى قارع قد
وإن يشتبه فتاح حسن بجمل أقد
سمن وعنه فأقرع وللقارع ارفد
وللرسل أو مستأمن صح عقده
بلا جزية في النص كالهذنة اشهد
وآت بلا أمن كدعوى رسالة
ومعداد بحر ذو متاع ممدد
له الأمن منا ريب فقر كما مضى

وعين ودون الفرض كالمان فأردد
وإن ضل حربي أو أنعامه إلى
بلاد الهدى أو مركب ذو تشرد
فهو غير مخموس في الأولي لواجد
وعن أحد فيثا للإسلام فأعدد
وعنه لمن قد حل في أرضهم من الـ
سقى كآتهم لا تخصصه بوجد
وأمن الفتى أمن له ولمال الـ
لذي معه إلا الغائب إن لم يقيد
ويبقى أموراً لا تضر ويفتني
إلينا ومع قصد الثوى والتأكد
فقد زال أمن النفس مع ماله الذي

نأى معه لا مال لدينا بأوكد
وإن نقض الذي عهداً فما له
من الفء في الأولي إذ لم يعرد
وما لم تقل فيء ليمطاه من بغي
ووارثه حتى لدينا بأجود
فإن فقدوا فاجعله فيثا فإن أسر
فرق فمال المرء قفه وأرصد
فإن حر فاردده إليه وإن يمت
رقيقاً فقيثا ماله في المجود
وقيل بنفس الرق فيثا وقيل بل
لوارثه لو كان حراً فزود
وإن عبد حربي أثاب وجاءنا
بمولاه مأسوراً وأهلاً ومنلاً
فكلهم للمبـد وهو محرز
وفي دار حرب أن يقم رقه أمدد
ومن يقتحم أرض العدو بأمنهم
ألا لا يحتهم والربي لا يعقد
وبلزمه إيصال كل حقوقهم
إليهم إذا جاءوا وإلا ليردد
وإن يطلقوا منا أسيراً ويشترطوا
ثواه لديهم يوف في نص أحد

وإن أطلقوا من غير شرط وأمنوا
 وإن أطلقوا مع شرط رق أو انتفا
 وإن أحلفوه تنعقد غير مكره
 وإن أطلقوا مع شرط بعث مقرر
 وإلا رضى يرجع لعجز بأوكد
 ومبتاع منهم مسلم برضاه في الـ
 يرد له المبدول بالأذن مطلقة
 ويلزم إن أتى افتكاك عناننا
 ليهرب ولا يجنى جناية مفسد
 أمان ليقتل ثم يسرق ويعتد
 وقيل بالزام الثوى بمعبد
 إليهم وإلا فليعد أن يفقد
 وإلا فلا كالخود في نصر أحد
 شرا والوفا أولى بقصد التردد
 وإلا فبذل العرف دون المزيد
 وبالطفل فالأنثى قبيل الفتى افتدى

باب الهدنة

س ٦٢ : ما هي الهدنة ؟ وما الأصل فيها ؟ ومن الذي يعقدها ؟ وإذا زال فـ الحكم ؟ وما حكم الهدنة على مال وعلى غيره ؟ وهل عقدها لازم أم جائز ؟ وما حكم اشتراط نقضها لمن شاء ؟ واذكر ما تستحضره من دلائل أو تعليل أو خلاف .

ج : أصل الهدنة : السكون ، يقال : هدن يهدن هدونا إذا سكن ، وهدنته أي سكنته ، وشرعا العقد على ترك القتال مدة معلومة . وتسمى المهادنة ، والمعاهدة ، والمسالمة ، والمهادنة وهي لازمة . وفي الإنصاف : يكون العقد لازما على الصحيح من المذهب .

وقال الشيخ تقي الدين : ويكون أيضا جائزا ومتى زال من عقدها لزم الثاني الوفاء ، والأصل فيها قوله تعالى : (براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين) ، وقوله تعالى : (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) .

ومن السنة ما روى مروان بن الحكم ، والمصور بن مخرمة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، صالح قريشاً على وضع القتال عشر سنين ، والمعنى يقتضى ذلك ، لأنه قد يكون بالمسلمين ضعف فيها دنوهم حتى يقبوا ، أو طمعاً في إسلامهم ، أو التزام الجزية ، أو غير ذلك من المصالح .

وتجوز على غير مال ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم هادنهم يوم الحديبية على غير مال ، وتجوز على مال يأخذه منهم ، فإنها إذا جازت على غير مال ، فلي مال أولى ، وإن هادنهم مطلقاً ، لم يصح .

وقال الشيخ تقي الدين : تصح وتكون جائزة ويعمل بالمصلحة ، لأن الله تعالى أمر بنبذ العهد المطلق وإتمام الموقته .

وقال ابن القيم وغيره على ما في الصحيحين : أن فريقا صالح النبي صلى الله عليه وسلم . يعنى عام الحديبية سنة تسع - فيه دليل على جواز صلح الإمام لعدوه ، ما شاء من المدة ، ويكون العقد جائزا له فسخه متى شاء ، وهذا هو الصواب ، وهو موجب حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذى لا ناسخ له .

وذكر أيضا صلحه لأهل خيبر عمالا له يقرم فيها ما شاء ، وأن هذا الحكم منه فيهم حجة على جواز صلح الإمام لعدوه ، ما شاء من المدة فيكون العقد جائزا له فسخه متى شاء .

وفى قوله تعالى : (براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين) إلى قوله : (ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم) . الآيات البراءة من المعاهدين ، إلا من كان له عهد إلى أجل ، وهذا يبين أن تلك العهود كانت مطلقة ليست إلى أجل معين ، خلافا لمن قال لا تجوز المهادنة المطلقة ولا يجوز تفرم ما أقرم الله ، حتى ادعى الإجماع فى ذلك وليس بنى . انتهى اهـ .

وفى المتن : ولا يجوز أن يشترط نقضها لمن شاء منها ، لأنه يفضى إلى ضد المقصود منها ، وإن شرط الإمام لنفسه ذلك دونهم لم يجز أيضا ، ذكره أبو بكر ، لأنه ينافى البيع والنكاح .

وقال القاضى والشافعى : يصح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل خيبر على أن يقرم ما أقرم الله تعالى ، ولا يصح هذا فإنه عقد لازم ، فلا يجوز اشتراط نقضه كسائر العقود اللازمة ، ولم يكن بين النبي صلى الله عليه وسلم ، وبين أهل خيبر هدنة ، فإنه فتحها عنوة وإنما ساقاهم وقال لهم ذلك .

وهذا يدل على جواز المساقاة وليس بهدنة اتفاقا . وقد وافقوا الجماعة فى أنه

لو شرط في عقد الهدنة : إني أقركم ما أقركم الله لم يصح ، فكيف يصح منهم
الاحتجاج مع إجماعهم مع غيرهم على أنه لا يجوز اشتراطه .

* * *

ص ٦٣ : تكلم بوضوح عن أحكام مايلي : إذا شرط في الهدنة شرطاً فاسداً ،
مامثال الشرط الفاسد والشرط الصحيح ؟ إذا هرب منهم قن فأسلم ،
إذا جنوا على مسلم ، حمايتها إذا خيف نقض عهدهم ، إذا نقض الهدنة
بعضهم ، اذكر الدليل والتعليل والخلاف .

ج : إن شرط العلق في الهدنة شرطاً فاسداً أو شرط في عقد ذمة شرطاً فاسداً
كرد امرأة إليهم أو رد صداقها أو رد صبي مميز أو رد سلاح ، أو شرط إدخالهم
الحرم ، بطل الشرط دون عقد . كالشروط الفاسدة في البيع ، وبطلانه في رد المرأة
لقوله تعالى : (فلا ترجعوهن إلي الكفار) وحديث : إن الله منع الصلح في النساء .
وفي رد صداقها ، لأنه في مقابلة بعضها فلا يصح شرطه لغيرها ، وفي الصبي
المميز ، لأنه مسلم يضاف عن التخلص منهم أشبه المرأة ، وفي السلاح ، لأنه إعانة
على المسلمين ، وفي إدخالهم الحرم لقوله تعالى : (إنما المشركون نجس ، فلا يقربوا
المسجد الحرام بعد عامهم هذا) ويصح شرط رد طفل منهم ، لأنه غير محكوم
بإسلامه .

وجاز في هدنة شرط رد رجل جاء منهم مسلماً للحاجة ، لما ورد عن البراء
ابن عازب قال : صالح النبي صلى الله عليه وسلم المشركين يوم الحديبية على ثلاثة
أشياء ، على أن من أتاه من المشركين رده إليهم ، ومن أتاهم من المسلمين لم
يردوه ، الحديث متفق عليه .

وعن أنس أن قريشاً صالحوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فاشتروا على النبي
صلى الله عليه وسلم أن من جاءنا منكم لم نرده عليكم ، ومن جاءكم منا رددتموه
علينا . فقالوا : يا رسول الله ! أنكتب هذا ؟ قال : إنه من ذهب منا إليهم

فأبغده الله ، ومن جاءنا منهم سيئ جمل الله له فرجا . ومخرجا . رواه مسلم فإن لم تكن حاجة ، لم يصح شرطه ، أو لم يشرط رده لم يرد إن جاء مسلما ، أو بأمان . وجاز للإمام أمر من جاء منهم مسلما سر ألقائهم ، وبالفرار منهم ، فلا يمنعهم أخذه ولا يجبره عليه ، لأن أبا بصير ، لما جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وجاء الكفار في طلبه قال له النبي صلى الله عليه وسلم : إنا لا يصلح في ديننا الفدر ، وقد علمت ما عهدناهم عليه . ولعل الله تعالى أن يجعل لك فرجا ومخرجا ، فلما رجع مع الرجلين قتل أحدهما في طريقه ، رجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : يا رسول الله ، قد أوفى الله ذمتك قد رددتني إليهم ، وأنجاني الله منهم ، فلم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يله بل قال ويل أمه مسمر حرب لو كان معه رجال . فلما سمع ذلك أبو بصير لحق بساحل البحر . وانحاز إليه أبو جندل بن سهيل ، ومن معه من المستضعفين بمكة ، فجعلوا لا يمر عليهم . غير لقريش إلا عرضوا لهم وأخذوها ، وقتلوا من معها .

فأرسلت قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم تناشده الله والرحم أن يضمهم إليه ، ولا يرد أحداً جاءه ففعل .

فإن تحيز من أسلم منهم وقتلوا من قدر وأعليه منهم ، وأخذوا من أموالهم ، جاز ، ولا يدخلون في الصلح حتى يضمهم إليه يأذن الكفار ، للخبر ، ولو هرب منهم قن فأسلم ، لم يرد إليهم ، لأنه لم يدخل في الصلح وهو حر ، لأنه ملك نفسه بإسلامه لقوله تعالى : (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) .

وبؤاخذون بخناياتهم على مسلم من مال وقود ، وخذ قذف ، وسرقة ، لأن الهدنة تقتضي أمان المسلمين منهم وأمانهم من المسلمين في النفس والعرض والمال ، ولا يحدون لحق الله تعالى ، لأنهم لم يلتزموا حكماً .

ويجوز قتل رهائنهم إن قتلوا رهائننا . وينتقض عهدهم بقتالنا أو مظاهرة علينا أو قتل مسلم أو أخذ ماله .

ويجب على الإمام حمايتهم من تحت قبضته ، لأنه أمنهم منهم إلا من أهل الحرب ، فلا يلزمه حمايتهم منهم لأن الهدنة لا تقتضيه ، وإن سبواهم كافرو ولو كان السبب منهم ، لم يصح لنا شراؤهم ، لأنهم في عهدنا وليس علينا استنقاذهم لكون السبب لهم ليس في قبضتنا .

وإن سبا بعضهم ولد بعض وباعه ، أو باع ولد نفسه ، أو باع أهليه ، صح البيع ، إلا ذمى ، فليس له بيع ولده ، ولا ولد غيره ، ولا أهليه ، لأن عقد الذمة أكيد لأنه مؤبد .

وإن خيف من مهادنين نقض عهدهم بأمانة ، نبذ الإمام إليهم عهدهم ، بأن يعلمهم أن لا عهد بينه وبينهم لقوله تعالى : (وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء) ، أى أعلمهم بنقض العهد ، حتى تصير أنت وبهم سواء فى العلم ، ويجب إعلام أهل الهدنة بنبذ العهد قبل الإغارة عليهم للآية ، وينتقض عهد نساء أهل الهدنة وذريتهم ، بنقض رجالهم تبعاً لهم ، لأنه صلى الله عليه وسلم قتل رجال بنى قريظة . حين نقضوا عهده وسبى ذراريهم وأخذ أموالهم ، ولما نقضت قريش عهده بعد الهدنة ، حل له منهم ما كان حرم عليه منهم ، ولأن عقد الهدنة موقت ينتهى بانتهاء مدته فيزول بنقضه وفسخه كالإجارة بخلاف الذمة .

وإن نقض الهدنة بعضهم فأنكر الباقيون على من نقض بقول أو فعل ، إنكاراً ظاهراً ، أو كاتبوناً ، أقر الباقيون على العهد بتسليم من نقض الهدنة إن قدروا عليهم ، أو بتمييز الناقض عنهم ، ليتمكن المسلمون من قتالهم . فإن أبو التسليم ، أو التمييز مع القدرة على أحدهما انتقض عهد الكل بذلك .

قال فى النرح : فإن امتنع من التمييز ، أو إسلام الناقض . صار ناقضاً . لأنه منع من أحد الناقض فصار بمنزلة ، وإن لم يمكنه التمييز لم ينتقض عهده ، لأنه كالأسير .

وفى الإنصاف - فى آخر أحكام الذمة - وكذا أى فى نقض العهد ، من

لم ينكر عليهم ، أو لم يعتزلهم ، أو لم يعلم بهم الإمام .

من نظم ابن عبد القوي مما يتعلق بالمهدة

وإن شا الإمام الوقت أو نائب له مهادة الكفار صحيح وأسند
وإن هادن الكفار غيرها فلا تصح ومن يفتر للمؤمن أردد
وصحيح لضعف السلم أو أخذ غبطة ودونها إن يرج خير بأوصد
ومع بذلنا مالا أجز لا اضطرارنا ولا شرط إلا ذكر وقت التعهد
وألغ اشتراط أن يدخلوا حرم الهدى

ورد صبي غير طفل وقد هدى

أو الخود أو في الأظهر المهر أو شرا

أداة اللقا أو رد مضمونها أشهد

ووجهان في إفسادها مثل ذمة بما لم يحز من كل شرط مفسدة
وقيل بشرط النقص إن تبغ أو بغوا

فأفسد نفاق الأمر دون تردد

ومع حاجة ذي قوة شرط مهتد فكلف أو امهد ممكناً غير مضهد
وجوز له فتوى الفتى بقتالهم مسراً وإن يقدر ليقتل ويشرد
وينتاز عن صلح الإمام وإن يهب

عدواً يقتل إن يطلق كل ملحد

فإن ضمَّه بالإذن منه إماما غداً داخلاً في صلحهم لا ينكد
ومن غير شرط رد من جاء محرماً ومن رام إخراجاً إلينا ليسعد
ويلزمنا صون المهادن عن أذى بني العهد والإسلام لا ذى التمرد
وحظر شراهم من كفور سباهم ولو بعضهم للرق في المتوطد

وجوز شرانا أهلهم وصغارهم في الأولى إذا باعوههم مثل مرد
 وإن خفت نقض العهد فأنبذه إن تشا
 وأتباعهم إن ينقضوا كهم أعداد
 وإن يقتلوا منا رهائن مدنة فقولين في قتل الرهائن أسند
 ويلزمهم منا ضمان حقوقنا سوى قطع سراق جناة بأجود
 ونأقض عهد من رضى نقض غيره ولم ينه أو يبنى ولم يتبعه

عقد الذمة

س ٦٤ : عرف الذمة ، ومتى يجب عقدها ؟ وما معنى عقدها ؟ وما صفة عقدها ؟
ومن الذى يعقدها ؟ ومن الذى يجب عقدها له ؟ وما الأصل فيها ؟ وما
هى الجزية ؟ وما هى بدل عنه ؟ ومن الذى تعقده ؟ إذا اختار كافر ،
لا تعقده الذمة ، دين من تعقده ، فما الحكم ؟ وما مقدار الجزية ؟
واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو شروط أو خلاف .

ج : الذمة لغة : العهد والضمان والأمان ، لحديث : المسلمون بسعى بذمتهم
أدناهم ، من أذمه يذمه ، إذا جعل له عهداً .

ومعنى عقد الذمة ، إقرار بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية ،
والالتزام أحكام الملة والأصل فيها قوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
ولا باليوم الآخر) . . الآية . ولحديث المفيرة بن شعبه ، أنه قال لعامل
كسرى : أمرنا نبينا صلى الله عليه وسلم أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو
تؤدوا الجزية . رواه أحمد والبخارى .

وروى بريدة رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث
أميراً على جيش قال إذا لقيت عدواً من المشركين ، فادعهم إلى الإسلام ، فإن
أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، وإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية ، فإن
فعلوا ، فاقبل منهم وكف عنهم .

وعن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم
أخذها - يعنى الجزية - من مجوس هجر . رواه البخارى وعن عاصم بن عمر

عن أنس ، وعن عثمان بن أبي سليمان رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر دومة الجندل ، فأخذوه فأتوا به ، فخنّ دمه وصالحه على الجزية . رواه أبو داود .

وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرنى أن آخذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافياً . أخرجه الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم .

وقال ابن عباس رضى الله عنهما : لما مرض أبو طالب جاءته قریش ، وجاء النبي صلى الله عليه وسلم ، فشكوه إلى عمه أبي طالب فقال : يا ابن أخى ما تريد من قومك ؟ قال أريد منهم كلمة تدبّن لهم بها العرب وتؤدى إليهم بها المعجم الجزية ، قال : كلمة واحدة ؟ قال : كلمة واحدة ، قولوا لا إله إلا الله ، قالوا : إلهاً واحداً ما سمعنا بهذا فى الملة الآخرة ، إن هذا إلا اختلاق . الحديث رواه أحمد والترمذى وقال : حديث حسن .

ويجب عقد الزمة إذا اجتمعت شروطه ، ويكون اجتماعها يبذل جزية كل عام هلالى ، والتزام أحكامنا .

ولا يجوز عقدها إلا بهذين الشرطين ، فإن خيف غدرهم بتمكينهم من الإقامة بدار الإسلام ، فلا يجوز عقدها ، لما فيه من الضرر علينا ، ولا يصح عقدها إلا من إمام أو نائبه .

وصفة عقد الزمة قول الإمام أو نائبه أقررتكم بجزية واستسلام ، أو يبذلوا ذلك من أنفسهم ، فيقول الإمام أو نائبه أقررتكم عليه أو نحوها ، مما يدل على عقدها ، كقوله : عاهدتكم على الإقامة بدارنا بجزية ، ولا يعتبر تقدير الجزية فى العقد .

والجزية : مال يؤخذ من الكفار على وجه الصغار كل عام بدلا عن

قتلهم وعن إقامتهم بدارنا ، ولا تمقد إلا لأهل الكتاب ، وهم اليهود والنصارى .

ومن تدين بالتوراء كالسامرة ، أو تدين بالإنجيل كالفرنيج والصابئين ، ومن له شبهة كتاب كالمجوس لأن عمر لم يأخذ منهم حتى شهد عنده عبد الرحمن ابن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر . رواه البخاري وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم قال : سنوا بهم سنة أهل الكتاب . رواه الشافعي .

وفي المعنى أن الكفار ثلاثة أقسام : قسم أهل كتاب وهم اليهود والنصارى ومن اتخذ التوراة والإنجيل كتاباً كالسامرة والإفرنيج ونحوهم ، فهؤلاء تقبل منهم الجزية ويقرون على دينهم إذا بذلوا الجزية لقوله تعالى : (قائلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) . الآية وقسم لهم شبهة كتاب ، وهم المجوس فحكمهم حكم أهل الكتاب في قبول الجزية منهم وإقرارهم بها ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب .

وقسم لا كتاب لهم ولا شبهة ، وهم من عدا هذين القسمين من عبدة الأوثان ، ومن عبد ما استحسن وسائر الكفار فلا تقبل منهم الجزية . ولا يقبل منهم سوى الإسلام هذا ظاهر المذهب وهو مذهب الشافعي .

وروى عن أحمد أن الجزية تقبل من جميع الكفار . إلا عبدة الأوثان من العرب . وهو مذهب أبي حنيفة ، لأنهم يقرون على دينهم بالاسترقاق ، فيترونها ببذل الجزية كالمجوس .

وحكى عن مالك أنها تقبل من جميع الكفار إلا كفار قريش ، لحديث بريدة الذي في المسئلة قبل هذه ، وهو عام ، ولأنهم كفار فأشبهوا المجوس . ولنا عموم قوله تعالى : (اقتلوا المشركين) وقول النبي صلى الله عليه وسلم :

أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله : خص منهم أهل الكتاب بقوله تعالى: (من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) والمجوس بقوله: سنوا بهم سنة أهل الكتاب ، فمن عداها يبق على مقتضى العموم ، ولأن الصحابة رضى الله عنهم ، توقفوا في أخذ الجزية من المجوس ، ولم يأخذوا الجزية ، حتى روى له عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : سنوا بهم سنة أهل الكتاب .

وثبت عندهم أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أخذ الجزية من مجوس هجر ، وهذا يدل على أنهم لم يقبلوا الجزية ممن سواهم ، فإنهم إذا توقفوا فيمن له شبهة كتاب ، ففيمن لا شبهة له أولى ، ثم أخذ الجزية منهم للخبر المختص بهم ، فيدل على أنهم لم يأخذوها من غيرهم ، ولأن قول النبي صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب ، يدل على اختصاص أهل الكتاب ببذل الجزية ، إذ لو كان عاماً في جميع الكفار ، لم يختص أهل الكتاب بإضافتها إليهم ولأنهم تفلظ كفرهم لكفرهم بالله وكتبه ورسله ولم تكن لهم شبهة ، فلم يقرأوا ببذل الجزية كقريش ، وعبدية الأوثان من العرب ، ولأن تفلظ الكفر له أثر في تحتم القتل .

وكونه لا يقر بالجزية بدليل المرتد ، وأما المجوس ، فإن لهم شبهة كتاب ، والشبهة تقوم مقام الحقيقة ، فيما يبنى على الاحتياط ، فحرمت دماؤهم ، ولم يثبت حل نسائهم وذبايحهم لأن الحل لا يثبت بالشبهة ، ولأن الشبهة لما اقتضت تحريم دماؤهم اقتضت تحريم ذبايحهم ونسائهم ليثبت التحريم في المواضع كلها تغليباً له على الإباحة ، ولا نسلم أنهم يقرأون على دينهم بالاسترقاق . انتهى . ص ٣٨٦ -

٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ .

واختار الشيخ تقي الدين أخذ الجزية من الكل وأنه لم يبق أحد من

مشركي العرب بعد نزول الجزية ، بل كانوا قد أسلموا . وقال الشيخ : إنما وقعت الشبهة في المجوس ، لما اعتقد بعض أهل العلم ، أنها لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب . وقد أخذت من المجوس بالنص والإجماع . قال : والمجوس لم يكونوا أهل كتاب أصلاً ، ولا دانوا بدين أحد من الأنبياء ، لا في عقائدهم ، ولا في شرائعهم ، والأثر الذي فيه : أنه كان لهم كتاب فرغ ، لا يصح .

قال : والعرب كانوا على دين إبراهيم ، وكان له صحف وشريعة ؛ وليس تغيير عبدة الأوثان بأعظم من تغيير المجوس . فإنه لا يعرف عنهم التمسك بشيء من شرائع الأنبياء بخلاف العرب ، فكيف يجعل المجوس أحسن حالا من مشركي العرب ؟

وقال في الإنصاف : وقال في الاعتصام بالكتاب والسنة : من أخذها من الجميع . أو سوى بين المجوس وأهل الكتاب . فقد خالف ظاهر الكتاب والسنة . وإذا اختار كافر — لا تعقد له الذمة — ديناً من هؤلاء الأديان . بأن تنصر أو تهود أو تمجس أقر على ذلك . وعقدت له الذمة كالأصلي . لكن لا تحمل ذبيحته . ولا منا كعته . إن لم يكن أبواه كتائبين : ولو عقدت الذمة لكفار زاهمين أنهم أهل كتاب . فتبين أنهم عبدة أوثان . فهو عقد باطل لقوات شرطه . ومن ولد بين أبوين لا تقبل من أحدهما الجزية قبلت منه لعدم النص . ولأنه اختار أفضل الدينين وأقلهما كفراً .

وفي قدر الجزية ثلاث روايات : إحداها ترجع إلى ما فرضه عمر على المومنين ثمانية وأربعون درهما . وعلى المتوسط أربعة وعشرون . وعلى الفقير المعتمل اثنا عشر . فرضها عمر كذلك . بمحض من الصحابة . وتابعه سائر الخلفاء بعده . فصار إجماعاً .

وقال ابن أبي نجيح قلت لمجاهد : ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير

وأهل اليمن عليهم دينار . قال : جعل ذلك من قبل اليسار : رواه البخارى .

والثانية : يرجع فيه إلى اجتهاد الإمام فى الزيادة والنقصان .

والثالثة : تجوز الزيادة لا النقصان . لأن عمر زاد على ما فرض رسول الله

صلى الله عليه وسلم ولم ينقص .

* * *

س ٦٥ : تكلم عن نصارى العرب من بنى تغلب : وما مصرف ما يؤخذ منهم

ومن الذى لا جزية عليه ؟ ومن هو الفنى فى ذا الباب ؟ واذكر الدليل

والتعليل والخلاف :

ج : لا تؤخذ الجزية من نصارى بنى تغلب . وتؤخذ الزكاة منهم عوضاً .

من ماشية وغيرها . مما تجب فيه زكاة : مثل ما يؤخذ من المسلمين . لما روى :

أن عمر دعاهم إلى بذل الجزية فأبوا وأنفوا وقالوا : نحن عرب خذ منا ، كما

يأخذ بضعكم من بعض باسم الصدقة : فقال عمر : لا آخذ من مشرك صدقة .

فلحق بعضهم بالروم .

قال النعمان بن زرعة : يا أمير المؤمنين إن القوم لهم بأس وشدة ، وهم

عرب يأنفون من الجزية ، فلا تكن عليك عدوك بهم ، خذ منهم الجزية باسم

الصدقة .. فبعث عمر فى طلبهم فردهم وضعف عليهم من كل خمس من الإبل

شاتين . وفى كل ثلاثين بقرة تبيعين ، ومن كل عشرين ديناراً ديناراً ، وفى كل

مائة درهم عشرة دراهم ، ومما سقت السماء الخمس ، وفيما سقى بنضج أو غرب

أو دولاب العشر ، فاستقر ذلك من قول عمر ، ولم يخالفه غيره من الصعابة ،

فكان إجماعاً .

ويؤخذ ذلك من نساءهم وصبيانهم ، ومجانينهم ، وزمناهم ومكافئهم ،

وشيوخهم ، لأن الاعتبار بالأنفس سقط وانتقل إلى الأموال بتقريرهم .

ومصرف ما أخذ منهم مصرف الجزية ، لأنه مأخوذ من مشرك فكان
جزية ، وغايته أن مسماه باسم الصدقة ، وكذلك قال عمر رضى الله عنه : هؤلاء
حمقى رضوا بالمعنى وأبو الاسم .

وقيل مصرف الصدقة ، لأنه سلك به مسلكها في قدر المأخوذ والمأخوذ
منه ، فذلك في الصرف .

ولا جزية على امرأة وخنثى ومجنون . لقوله صلى الله عليه وسلم لما ذ :
خذ من كل حالم ديناراً ، أو عدله معافياً . رواه الشافعى في مسنده . وروى
أسلم أن عمر رضى الله عنه ، كتب إلى أمراء الأجناد : لاتضربوا الجزية على
النساء والصبيان ، ولا تضربوها إلا على من جرت عليه المواسى ، أى من نبئت
عائته ، لأن المواسى إنما تجرى على من أنبت — أراد من بلغ الحلم من الكفار —
رواه سعيد : والخنثى لا يعلم كونه رجلاً ، فلا تجب عليه مع الشك ، والمجنون في
معنى الصبى قديس عليه .

ولا جزية على عبد لقوله عليه الصلاة والسلام : لا جزية على عبد . ومن
ابن عمر مثله . ولأنه مال فلم تجب عليه كسائر الحيوانات ولا جزية على فقير يعجز
عنها غير معتمل ، لقوله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ولأن عمر جعل
الجزية ثلاث طبقات : جعل أدناها على الفقير المعتمل فدل على أن غير المعتمل
لا شيء عليه ، فإن كان معتملاً وجبت عليه ولا جزية على زمن ، ولا أعمى ،
ولا شيخ فأن ، ولا راهب بصومعته ، لأنهم لا يقتلون فلم تجب عليهم الجزية
كالنساء والصبيان ، ولا يبقى بيد الراهب مال إلا بلفته فقط . . . قاله الشيخ
تقى الدين .

قال : ويؤخذ منهم مالنا كالرزق الذى للديورة والمزارع إجماعاً ، قال :
ويجب ذلك ، وقال : ومن له زراعة أو تجارة ، وهو مخالطهم ، ومعاونهم

على دينهم كمن يدعو إليهم من راهب وغيره ، تلزمه إجماعا ، وحكمه حكمه
بلا نزاع ، والفنى من أهل الجزية من عده الناس غنيا .

ح ٦٦ : تكلم بوضوح عن أحكام مايلي : الجزية في حق المعتق والمبعض ؟
من صار أهلا للجزية في أثناء الحول ؟ مثل لذلك قبول ما بذل من
جزية من أسلم بعد الحول ؟ من مات أو جن أو عمى بعد الحول أو
في أثناء الحول ، وقت أخذها ؟ واذكر الدليل والتعليل ، ومثل لما
لا يتضح إلا بالتمثيل .

ج : وتجب الجزية على معتق ، لأنه حر مكلف من أهل القتال ، فلم يقر في
دارنا بلا جزية كحر أصلي . وتجب على مبعض بقدر حرته كالإرث ، ومن
صار أهلا لها بأن بلغ صغير أو أفاق مجنون ، أو عتق قن أو استغنى فقير بأثناء
الحول ، أخذ منه إذا تم الحول بقسطه بالعقد الأول ، لأنهم دخلوا في العقد
فلم يحتاج إلى تجديد له ، ويلقى من إفاقة مجنون حول ثم تؤخذ منه . ومتى
بذلوا ما عليهم من جزية لزم قبوله ، ولزم دفع من قصدهم بأذى ، إن لم يكونوا
بدار حرب ، وحرّم قتلهم ، وأخذ ما لهم .

ومن أسلم بعد الحول ، سقطت عنه الجزية لقوله تعالى : (قل للذين كفروا
إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) . ولحديث ابن عباس قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : لا تصلح قبلتان في أرض ، وليس على المسلم جزية . رواه
أحمد وأبو داود . وعن رجل من بني تغلب ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول : ليس على المسلمين عشور ، إنما العشور على اليهود والنصارى .
رواه أحمد وأبو داود .

وقال أحمد : قد روى عن عمر أنه قال : إن أخذها في كفه ، ثم أسلم

ردها . وروى أبو عبيد أن يهوديا أسلم فطواب بالجزية ، وقيل له : إنما أسلمت تمودا ، قال : إن في الإسلام معاذا ، فرفع إلى عمر فقال عمر : إن في الإسلام معاذا ، وكتب أن لا تؤخذ منه الجزية ، ولأنها عقوبة سببها الكفر ، فسقطت بالإسلام ، فإن كان إسلامه قبل تمام الحول ، لم تؤخذ بطريق الأولى :

ولا تسقط الجزية إن مات من وجبت عليه ، أو جن أو عمى بعد الحول كدبون الأدميين ، وسقوط الحد بالموت ، لتعذر استيفائه بفوات حمله ، فتؤخذ الجزية من تركة ميت ، ومال حي جن ونحوه بعد الحول ، وإن مات أو جن في أثناء الحول تسقط الجزية ، لأنها لا تجب ، ولا تؤخذ قبل كمال حولها ، وتؤخذ عند انقضاء كل سنة هلالية ، كالزكاة لتكررها بتكرار السنين ، وإن انقضت ولم تؤخذ استوفيت كلها فلا تتداخل .

* * *

ص ٦٧ : ماصفة أخذ الجزية ممن وجبت عليه ؟ وتكلم عن أحكام مايلي : شرط تمجيلها ، شرط ضيافة مع الجزية ، إذا تولى إمام غير الأول ، ماذا يعمل بعد عقدها ؟ وما حكم التوكيل في أداء الجزية ؟ وبين ما يحتاج إلى تبين . ماذا ينبغى للإمام إذا عقد الذمة مع كفار لضبطهم ؟ .

ج : يمتنعون عند أخذ الجزية منهم ، وبطال وقوفهم وتجبر أيديهم لقوله تعالى : (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) ويقبضها الآخذ منهم وهو جالس ، ولا يقبل ممن عليه جزية إرسالها لفوات الصغار ، وليس لمسلم أن يتوكل لهم في أدائها ، ولا أن يضمنها ، ولا أن يحيل الذمى عليه بها لفوات الصغار . ولا يمدبون في أخذ الجزية ، ولا يشطط عليهم ، لما روى أبو عبيد أن عمر أتى بمال كثير . قال أبو عبيد : أحسبه الجزية . فقال : لا أظنكم قد أهلـكم الناس . قالوا : لا والله ما أخذنا إلا عفواً صفواً . قال : بلا سوط ولا نوط ؟ قالوا : نعم .

قال : الحمد لله الذى لم يجعل ذلك على يدى ، ولا فى سلطانى .

ويصح أن يشترط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين ، وعلف دوابهم ، لما روى أحمد بإسناده عن الأحنف بن قيس ، أن عمر شرط على أهل الذمة ضيافة يوم وليلة ، وأن يصلحوا القناطر ، وأن قتل رجل من المسلمين بأرضهم فعليه دية ، ولما روى أنه صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى أيلة ، ثلثائة دينار ، وكانوا ثلثائة نفس ، وأن يضيفوا من مربهم من المسلمين ، وعن عمر أنه قضى عليهم ضيافة ثلاثة أيام ، وعلف دوابهم وما يصلحهم .

ويبين لهم الإمام أو نائبه أيام الضيافة والإدام ، والعلف وعدد من يضاف من الرجالة والفرسان والمنزل ، فيقول : تضيفون فى كل سنة مائة يوم فى كل يوم عشرة من المسلمين ، من خبز كذا وكذا ، ومن الإدام كذا ، وللفرس من الشمير كذا ، ومن التبن كذا ، لأن ذلك من الجزية . فاعتبر العلم به كالنقود .

ويبين لهم ماعلى الفنى والفقير من الضيافة ، كما فى الجزية ، فيكون ذلك بينهم على قدر جزيتهم ، فإن شرط الضيافة مطلقاً صح ، لأن عمر لم يقدر ذلك ، وقال : أطعمهم مما تأكلون ، وتكون مدتها عند الإطلاق يوماً وليلة . ولا تجب عليهم الضيافة بلا شرط ، لأنه لا دليل عليه .

وإذا تولى إمام فمعرفة ما قدر ماعليهم من جزية أو قامت بينة ، أو ظهر ماعليهم أقرهم عليه بلا تجديد عقد ، لأن الخلفاء أقروا عقد عمر ، ولم يجددوه ، ولأن عقد الذمة مؤبد ، فإن كان قاسداً رده إلى الصحة ، وإلا رجع إلى قولهم ، إن صالح ما ادعوه جزية لأنهم غارمون . وله تحليفهم مع تهمة فيما يذكرون ، لاحتمال كذبهم . فإن بان لإمام بعد ذلك نقص ، أخذ النقص منهم .

وإن عقد الذمة لإمام مع كفار كتب أسمائهم . وأسماء آبائهم ، وخدامهم وكتب دينهم كيهودى ونصرانى أو مجوسى ، وجعل لكل طائفة عريفاً يكشف

حال من تغير حاله ، يبلوغ ، أو عتق ونحوه ، ويجمعهم عند أداء الجزية لأنه
 أمكن لاستيفاء الجزية وأحوط ، ويكشف حال من أسلم منهم ، أو جن ، أو
 تنقض العهد ، أو خرق شيئاً من الأحكام ، ليفعل معه الإمام ، أو نائبه ،
 مايلزم . ومن أخذت منه الجزية ، وأراد أن يكتب له براءة لتسكون معه حجة
 إن احتاج إليها أجيب .

لابن عبد القوي فيما يتعلق بعقد الذمة نظماً

وقل لإمام الوقت أو نائب له
ومن لم يذب بالفي غيرهم فما
إذا كان من أهل الكتابين والذي
وعنه لكل الكافرين أعقدنها
وصابئة مثل النصاري ومن يذن
ومن يتنصر أو تهود فنبقه
فجزيته أقبل والمناكحة اجتنب
ومن فرد أصلية على دين جزية
ومن قبلت منه فيبذل قدرها
على موسم عرفا دنانير أربعا
ومن أوسط خذ نصف ذاء ومقاتهم
ولا شيء في صبيانهم ونسائهم
وذا المعجز أو معتوه أو عيد مسلم

وقولين في العمال مع عيهم طد
وقد قيل أنظر ممرأ ليساره
وخذ جزية الأدنى ولا تزيد
ومن صار في أثناء حول مؤهلا
فبالقسط خذ من غير عقد مجدد
وقال أبو يعلى يخير فإن أبي
إلى مأمّن فاردد وإن يرض فأعند

ومن كان ذا جن وصحو ممود فمن صحوه إن لفق الحول أورد:
وقيل لحر البهض بالفسط خذ في إن

تتها الحول من مال فتى لا تزيد
وبالأغلب أحمل إن تسر ضبطه

وقيل وإن يضبط وعمن هدى ذو
وغير الهدى أن يطراً للمرء مسقط

بميد كال الحول خذها بأوطد
ولم تتداخل إن عليه تجمعت فخذها جميعاً منه لا تزيد
ويمتنوا في أخذها بقيامهم طويلاً بتعنيف مع الجر باليد
ولم يضمن أخذ عين وفضة

بل أقبل كمشروط ولو نمن الردى
وجوز عليهم شرط ميرتنا إذا مررنا وبين وقت كل وقيد
ولا توخبين من غير شرط وقيل بل

لليلتنا واليوم مثل موحـد
ومن يتول إن يدر صحة شرطهم

ليمض ، وإن يجهل ، فقيل ليجهد
وقيل إلى دعواهم إن تسع فهد وإن نقضوا شيئاً عليهم به عد
وكل على إقرارهم واختلافهم يقر وحلف إن تشا للتأكد
ومن تغلب لا تلمن ذى ولا تجز

وخذ منهم مثلى زكاة الموحـد
بما كان من مال الزكاة ولو لدى

جنون وصبيان وأتى ومقعد
وكالجزية اسرف لا الزكاة وحللن حرائرم والذبح كل بأوكـد

ومن عرب تخشام وقرم
ويأبوا سوى كالتغلي أقبـل بأوطد
وإن أسلموا أو باعنا الأرض لم يجب

سوى العشر في مستقبل لم يشدد
وأن يسلموا والحب باد صلاحه
فإن باعه من مسلم أو مع أرضه
ويكتب أسماهم وما يميزوا
ففي ماله العشر أن لا مال مهتد
وكل فثام فيهم اجعل معرفاً
به من حلام ثم دينهم الردى
بما يقتضى تفيير حكم مشيد
وحتم بلا مال إجابة نسوة
إلى عقدها أن تلزم من حكم أحد

باب أحكام أهل الذمة

س ٦٧ : تكلم عما يلي : ما الذى يحتوى عليه هذا الباب إجمالاً ؟ ماذا يلزم الإمام نحوهم إذا جنى أهل الذمة على نفس ، أو مال ، أو عرض ؟ إقامة الحدود على أهل الذمة ؟ إظهار ما اعتقدوا حله ؟ إذا تزوج اليهودى بنت أخيه أو بنت أخته فولدت ؟ اذكر أشياء مما يتميز به أهل الذمة ؟ صفة ركوبهم الدواب ، اذكر أشياء مما يلزمهم ؟ واذكر الدليل أو التعليل أو هما ؟

ج : يحتوى على بيان ما يجب عليهم أو لهم بعد عقد الذمة ، مما يتضمنه عقدها لهم . يلزم الإمام أن يأخذهم بأحكام الإسلام فى ضمان النفس . فمن قتل أو قطع طرفاً ، أخذ بموجب ذلك كالمسلم ، لما روى أن يهودياً قتل جارية على أوضاع لها ، فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم . متفق عليه . ويلزم الإمام أن يأخذهم فى المال ، فمن أتلف مالا لغيره ضمنه ، والعرض فمن قذف إنساناً ، أو سبه ونحوه . أقيم عليه ما يقام على المسلم بذلك ، لأن الإسلام نقض ما يخالفه . ويلزمه إقامة الحد عليهم ، فيما يعتقدون تحريمه كزنى وسرقة ، لما فى الصحيح عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل وامرأة من اليهود زنيا فرجمهما ، ولأنه يحرم فى دينهم ، وقد التزموا حكم الإسلام ، فثبت فى حقهم كالمسلم .

ولا يقيم الحدود عليهم ، فيما يعتقدون حله ، كشرب ، ونسكاح . وأكل لحم خنزير ، لأنهم يعتقدون حله ، ولأنهم يترون على كفرهم وهو أعظم جرماً ، إلا أنهم يمنعون من إظهار ذلك بين المسلمين لتأذيتهم ، أو يرون صحتهم

من الصدود ولو رضوا بحكمتنا فلا تعرض لهم فيه ما لم يرتفعوا إلينا .
قال الشيخ : واليهودى إذا تزوج بنت أخيه ، أو بنت أخته ، كان ولده
منها يلحقه ويرثه باتفاق المسلمين وإن كان هذا النكاح باطلا باتفاق المسلمين .
ويلزم التمييز عن المسلمين بقبورهم تمييزاً ظاهراً كالحياة ، وأولى بأن لا يدفنوا
أحداً منهم بمقابرنا . وبكره الجلوس فى مقابرهم ، لأنه ربما أصابهم عذاب ،
قال تعالى : (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) .

ويلزمهم التمييز عنا بحلهم بحذف مقدم رؤوسهم ، وهو جز النواصى ،
ولا يحملونه كمادة الأشراف ، وأن لا يفرقوا شهورهم ، بل تكون جهة ،
لأن التفريق من سنة المسلمين ، ولأن أهل الجزية اشترطوا ذلك على أنفسهم
فيما كتبوه إلى عبد الرحمن بن غنم ، وكتب به إلى عمر بن الخطاب . فكتب
إليه عمر إن أمض لهم ما سألوا . رواه الخلال . ويلزمهم التمييز عنا بكنائهم ،
فيمنعون من التكنى بكنى المسلمين ، نحو : أبى القاسم وأبى عبد الله ، ومن
اللقب بألقابنا .

ويلزمهم التمييز عنا إذا ركبوا عرضاً رجلاه إلى جانب ، وظهره إلى جانب
بكاف على غير خيل ، لما روى الخلال أن عمر أمر بجز نواصى أهل الذمة ،
وأن يشدوا المناطق ، وأن يركبوا الإكف بالعرض والأكف : جمع إكاف ،
آلة تجعل على الحمار ، يركب عليها بمنزلة السرج .

ويلزمهم التمييز عنا بلباس ثوب عسلى ليهود ولباس ثوب أدكن وهو
الفاخى لون بضرب إلى السواد لنصارى ، وشد خرق بقلانسهم وعمائهم ، وشد
زئار فوق ثياب نصرانى ، وتحت ثياب نصرانية ، وبغابر نساء كل من يهود
ونصارى بين لوفى خف ليمتازوا به عنا .

ويلزمهم لدخول حمامنا جلجل ، أو خاتم رصاص ونحوه برقابهم ،
لتمييزوا به عنا ، ولا يجوز جعل صليب مكانه لمنهم من إظهاره .

س ٦٩ : تكلم عما يحرم على المسلم نحوهم ونحو المبتدع ، وعن ما إذا سلم على ذمي ثم علمه ، أو سلم عليه ذمي ، وعما إذا شتمته كافر ، وحكم مصالحته .

ج : يحرم قيام لهم ، وللمبتدع يجب هجره ، وتصديرهم في المجالس ، لأن في تصديرهم إعزازاً لهم ، وتسوية بينهم وبين المسلمين في الإكرام فلم يحز ، ولأن في كتابهم لعبد الرحمن بن غنم ، وأن نوقر المسلمين ونرشد الطرق ، ونقوم لهم عن المجالس ، إذا أرادوا المجالس ، ولا نطلع عليهم في منازلهم .

ويحرم بداءتهم بالسلام . لحديث أبي هريرة مرفوعاً : لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام ، وإذا لقيتموهم في طريق ، فاضطروهم إلى أضيقتها . أخرجه مسلم . ولما روى أبو نصره قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا غادون على يهود ، فلا تبدؤهم بالسلام ، وإن سلموا عليكم فقولوا : وعليكم .

ويحرم بداءتهم بكيف أصبحت ؟ أو كيف أمسيت ؟ أو كيف أنت ؟ أو كيف حالك ؟ ولو كتب إلي كافر كتاباً ، وأراد أن يكتب سلاماً ، كتب سلام على من اتبع الهدى ، لما ورد في البخاري . أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في كتابه إلى هرقل عظيم الروم ، ولأن ذلك معنى جامع .

وإن سلم من ظنه مسلماً ، ثم علم أنه ذمي استعجب قول المسلم للذمي : رد على سلامي ، لما روى عن ابن عمر أنه مر على رجل فسلم عليه ، فقيل إنه كافر . فقال : رد على ما سلمت عليك فرد عليه ، فقال : أكثر الله مالك وولدك ، ثم التفت إلى أصحابه فقال : أكثر للجزية .

وإن سلم أحد أهل الذمة لزم رده ، فيقال له : وعليكم أو عليكم بلا واو . وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا سلم عليكم اليهود ، فإنما يقول أحدهم السام عليك . قتل : وعليك . هكذا بالواو . وفي لفظ عليك بلا واو .

عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا سلم عليكم أهل الكتاب ققولوا وعليكم . رواه أحمد . وفي لفظ للإمام أحمد ققولوا عليكم بلاو ، وعن عائشة رضى الله عنها قالت : دخل رهط من اليهود على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : السام عليكم . ففهمتها ، فقلت : عليكم السام واللعنة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مهلا يا عائشة ، فإن الله يحب الرفق في الأمر كله . فقلت : يا رسول الله ، أ ولم تسمع ما قالوا ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد قلت وعليكم . متفق عليه واللفظ للبخارى .

وفي لفظ آخر : قد قلت عليكم لم يذكر مسلم الواو . وعند الشيخ تقي الدين يرد مثل تحيته ، فيقول : وعليك مثل تحيتك .

وقال ابن القيم رحمه الله في أحكام أهل النمة : فلو تحقق السامع أن الذمى قال له : سلام عليكم لاشك فيه فهل له أن يقول : وعليك السلام ، أو يقتصر على قوله : وعليك قاله يقتضيه الأدلة الشرعية وقواعد الشريعة أن يقال له : وعليك السلام ، فإن هذا من باب المدل ، والله يأمر بالعدل والإحسان . وقد قال تعالى : (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) ، فندب إلى الفضل ، وأوجب المدل ، ولا ينافي هذا شيئا من أحاديث الباب بوجه ما . فإنه صلى الله عليه وسلم إنما أمر بالاعتصار على قول الراد : وعليكم ، بناء على السبب المذكور الذى كانوا يعتمدونه في تحييتهم ، وأشار في حديث عائشة رضى الله عنها ، فقال : ألا ترينى قلت وعليكم . ثم قال : إذا سلم عليكم أهل الكتاب ققولوا وعليكم . والاعتبار وإن كان لمعوم اللفظ فإنما يعتبر صومه في نظيره المذكور ، لافيا يخالفه ، قال تعالى : (وإذا جاءوك حيوك بما لم يحيك به الله ، ويقولون فى أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول) فإذا زال هذا السبب وقال الكتابى : سلام عليكم ورحمة الله ، فالمدل فى التحية يقتضى أن يرد عليه نظيره سلامه . انتهى .

وإذا لقيه المسلم في طريق ، فلا يوسع له ويضطره إلى أضيقه . الحديث
أبي هريرة مرفوعا : لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام ، فإذا لقيتم أحدهم
في طريق فاضطروه إلى أضيقها . رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي ،
وقال حسن صحيح .

ويكره مصافحته ، لما ورد عن جابر رضى الله عنه قال : نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يصفح المشركون ، أو يكنوا . أو يرحب بهم . ويكره
تسميته . لما ورد عن أبي موسى : إن اليهود كانوا يتعاطسون عند النبي صلى
الله عليه وسلم رجاء أن يقول لهم يرحمكم الله . فكان يقول : يهديكم الله
ويصلح بالكم . رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه .

ص ٧٠ : ما حكم موالاة اليهود والنصارى وسائر الكفار ؟ واذكر جميع
ما تستحضره من الأدلة الدالة على غش أهل الذمة للمسلمين وعداوتهم
وخيانتهم ، وما حكم حضور عيدهم ومدحهم ووصفهم بصفات
الإجلال والتعظيم ؟ واذكر ما تستحضره من الأدلة .

ج : لا تجوز موالاة جميع الكفار لقوله تعالى : (لا تجد قوما يؤمنون
بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله) وقال تعالى : (لا يتخذ
المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله في
شيء) الآية . وقال تعالى (ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا ، لبئس ما قدمت
لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم ، وفي المذاب هم خالدون ، ولو كانوا يؤمنون
بالله والنبي ، وما أنزل إليه ما اتخذوم ولكن كثيراً منهم فاسقون) وقال تعالى
(ولا تركنوا إلى الذين ظلموا ، فتمسكم النار) . وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا
لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا
آباءكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ، ومن يتولهم منهم

فأولئك هم الظالمون) وقال جل شأنه: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم . والكفار أولياء ، واتقوا الله إن كنتم مؤمنين) وقال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة) وقال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تتولوا قوماً غضب الله عليهم) وقال تعالى: (ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ، ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم) وقال عز من قائل: (ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً حسداً من عند أنفسهم) وقال تعالى: (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) الآية . وقال سبحانه: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء من دون المؤمنين . أتريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطاناً مبيناً ؟) وقال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس) وقال تعالى: (ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم ، وتؤمنون بالكتاب كله ، وإذا لقوكم قالوا : آمنا ، وإذا خلووا عضوا عليكم ألا تأمل من الغيظ) وقال تعالى: (ألم تر إلى الذين تولوا قوماً غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ، ويحلفون على الله الكذب وهم يعلمون ، أعد الله لهم عذاباً شديداً ، إنهم ساء ما كانوا يعملون) ويحرم شهود عيود اليهود والنصارى وغيرهم من الكفار . قال الله تعالى: (والذين لا يشهدون الزور) قيل: هو أعياد المشركين .

وروى أبو الشيخ الأصبهاني بإسناده ، عن عطاء بن دينار قال : قال عمر رضي الله عنه : لا تعلموا رطانة الأعاجم ، وأن تدخلوا على المشركين يوم عيدهم في كنائسهم .

وروى البيهقي بإسناد صحيح ، عن عطاء بن دينار قال : قال عمر رضي الله عنه : لا تعلموا رطانة الأعاجم ، ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم ، فإن السخطة تنزل عليهم ، ولا يجوز مدح أعداء الله ، لما روى ابن أبي الدنيا :

وأبو يعلى والبيهقي في شعب الإيمان عن أنس رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا مدح الفاسق غضب الرب واهتز لذلك العرش ، ولا يجوز وصفهم بصفات الإجلال والتعظيم كالسيد ، لما روى أبو داود والنسائي .

عن بريدة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا للمنافق سيدنا ، فإنه إن يك سيد فقد استخبطتم ربكم عز وجل ، رواه الحاكم في مستدركه وصححه ، والبيهقي في شعب الإيمان بنحوه ، ولفظ الحاكم : إذا قال الرجل للمنافق يا سيد فقد أغضب ربه تبارك وتعالى ، ولفظ البيهقي ، إذا قال الرجل للمنافق ياسيد ، فقد باء بغضب ربه .

وقال صلى الله عليه وسلم : اليهود والنصارى خونة ، لا أعان الله من البسهم ثوب عز . وقال عمر : لا تمزوم وقد أذلم الله ، ولا تأمنوهم بعد أن خونهم الله ، ولا تصدقوهم بعد أن أكذبهم الله . قال ابن هبيرة : روى عن أحمد أنه كان إذا رأى يهودياً ، أو نصرانياً غمض عينيه ، ويقول لا تأخذوا عني هذا ، فإنني لم أجده عن أحد من تقدم ، ولكن لا أستطيع أن أرى من كذب على الله .

ص ٧١ : تسكلم هما بلى : حمل الذمى للسلح ، أو تعلم ما يعين على الحرب ، تعلية البنيان على بنيان السلم ، وما يتعلق بذلك من نقض أو بقاء أو ضمان ، إحداث كنائس ونحوها ، إذا كانت موجودة ، ما استهدم منها

ج : يمنع أهل الذمة من حمل السلاح ، ومن ثقاف ، وهو الرمي بالبندق ، ومن رمى بنحو نبل ، ومن لعب برمح ودبوس قلت : وفي وقتنا يمنعون من حمل رشاش وقنابل ، ومن رمى بمدفع ، لأن ذلك يعين على الحرب .

ويعلمون من تعلية بنيان على مسلم مجاور لهم ، وإن لم يلاصق ، وهو رضى جاره المسلم ، لأنه حق لله ، ولحق من يحدث بعدهم ، لحديث : الإسلام يعلو ولا يعلى عليه ، ولقولهم فى شروطهم : ولا تطلع عليهم فى منازلهم .

ويجب نقض ما علا من بنائهم على بناء جاره المسلم إزالة لعدوانهم . ويضمن ذمى علا بناؤه على بناء جاره المسلم ما تلف به قبل النقض ، لتعديده بالتعلية ، لعدم إذن الشارع فيها . وإن ملكوه عالياً من مسلم لم ينقض سواء كان بشراء أو غيره .

ولا يعاد عالياً لو انهدم ما ملكوه من مسلم عالياً ، لأنه بعد انهدامه كأنه لم يوجد ، ولا ينقض بناءهم أن بنى مسلم داراً عندهم دون بنائهم ، لأنهم لم يعمل بناؤهم على بنائه . وإن وجدت دار ذمى أعلى من دار مسلم بجوارها ، وشك فى السابقة .

قال ابن القيم : لا نقره لأن التعلية مفسدة ، وقد شك فى جوازها ويعلمون من أحداث كنائس وبيع فى دار الإسلام ، ومن بناء صومعة الراهب ، ومجتمع لصلواتهم ، لقول ابن عباس : أيما مصر مصرته العرب ، فليس للعجم أن يبنوا فيه بيعة . رواه أحمد واحتج به . والكنائس : واحداً كنيسة ، وهى معبد النصراني . والبيع : جمع بيعة . قال الجوهري : هى للنصارى ، فهما حينئذ مترادفان ، وقيل : الكنائس لليهود ، والبيع للنصارى ، فهما متباينان وهو الأصل .

قال فى الشرح : أمصار المسلمين ثلاثة أقسام : إحداها ما مصره المسلمون ، كالبيصرة ، والكوفة ، وبغداد ، وواسط : فلا يجوز فيه إحداث كنيسة ، ولا بيعة ، ولا مجتمع لصلاتهم . ولا يجوز صلحتهم على ذلك ، لما روى ابن عباس رضى الله عنه أنه قال : أيما مصر مصرته العرب ، فليس للعجم أن يبنوا فيه بيعة

ولا يضربوا فيه ناقوساً ، ولا يشربوا فيه خمرأ ؛ ولا يتخذوا فيه خنزيراً . رواه الإمام أحمد ، واحتج به ، لأن هذا البلد ملك للمسلمين : ولا يجوز أن يبنوا فيه بجامع للكفر ، وما وجد في هذه البلاد من البيع والكنائس ، مثل كنيسة الروم في بغداد ، فمذه كانت في قرى أهل الامة ، فأقرت عليه .

القسم الثاني ما فقهه المسلمون عنوة . فلا يجوز إحداث شيء من ذلك فيه ، لأنها صارت ملكاً للمسلمين من غير نكير ، وما فيه من ذلك فقيه وجهان : أحدهما يجب هدمه ، وتحرم تبقيته ، لأنها بلاد مملوكة للمسلمين ، فلم يجوز أن تكون فيها بيعة ، كالبلاد التي اختطها المسلمون .

والثاني : يجوز لأن في حديث ابن عباس أيما مصر مصرته المعجم ، ثم فتحوا كثير من البلاد عنوة فلم يهدموا شيئاً من الكنائس ، ويشهد بصحة هذا وجود الكنائس والبيع في البلاد التي فتحت عنوة ، ومعلوم أنها لم تحدث ، فلزم أن تكون موجودة فأبقيت .

وقد كتب عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه إلى عماله أن لا تهدموا بيعة ، ولا كنيسة ولا بيت نار ، ولأن الإجماع قد حصل على ذلك فإنها موجودة في بلاد المسلمين من غير نكير .

القسم الثالث : ما فتح صلحاً ، وهو نوعان : أحدهما أن يصالحهم على أن الأرض لهم ، ولنا الخراج عنها ، فلم يحدث ما يختارون ، لأن الدار لهم . الثاني : أن يصالحهم على أن الدار للمسلمين ، فالحكم في البيع والكنائس على ما يقع عليه الصلح من إحداث ذلك وعمارته . لأنه إذا جاز أن يصالحهم على أن الكل لهم : جاز أن يصالحوا على أن يعضر البلد لهم . ويكون موضع الكنائس والبيع معنا .

والأولى أن يصالحهم على ما صالحهم عليه عمر رضى الله عنه . وبشرط

عليهم الشروط المذكورة في كتاب عبد الرحمن بن غنم ، وفيه أن لا يتحدثوا
كنيسة : ولا بيعة : ولا صومعة راهب . ولا قلاية . اه باختصار .

• • •

س ٧٢ : تسكلم من أحكام ما يلي : إظهار أهل الذمة للمنكر ، والعيد ،
والصليب والأكل والشرب بنهار رمضان ، والنحر والخنزير ونحو ذلك
دخولهم الحرم ، ودخولهم المدينة ، والإقامة بالحجاز ، ودخولهم المسجد
واستنجارهم لبنائه ، من مرض بالحرم ، أو مات به ، أو دفن به ،
أو كان لهم على أحد دين .

ج : يمنعون من إظهار منكر . كنكاح محارم . ومن إظهار ضرب
بناقوس ورفع صوتهم بكتابهم . أو رفع صوتهم على ميت وإظهار صليب لأن
في شروطهم لابن غنم : وأن لا تضرب ناقوساً إلا ضرباً خفيفاً في جوف كنائسنا
ولا نظهر عليها . ولا نرفع أصواتنا في الصلاة . ولا القراءة في كنائسنا فيما
يحظره المسلمون . وأن لا نظهر صليباً ولا كتاباً في سوق المسلمين . وأن لا نخرج
بأهوتنا ولا شمانين . وأن لا نرفع أصواتنا مع موتانا . وأن لا نبجورهم
بالجنائز . ولا نظهر شركاً ، وقيس على ذلك إظهار الأكل والشرب في نهار
رمضان لما فيه من الفساد .

ويمنع الكفار ذميين أو مستأمنين . من دخول حرم مكة لقوله تعالى :
(إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) والمراد به الحرم ،
وإنما منعوا من الحرم دون الحجاز ، لأنه أفضل أما كن العبادات وأعظمها ،
وهذه الآية نزلت واليهود بالمدينة ، وخيبر ونحوهما من أراضى الحجاز . ولم يمنعوا
الإقامة به .

وأول من أجلاهم من الحجاز هم ، ولو بذلوا مالا صلحاً لدخول الحرم ،

لم يصح الصلح ولم يمكنوا ، وما استوفى من الدخول ملك ما يقابله من المال المصالح عليه . فإن دخلوا إلى انتهاء ما صولحوا عليه ، ملك عليهم جميع العوض ، لأنهم استوفوا ما صولحوا عليه .

ولا يمنعون من دخول المدينة ، لأن الآية نزلت باليهود بالمدينة ، ولم يمنعهم عليه الصلاة والسلام . ولم يأمرهم بالخروج ، فإن قدم رسول من الكفار لا بد له من لقاء الإمام ، والإمام بالحرم المسكى ، خرج الإمام إليه ، ولم يأذن له في الدخول للآية .

فإن دخل الكافر الحرم رسولا كان أو غيره عالما ، عزز لإتيانه محرما وأخرج من الحرم ، ونهى الجاهل عن العود لمثل ذلك ، ويهدد ويخرج ولا يعزر لأنه معذور، وإن مرض بالحرم أو مات به أخرج ، لأنه إذا وجب إخراجه حيا فإخراج جيفته أولى .

وإن دفن بالحرم نبش وأخرج إلا أن يكون قد بلى ، فيترك ، ويمنعون من إقامته بالحجاز كالمدينة واليمامة وخيبر . والينبع . وفدك وقراها المجتمعة . لحديث عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، فلا أترك فيها إلا مسلما . قال الترمذى حسن صحيح .

وعن ابن عباس قال : أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاثة أشياء قال : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزه ، وسكت عن الثالثة . رواه أبو داود . والمراد بجزيرة العرب الحجاز ، لأنهم لم يجلوا من تباء ، ولا من اليمن . ولا من فدك ، وهي قرية بشرقي سلمى أحد جبلى طى .

وقال الشيخ تقي الدين : ومنه تبوك ونحوها وما دون المنحنى ، وهو عقبة الصوان من الشام كعمان ، وليس لهم دخوله بلا إذن الإمام ، كما أن أهل الحرب

لا يدخلون دار الإسلام إلا بإذن الإمام ، وفي المستوعب : وردت السنة بمنعهم من جزيرة العرب وسمى الحجاز بذلك ، لأنه حجز بين تهامة ونجد ، وحدث الجزيرة على ما ذكر الأصمعي ، وأبو عبيد القاسم بن سلام من عدن إلى ريف العراق طولا ، ومن تهامة إلى ما وراءها إلى أطراف الشام عرضاً . قال الخليل : إنما قيل لها جزيرة ، لأن بحر الحبشة ، وبحر فارس ، والفرات ، أحاطت بها . ونسبت إلى العرب لأنها أرضها ومسكنها ومعدنها .

ولا يقيمون بموضع واحد لتجارة أكثر من ثلاثة أيام ، لأن عمر رضى الله عنه ، أذن لمن دخل تاجراً إقامة ثلاثة أيام ، فدل على المنع في الزائد . ويوكلون في دين مؤجل من يقضه لهم ، ويحجر من لهم عليه دين حال على وفائه لهم لوجوبه على الفور .

فإن تعذر وفاؤه لنحو مطل أو تقيب ، جازت إقامتهم له إلى استيفائه ، لأن التعدي من غيرهم ، وفي إخراجهم قبله دهاب لما لهم إن لم يكن توكيل . وليس لكافر دخول مسجد من مساجد الحل ، ولو أذن له فيه مسلم ، لأن علياً بصر بجوسى وهو على المنبر ، فنزل وضربه وأخرجه . وهو قول عمر . ولأن حدث الجناية والحيف يمنع ، فالشرك أولى .

وعند القاضي أبي يعلى يجوز لكافر دخول المسجد بإذن مسلم إن رضى منه إسلامه ، لأنه صلى الله عليه وسلم قدم عليه وفد أهل الطائف . فأنزلهم في المسجد قبل إسلامهم .

وأجيب عنه وعن نظائره بأنه كان بالمسلمين حاجة إليه ، وبأنهم كانوا يخاطبونه صلى الله عليه وسلم . ويحملون إليه الرسائل والأجوبة ، ويسمعون منه الدعوة ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليخرج لكل من قصده من الكفار .

وأما دخول مساجد الحل للذي إذا استأجر لمارته . قيل : يجوز دخولها لأنه نوع مصلحة .

قال في المبدع : تجوز عمارة كل مسجد وكسوته وإشغاله بمال كل كافر فيكون على هذا العمارة في الآية دخوله وجلسه فيه . يدل عليه خبر أبي سعيد مرفوعاً ، إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان ، فإن الله تعالى قال : (إنما يعمر مساجد الله) الآية . رواه أحمد وغيره .

وفي الفنون واردة على سبب وهي عمارة المسجد الحرام . فظاهره المنع فيه قط . وذكر ابن الجوزي في تفسيره : أنه يمنع من بنائه وإصلاحه ، ولم يخص مسجداً بل أطلق . وبه قال طائفة من العلماء .

من النظم مما يتعلق بأحكام الذمة

وبلزمهم أحكامنا في ضمانهم
بما اعتقدوا تحريمه دون حله
تخير هذا ثم أجرى ابن حامد
وبلزمهم عنا تميز لبسهم
وبلزم بزنا فويق ثيابهم
وحذف مقادير الرؤس ليلزموا
وطوق حديد أو رصاص ليدخلوا
وميز لتلوين الخفاف نساءهم
ولا فوق بغل أو حمار بسرجه
ولا ينعوا لبس الرفيع مخالفا
ويحرم في المنصور جمع نساءهم
ويحرم تصدير الكفور بمجلس
وقل وعليكم إن يسلم بعضهم
وبيهكم كتب الحديث وفقهنا
وقولان في تجويز تهنئة وفي
وتدعو بأولاد ومال متى تجز
ويمنع إعلاء البناء فوق جاره
وإن ملكوا مستعليا أو بهي فتي
وإن نهوا أو تهدم ولو ظلم لم تعد
ويمنع من إحداث بيت ضلالهم
وما مصر الإسلام لم تبني بيعة
وعن رد مهدوم بمفتوح عنوة
وحظر بلا حاج وأذن دخولها

لمال وعرض والدماء ليعدد
وعنه أن تزانوا إن تشا لا تحدد
تسارقهم بجراه غير مقيد
وترك لفرق الشعر ربي الأسود
أو الروس منهم فوقها الخرق أشدد
ولا يكتنوا مثل اكتناء الموحد
لحامتا أو جلبلا ليقلد
وأزرو عن أن يركبوا الخيل فاصدد
بل الأكف امنحهم وعرضا ليقعد
ووجهين في لبس الطيالس أسند
ونسوتنا في مستعهم موحد
وفي سبل فاضطر للضيق واضهد
محيجا لندب لا تجزه لمبتدى
حرام وأبطله بنير تردد
عيادتهم ثم الصرا في ملعد
ونكثير نفع السلم بالجزية اقصد
من السلم والوجهين في علوه طد
إلى جنبهم أدنى ليقب بأجود
يعلو كذا البيعات في المتجود
وإن شرطوا في فتح صلح ليعهد
به واصطلاحا فيه ذا اشترط أردد
في الأقوى امنعن واهدم مشيد بمعبد
وذا الصورا كره لا اضطرار الورد

وعن ضرب ناقوس وإظهار منكر
ولم يوصلوا في أرضهم بإزائهم
ومن غير أذن من دخول الحجاز ذو
ثلاثة أيام وقيل بل أربعاً
إلى أن يقضى شغله متجرباً
ويهل إن يستقم إلى حين برئه
ولا تمنع نيا وفيد ونحوها
ومن حرم فامنعهم مطلقاً ولو
ويخرج إن جاء الرسول إمامنا
وعززه أن يدخل علينا بمنعه
ولا يدخلوا في الحل في مسجد سوى

على الأظهر الأقوى بإذن موحد
ومملوكك امنعه وعرسك منهم
خروجاً لبيات وقيد مبعده

• • •

س ٧٣ : إذا اتجر ذمي إلينا فماذا يلزم ؟ وماذا يلزم الإمام نعوهم ؟ إذا تعاكم
إلينا مستأمنان ، أو استعدي ذمي على آخر فما الحكم ؟ إذا تعاكوا
إلى حاكمنا مع مسلم ؟ وما هي الكتب التي يمنعون من شرائها ؟ بين
ما بعث وما لا بعث من أموالهم ومقدار ما يؤخذ منهم ووقته ،
واذكر الدليل والتفصيل والخلاف .

ج : إن اتجر ذمي ، ولو صغيراً ، أو أنثى ، أو طفلياً إلى غير بلده ، ثم عاد
إلى بلده ، ولم يؤخذ منه الواجب فيما سافر إليه من بلادنا ، فعليه نصف العشر
سماحه .

روى أبو عبيد في كتاب الأموال بإسناده ، عن لاحق بن حميد ، أن عمر
بعث عثمان بن حنيف إلى الكوفة ، فجعل على أهل الذمة في أموالهم التي يختلفون

خبيا في كل عشرين درهما درهما . وكان ذلك بالمراق ، واشتهر وعمل به الخلفاء بعده . ولم ينكر ، فكان إجماعاً . وعلم منه أنه لا يؤخذ منهم شيء مما معهم لغير تجارة نصاً ، ولا مما اتجروا فيه من غير سفر ، ويمنع وجوب نصف العشر دين كزكاة أن ثبت الدين بينة . ويصدق كافر تاجر أن جارية معه أهله ، أو أنها ابنته ونحوهما لتعذر إقامة البينة ، والأصل عدم ملكه لها فلا تعشر . وقيل لا يصدق ، ويؤخذ مما مع حربي اتجروا إلينا العشر سواء عشروا أموالنا أولاً ، لأخذ عمر له منهم ، واشتهر ولم ينكر ، فكان كالإجماع ولا يؤخذ عشر ، ولا نصفه من أقل من عشرة دنانير مع الذبي والحربي ، لأن العشر مال يبلغ واجبه نصف دينار ، فوجب فيه كالعشرين في زكاة المسلم . ولا يؤخذ العشر أو نصفه أكثر من مرة كل عام .

روى أحمد بإسناده ، أن شيخاً نصرانياً جاء إلى عمر فقال : إن عاملك عشرين في السنة مرتين قال : ومن أنت ؟ قال : أنا الشيخ النصراني ، قال : وأنا الشيخ الحنيف . ثم كتب إلى عامله أن لا يعشره في السنة إلا مرة ، وكالزكاة . ومتى أخذ منهم كتب لهم براءة لتكون حجة معهم ، فلا يعشرون ثانية لكن إن كان معهم أكثر من المال الأول أخذ من الزائد ، لأنه لم يعشر ولا يعشر ثمن خمر ، ولا ثمن خنزير ، لأنهما ليسا بمال .

وما روى عن عمر : ولهم بيعها وخذوا أنتم من الثمن ، حمله أبو عبيد على ما كان يؤخذ منهم جزية وخراجاً ، واستدل له . قال في الإنصاف : وعنه يعشران ، جزم به في الروضة والغنية ، وزادوا أنه يؤخذ عشر ثمنه ، وأطلقهما في الكافي والرعاية الكبرى . انتهى . ويجب على الإمام حفظ أهل الذمة . ومنع من يؤذيهم من مسلم وذمي وحربي ، لأنه التزم بالمهد حفظهم .

ولهذا قال علي : إنما بذلوا الجزية ، لكون دماؤهم كدمائنا . وأموالهم

كأموالنا . وعلى الإمام فك أسراهم بعد فك أسرانا . لأن حرمة للمسلم آكد
والخوف عليه أشد . لأنه معرض للفتنة عن دينه . وإن تحاكموا إلينا بعضهم
مع بعض . أو تحاكم إلينا مستأمنان باتفاقهما . أو استعدى ذمى آخر بأن طلب
من القاضى أن يحضره له ، فلنا الحكم والترك لقوله تعالى : (فإن جاؤوك فاحكم
بينهم أو أعرض عنهم) ولا يحكم إلا بحكم الإسلام . لقوله تعالى (وإن حكمت
فاحكم بينهم بالقسط) وإن تحاكموا إلى حاكمنا مع مسلم لزم الحكم بينهم .
لما فيه من إنصاف المسلم من غيره . أو رده عن ظلمه . وذلك واجب . ولأن
فى ترك الإجابة إليه تضييماً للحق ، فتعين فعله ، ويلزمهم حكمنا ، فلا يملكون
رده ، ولا نقضه ، ولا يصح بيع فاسد تقابضاه ، ولو أسدوا ، أو لم يحكم به حاكم
تمامه قبل الترافع إلينا ، أو الإسلام فأقروا عليه كالكحتهم ، فإن لم يتقابضاه
فسخ حكم به حاكم أولاً لفساده ، وعدم تمامه ، وحكم حاكم به وجوده كعدمه
وكذا سائر حكم عقودهم ومكاسبهم ، ويمنعون من شراء مصحف ، وكتب
حديث ، وقفه . لأنه يتضمن ابتذال ذلك بأيديهم ، فإن فعلوا لم يصح الشراء ،
ويمنعون من إظهار بيع ما كول فى نهار رمضان .

• • •

ص ٧٤ : تكلم بوضوح عما يلى : المكس ، تولية الذميين الولايات ، الاستعانة
بأهل الأهواء ، استطباب الذمى .

ج : يحرم تعشير أموال المسلمين والكلف التى ضربها الملوك على الناس بنير
طريق شرعى إجماعاً . قال القاضى : لا يسوغ فيها اجتهد الحديث ابن عمر قال :
إن صاحب المكس لا يسأل عن شئ ، يؤخذ كما هو فى النار .

وحديث عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
لا يدخل الجنة صاحب مكس . رواه أحمد . وفى حديث الغامدية قال صلى الله

عليه وسلم : فواللهي نفسي بيده . لقد ثابت توبة لو تابها صاحب مكس كفر
له . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الله بن عوان القاري أن اركب إلى
البيت الذي يقال له : بيت المكس فاهدمه . ثم احمله إلى البحر فانسه فيه
نسفاً .

قال أبو عبيد : رأيت بين مصر والرملة . وحديث أنس : ليس على
المسلمين عشور ، إنما العشور على اليهود والنصارى ، رواه أبو داود . إلى غير
ذلك من الأحاديث .

قال الشيخ تقي الدين : لولى في نكاح بمعتقد تحريمه أى العشر . منع موليته
من التزويج . ممن لا ينفق عليها إلا منه . أى العشر المأخوذ من أموال المسلمين
بغير حق ؛ لأنه مكس . ويحرم توليتهم الولات من ديوان المسامين وغيره ؛
لما فيه من إضرار المسلمين للمداوة الدينية ، ويكره أن يستشاورا ، أو يؤخذ
من رأيهم لأنهم غير مأمونين ، ويكره أن يستعين مسلم بذي ، في شيء من
أموال المسلمين مثل كتابة وعماله وجباية خراج . وقسمة في غنيمة وحفظ
ذلك في بيت المال وغيره . ونقله إلا لضرورة . ولا يكون الذي يوابا . ولا
جلافاً . ولا جهبذاً ، وهو النقاد الخبير ، ونحو ذلك لخياتهم فلا يؤمنون .

قال ابن القيم رحمه الله : ولما كانت التولية شقيقة الولاية كانت توليتهم
نوها من توليتهم . وقد حكم الله تعالى بأن من تولاهم فإنه منهم . ولا يتم
الإيمان إلا بالبراءة منهم . والولاية تنافي البراءة ، فلا تجتمع البراءة والولاية
إعزازاً ، فلا تجتمع هي وإذلال الكفر أبداً . والولاية صلة . فلا تجتمع معادة
الكافر أبداً . وقال رحمه الله : ولو علم ملوك الإسلام بخيانة النصارى
لكتباب . ومكانيتهم الفرنج أعداء الإسلام وتمنيهم أن يستأصلوا الإسلام
وأهله ، وسعيهم في ذلك بجهد الإمكان لشناهم ذلك عن تقريبهم وتقليد هم
الأعمال . اهـ .

ولا يستعان بأهل الأهواء كالرافضة . فتحرم الاستعانة بهم في شيء من أمور المسلمين لأنهم يدعون إلى بدعتهم . ويكره للمسلم أن يستطب ذمياً لغير ضرورة ، وأن يأخذ منه دواء لم يقف على مفرداته المباحة ، وكذا ما وصفه من الأدوية أو عمله لأنه لا يؤمن أن يخالطه شيء من السمومات . أو النجاسات قال تعالى : (قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر) ويكره أن تطب ذمية مسلمة إلا لضرورة ، والأولى أن لا تقبلها ، أي لا تكون قابلة لها في الولادة مع وجود مسامة

من النظم فيما يتعلق بالذمي.

وإن تجز الذمي إلى غير أرضه	نخدمه نصف المشرق في الحول تهتد
إذا كان من مال التجار ولو نسي	وقيل أعفها إلا محجزة قد
فذا نصف عشر خذه من تغلبهم	وعن أحمد عشرًا ويقضى بأبعد
وإن يتجر مستأمن في بلادنا	فخذ منه عشرًا كل عام بأوطد
وبالدين أسقطه ودعوى بشهد	كدعوى نسيب ظن قنا بأبعد
والإسقاط والتخفيف أن يرى جائز	وعشر دنائير النصاب بأوكد
وعنه لحربي وذا العهد ضمهها	وقيل للذمي وخمس المردد
ويلزمنا كف الأذى عن معاهد	وتخليص أسراهم إذا فلك من هدى
وعن أحمد أنت المحتم فدية	لمن أسروا في عوتنادون من يد
ومن ولدوا في الأسر يفدى إذا فدوا	ولا تجزه استرقاقه للتعبد
ولا عشر في الأولى بأثمان خرم	وخزيرم واخصص بخمر بمعه

في الحكم بينهم

ويلزم حكم بينهم مع مسلم
كما قال في المستأمنين وعنه من
ولا تحكم في كل حال بحكمهم
وعدواه إن خبرت جور وحكمه
ولا تنقض بمسد التقابض بينهم
إذا احتكموا أو أسلموا وانقض بلا
وللبائع الأئمان أو وارثيه إن
وأبطل في الأقوى حكم حاكمهم إذا
وللكافر إن كانت على كافر فمن
وقيل إذا لم يسلم المستحقها
وإن كان فيها أسلم المرء لم يكن
ولا تسألن عن حكم أطفالهم وإن

وخبره فيما بينهم في المؤكد
توحد ملات وإلا التزم قد
بل احكم بحكم الله في مسألة أحمد
بطلية بعض لا الجميع بأوكرد
حراما أحلوه ولا إذا تفسد
تقابضهم في الجانبين وأفسد
يمت عند مبتاغ بهذا القول فاشهد
أتوك ومهر المثل للعروس جدد
هدى منها تسقط عن نص أحد
فقيمتها حق له عند مهتد
له غير رأس المال كالتفسد
سئلت أنه فالله العالم بمفسد

س ٧٥: تكلم عما يلي: إذا تهود نصراني، أو تنصر يهودي، إذا انتقلا،
أو مجوس إلى غير دين أهل الكتاب، إذا انتقل غير كتابي إلى
دين أهل الكتاب أو تمجس وثني، إذا ترندق ذمي، إذا كذب
نصراني بموسى.

ج: إن تهود نصراني لم يقر، أو تنصر يهودي لم يقر، لأنه انتقل إلى دين
باطل قد أقر ببطلانه، فلم يقر عليه كالمرتد، ولا يقبل منه إلا الإسلام، أو
الدين الذي كان عليه، لأنه أقر عليه أولا، فيقر عليه ثانياً، فإن أبي ما كان
عليه من الدين أو أبي الإسلام هدد وحبس وضرب حتى يسلم؛ أو يرجع إلى

دينه الذي كان عليه ، ولا يقتل لأنه لم يخرج عن دين أهل الكتاب ؛ ولأنه مختلف فيه فلا يقتل للشبهة ، وإن انتقل اليهودي أو النصراني إلى غير دين أهل الكتاب لم يقر . أو انتقل مجوسي إلى غير دين الكتاب لم يقر . لأنه أدنى من دينه . أشبه المسلم إذا ارتد . ولم يقبل منه إلا الإسلام . لأن غير الإسلام أديان باطلة قد أقر بطلانها . فلم يقر عليها كالمرتد ، فإن أبي الإسلام قتل بعد استنابته ثلاثة أيام . وإن انتقل إلى غير كتابي إلى دين أهل الكتاب . أو تمجس وثني أقر وإن تزندق ذي بأن لم يتخذ ديناً معيناً لم يقتل لأجل الجزية نصاً . وإن كذب نصراني ، موسى . خرج من دينه لتكذيبه لنبيه عيسى في قوله (ومصدقاً لما بين يدي من التوراة) ولم يقر على غير الإسلام ، فإن أباه قتل بعد أن يستناب ثلاثاً .



س ٧٦ : ما الذي ينتقض به عهد الذي ؟ وإذا انتقض فما الذي يترتب على انتقاضه ؟ وما حكم قتله أو رقه ؟ وهل يقف نقض العهد على حكم الإمام ؟

ج : من نقض العهد بمخالفته شيئاً مما صولحوا عليه مما ينتقض العهد على ما يأتي تفصيله . حل ماله ودمه لما في كتاب أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن غنم ، وإن نحن غيرنا أو خالفنا عما شرطنا على أنفسنا ، وقبلنا الأمان عليه . فلا ذمة لنا ، وقد حل لك منا ما يحمل لأهل المعاندة والشقاق ، وأمره أمر أن يقرهم على ذلك ، ولا يقف نقض العهد على حكم الإمام بنقضه ، حيث أتى ما ينتقضه فإذا امتنع من بذل الجزية أو من التزام أحكام ملة الإسلام . سواء شرط عليهم ذلك أو لا ، ولو لم يحكم عليه بها حاكمنا . لأن الله تعالى أمرنا بقتالهم حتى يعطوا الجزية ويلتزموا أحكام الملة الإسلامية لأنها نسخت كل حكم يخالفها ، فلا يجوز بقاء العهد مع الامتناع عن ذلك . أو أبي الصغار أو قاتلنا منفرداً ، أو مع أهل الحرب ، أو لحق بدار الحرب مقيماً بها لصيرورته من جملة

أهل الحرب . أو زنى بمسلمة . أو أصابها بامم نكاح . نصا لما روى من عمر . أنه رفع إليه رجل أراد استكراه امرأة مسلمة على الزنا . فقال : ما على هذا صالحناكم . فأمر به فصلب في بيت المقدس . أو تعدى بقطع طريق . أو تجسس للكفار ، أو آوى جاسوسهم وهو عين الكفار لما فيه من الضرر . أو ذكر الله تعالى ، أو كتابه ، أو دينه ، أو رسوله بسوء . كقوله لمن سمعه يؤذن كذبت انتقض عهد ويقتل . لما روى أنه قيل لابن عمر : إن راهباً يشتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : لو سمعته لقتلته ، إنا لم نعط الأمان على هذا ، وكذا لو تعدى الذمي على مسلم بقتل ، أو فتنة عن دينه ، أو تعاون على المسلمين بدلالة مثل مكاتبة المشركين ومراسلتهم بأخبار المسلمين .

ولا ينتقض عهده بتذفه المسلم ، وقيل : بلى وحكم ما إذا سحره فأذاه في تصرفه حكم القذف نص عليهما .
وإن أظهر منكراً ورفع صوته بكتابه ونحوه ، لم ينتقض عهده ، لأن العقد لا يقتضيه ، ولا ضرر فيه على المسلمين .

ولا ينتقض عهد نسائه وأولاده حيث انتقض عهده لوجود النقص منه دونهم ، فاختص حكمه به ، ويخير الإمام في المنتقض عهده كالأسير الحربى على ما تقدم لفعل عمر ، ولأنه كافر لا أمان له أشبه الأسير .

وماله فيء ، لأن المال لا حرمة له في نفسه ، إنما هو تابع للمالكة حقيقة . وقد انتقض عهد المالك في نفسه ، فكذلك في ماله .

ويحرم قتله ، لأجل نفضه العهد إذا أسلم ، ولو لسبه النبي صلى الله عليه وسلم لعموم قوله تعالى : (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ولعموم حديث الإسلام يجب ما قبله ، وقياساً على الحربى إذا سبه صلى الله عليه وسلم ، ثم تاب بإسلامه قبلت توبته إجماعاً .

ويحرم رقعة أيضاً بعد إسلامه لا إن كان رقيق قبل ويستوفى منه ما يقتضيه القتل

إذا أسلم وقد قتل من قصاص أو دية لأنه حق آدم، ولا ينفذ بإسلامه كسائر حقوقه .
وقيل : يقتل سابه صلى الله عليه وسلم بكل حال ، وإن أسلم اختاره ، جمع
ومحبه الشيخ تقي الدين وقال : إن سبه صلى الله عليه وسلم حربى ثم تاب بإسلامه ،
قبلت توبته إجماعاً ، للآية والحديث السابقين ، وقال فى كتابه الصارم المسلول
على شاتم الرسول : والدلالة على انتقاض عهد الذمى لسبه لله ، أو كتابه ،
أو دينه ، أو رسوله ، ووجوب قتله وقتل المسلم إذا أتى بذلك : الكتاب والسنة
وجماع الصحابة والتابعين ، أما الكتاب فيستنبط منه ذلك من مواضع أحدها
قوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) إلى قوله تعالى :
(من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فلا يجوز
الإمساك عن قتلهم ، إلا إذا كانوا صاغرين حال إعطائهم الجزية ، ومعلوم أن
إعطاء الجزية من حين بذلها والتزامها ، إلى تسليمها وإقباضها ، فإنهم إذا بذلوا
الجزية وشرعوا فى الإعطاء وجب الكف عنهم إلى أن يقبضوها فيتم الإعطاء ،
فمتى لم يلتزموها أولاً وامتنعوا من تسليمها ثانياً لم يكونوا ملتزمين للجزية ، لأن
حقيقة الإعطاء لم يوجد ، وإذا كان الصغار حالاً لهم فى جميع المدة فمن المعلوم أن
من أظهر سب نبينا فى وجوهنا ، وشتم ربنا على رؤوس الملا ، وطعن فى ديننا
فى مجامعنا فليس بصاغر ، لأن الصاغر القليل الحقير وهذا فعل متعزز مراغم ،
بل هذا غاية ما يكون لنا من الإذلال والإهانة اهـ . ملخصاً ، وقال : من تولى
منهم ديوان المسلمين انتقض عهده وقال : إن جهر بين المسلمين بأن المسيح هو
ابن الله تعالى ، عما يقولون علواً كبيراً . عوقب على ذلك ، إما بالقتل ، أو بما
هو منه ، لا إن قاله سرّاً ، وإن قال : هؤلاء المسلمون الكلاب أولاد الكلاب ،
إن أراد طائفة معينة من المسلمين ، عوقب عقوبة تزجر ، وأمثاله . وإن ظهر منه
قصد العموم انتقض عهده ووجب قتله ، والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم
تسلماً كثيراً ؟

من النظم فيما يتعاق بنقض العهد

وإن حارب اللى أو بأب جزية
أو أحكامنا أو قر في دار مرد
فقد نقض العهد لدى فيه أمنة
ولو لم تصرح باشتراط للعهد
وينقض في الأولى أصابته زنا
لسامة أو باهم عقود مفند
وفصل ينافيه القصاص تعددا
وقطع طريق ثم تضليل مهة
بدن ونجيس وابوا عيون ذى الـ
حراب وذكر الله والرسل بالردى
أو الكتب في الأولى وفي قذف مسلم
وإبذائه بالسحر لا في الموطد
وسيان مع شرط عليهم وقده
وما لم تقل ينقض بموجبه احدد
وعزر ولا تنقض بجهر بكتبهم
وسائر ممنوع بشرط بأوطد
ويقتل من سب الرسول تحما
وخير فيمن فر من دارنا قد
وإن ينقض فيما سوى ذين فاقتلن
على النقض واختر عند ملى الجرد

وفي المقنع التخيير في كل ناقض
 لمهد كأسرانا بغير تقييد
 أبقى على أولاده ونسائه إلـ
 -مهود سوى المولود بعد التمرد
 وأمواله فينا كمرتدنا أجمعان
 وقال أبو بكر لورثة أشهد
 ومن طالع الكفار منا بمورة
 فمزر وقيل اقتل لخوف التأييد
 ومن بعد إذا أخذ أهبة للشروع في
 مسائل أحكام التعامل ترشد

• • •

انتهى هذا الجزء كتابة وتصحيحاً حسب الطاقة محتوباً على أحكام الأضاحي
 والعقيقة والجهاد . ويليه إن شاء الله الجزء الرابع ، وأوله كتاب البيع ، وصلى
 الله على محمد وآله وصحبه أجمعين . وهذا الكتاب وقف لله تعالى ، ومن استغنى
 عن الانتفاع به ، فليدفعه إلى من ينتفع به من طلبة العلم أو غيرهم .
 طبع على نفقة المؤلف وجماعة من المحسنين .

فهرس الجزء الثالث

من كتاب الأسئلة والأجوبة

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣	تعريف الهدى والأضحية وحكمها	٣٨	عنه الخ
٥	ما يجزى منه الأضحية	٤٠	خلق رأس الذكر وتحنكه ، وإذا
٦	الأفضل من الأضحية	٤٣	اجتمع أضحية وعقيقة
٨	السن المجزى في الأضحية	٤٠	صفة العمل بالعقيقة
٩	ما لا يجزى في الأضحية	٤٣	ما يتماق بالأسماء والألقاب
١١	صفة الذبيح	٥١	كتاب الجهاد
١٢	ما يقوله الذابح	٥٤	الكفاية في الجهاد
١٢	ما ينبغي عند الذبيح	٥٥	شروط وجوب الجهاد
١٣	وقت الذبيح	٥٧	المواضع التي يتعين فيها الجهاد ،
١٨	ما يتعين به الهدى والأضحية		وأنه يفعل في كل عام مرة
١٩	نواؤها وأخذ شيء منها	٥٨	قتال الكفار يجب ابتداء ودفاعاً
٢١	إذاتلثة الأضحية أوضحي إنسان	٨١	النفر للجهاد
	بأضحية غيره	٨٣	تشجيع الغازي
٢٢	فقدان الهدى	٨٥	الرباط وما يتعلق به
٢٣	إعمار الهدى وسوقه ، وإذا	٨٦	الهجرة وما يتعلق بها من أسئلة
	نذر هديا		لتطوع بالجهاد في حق من
٢٥	الدماء التي يؤكل منها والتي		عليه دين
	لا يؤكل منها	٩١	أوله أبوان
٢٨	صفة العمل بلحمها	٩٤	الدعوة قبل القتال
٣٠	ما يحرم على مريد الأضحية	٩٦	حول أمن البلاد
٣٣	الحقيقة وحكمها	٩٧	لفرار وقت القتال ويان حكم
٣٥	مقدار الحقيقة وإذا كبر ولم يعق		وتفاصيل ذلك

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥٩	صفة قسم الغنيمة ، مقدار ما يسهم للفارس وللراجل	١٠٣	تبیت الكفار
١٦٣	إذا أسقط بعض الفاتحين حقه من الغنيمة	١٠٤	إتلاف أموال الكفار
١٦٥	الغاز من الغنيمة وما يتعلق بذلك من الأسئلة والأجوبة	١٠٩	حكم الأسرى وإتلاف الكتب التي للكفار
١٧٤	الأرض المنقومة	١١١	التمثيل بالكفار ، من يكون له الفداء ، بعض أحكام الأسرى
١٧٦	المرجع في مقدار الخراج والجزية	١١٢	من أسلم قبل أسره
١٧٨	الغنى وما يتعلق به من الأسئلة والأجوبة	١١٦	إذا حاصر المسلمون حصنا للكفار
١٧٩	وما يتعلق ببيت المال والمطاء والأخذ من بيت المال من الأسئلة والأجوبة	١٢٠	ما يلزم الإمام والجيش
١٨٣	باب الأمان وما يتعلق به من الأسئلة	١٢٢	الاستمانة بالكفار لا تجوز إلا عند الضرورة
١٨٥	الهدنة وما يتعلق بها من الأسئلة والأجوبة الخ .	١٢٩	الغفل والسرايا
١٩٩	عقد الذمة وما يتعلق به من الأسئلة والأجوبة للخ	١٣٤	ما يلزم الجيش من طاعة الإمام وما يتعلق بذلك
٢٢٣	أحكام أهل الذمة وما يتعلق به من الأسئلة	١٣٧	السلب وما يتعلق به من أسئلة وأجوبة
٢٢٧	إذا أنجز ذمی إلینا ، إذا نحاكموا إلینا	١٤١	الكذب في الحرب والحديمة
٢٢٩	حكم تولية الذميين الولايات	١٤٦	الغزو بلا إذن الإمام ، ما أخذ من دار الحرب وما يتعلق بذلك
٢٣٣	إذا تم-ود نصرانی أو تنصر یهودی أو تمجس وثنی	١٥٢	الغنيمة وما يتعلق بها من أسئلة
٢٣٤	ما ينتقض به عهد الذمی وما الذي يترتب على انتقاضه	١٥٣	إذا استولى أهل الحرب على حرة أو أمة
		١٥٤	إذا باع كافر مال مسلم أو معاهد متى نكح الغنيمة
			الجيش ، السرية ، نظم غنيمة كل واحد إلى الآخر